909.260
13/232

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945م
ـ قالمة ـ

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
قسم التاريخ والآثار
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار
التخصص: تاريخ عام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان :

الحركة الانفصالية في البلقان و تأثيرها على المسألة الشرقية 1875- 1914 م

من إعداد الطالبة:
حيزية تقيدة

تحت إشراف الأستاذة:
سعاد بن رمضان

لجنة المناقشة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
سليم سعيدي	أستاذ مساعد ب	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945م قالمة
سعاد بن رمضان	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا	جامعة 08 ماي 1945م قالمة
مدور خميسة	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945م قالمة

السنة الجامعية: 2012م /2013م

1434/1433هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

"لَقَدْ كَانَ فِيْ قِصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِيْ الأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيْثاً يُفتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيْقَ الّذِيْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَ رَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ "

سورة يوسف،الآية :111

شكر و تقدير:

قال تعالى :"...رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِيْ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِيْ عِبَادِكَ الصَالِحِين"سورة النمل الآية 19 .اللهم أنت الأول فلا شيء قبلك ،وأنت الآخر لا شيء بعدك ،لا يطيب الليل إلا بشكرك ،و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ،و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ،و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ، لَكَ الحمد كما ينبغي ،فأنت الذي وهبنا العقل وأنار لنا الدّرب .اللهم صلي على من بلّغ الرسالة ،و أدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم وآله و صحبه أجمعين .

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة بن رمضان سعاد التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و إرشاداتها . وكذلك والِدَيَّ اللذَّان قدما الدعم المادي والمعنوي حفظهما الله ، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

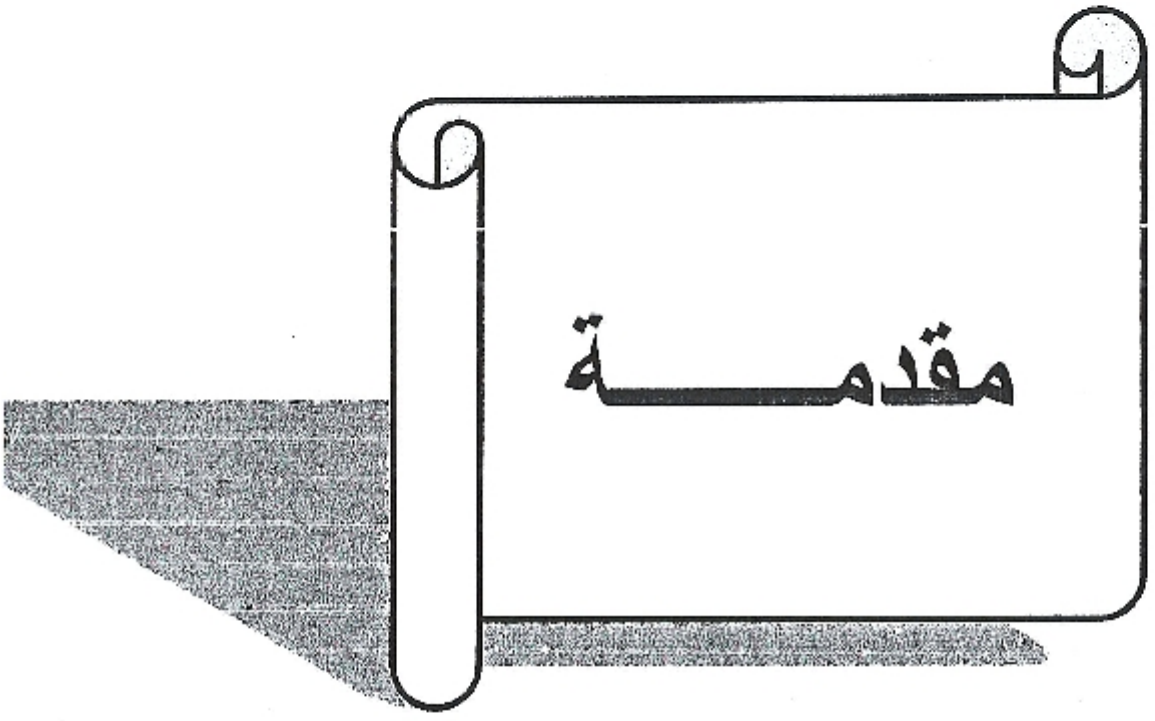
مقدمـــــة

مقدمة:

قامت الدولة العثمانية في الأناضول، ثم توسعت شيئا فشيئا نتيجة الفتوحات التي قام بها الأتراك العثمانيون خاصة على الجبهة البيزنطية، وقد وصلوا إلى البلقان في زمن مبكر، وزاد أكثر بعد فتح القسطنطينية عام 1453م. أين بدأ دخولهم إلى البلقان بشكل فعّال، وبعد اتّخاذ القسطنطينية إسلام بول عاصمة للدولة العثمانية توالت الفتوحات فطرق العثمانيون أبواب فيينا عاصمة النمسا، وحاولوا التوغل إلى وسط أوروبا، ومنذ ذلك الحين أصبحت الدولة العثمانية تشكل خطرا وجوديا على أوروبا الغربية بعد أن أخضعت جنوب شرقها للمسلمين (البلقان-اليونان)، وضمت كلها إلى الحكم العثماني الذي لم يتعرض للأوروبيين في دينهم أو لغتهم بل كان نظام حكم سطحي يكتفي بالجزية السنوية أو الخراج، ولم يحاول العثمانيون تحويل شعوب البلقان إلى الإسلام بل منحت لهم الحرية الدينية وحافظوا على التقسيمات القومية.

ولم تتحرك دول غرب أوروبا لنجدة جنوب شرقها لأنه لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت الوقوف في وجه القوة العثمانية المتنامية، وتطلعات السلاطين العثمانيين الذين اتخذوا الجهاد في سبيل الله شعارا لهم. فما ساعد العثمانيون على النصر هو ذلك الانقسام الذي كان سائدا بين الأوروبيين أنفسهم، ولذلك نجدهم يسارعون إلى عقد معاهدات مع الدولة العثمانية بدءا من فرنسا ثم بريطانيا ولحقت سائر الدول الأوروبية فيما بعد، و لم يرى العثمانيون الذين كانوا في أوج القوة والازدهار مانعا في ذلك بل كانوا يستفيدون من الخلافات الأوروبية عدو العدو صديق.

ولكن بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية سواء من الناحية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية خاصة مع مطلع القرن التاسع عشر وزاد أكثر في النصف الثاني منه حتى مطلع القرن العشرين، مما جعل الأطماع الأوروبية فيها تكوّن المسألة الشرقية.

وكانت روسيا هي الفاعل فيها وتعمل على إثارتها في كل مرة، وأطلقت على الدولة العثمانية اسم رجل أوروبا المريض وضرورة اقتسام تركته بين الدول الأوروبية الكبرى، وكانت فرنسا وبريطانيا تتصرفان كرد فعل ليس لأنهما ضعيفتان بل لانشغالهما بمستعمرات ما وراء البحار، واعتمدت سياستهما على مبدأ الحفاظ على كيان الدولة العثمانية للوقوف في وجه الأطماع الروسية، فقد ساعدت روسيا بعض المناطق في البلقان على نيل استقلالها عن الدولة العثمانية كاليونان عام 1830م. ثم الأزمة البلقانية 1877-1878م، إذ راحت الدول الأوروبية خاصة روسيا والنمسا تحرض شعوب المنطقة البلقانية على الثورة ضد العثمانيين وتشجع الحركات الانفصالية، وكان لذلك أثره خاصة وأنها منطقة حساسة ومعقدة التركيب، فقد كانت بمثابة فسيفساء في القوميات والمذاهب الدينية واللغات، الأمر الذي يسّر عملية التدخل للدول الكبرى كل حسب شعاره وغايته، فالنمسا اتجهت إلى البلقان بعد طردها من ألمانيا وإيطاليا. وروسيا تزعمت حركة الجامعة

السلافية متذرعة بتحرير سلاف الجنوب ومساعدتها على نيل استقلالها حتى تكون تلك الشعوب وسيلة في يدها تديرها كيف تشاء لتحقيق هدفها –الوصول إلى المياه الدافئة– لذلك بمجرد قيام تلك الثورات وإخمادها من طرف العثمانيين تتدخل روسيا وتعلن الحرب عليهم، ليكون لذلك أثره البالغ على الدولة العثمانية في الفترة مابين 1875-1914م، خاصة بعد أن تخلت بريطانيا عن سياستها التقليدية في المحافظة على الدولة العثمانية بل راحت تبحث فكرة اقتسامها مع باقي الدول الأوروبية وتقتطع أجزاء منها.

وعليه نطرح التساؤلات التالية: لماذا حركت الدول الأوروبية خاصة روسيا الشعوب البلقانية ضد الحكم العثماني؟. هل كانت تريد من وراء ذلك إثارة المسألة الشرقية من جديد؟. بعبارة أخرى كيف أثرت تلك الحركات الانفصالية في البلقان على المسألة الشرقية؟ هل كانت إحدى أسباب انهيار الدولة العثمانية؟ مامصير دول البلقان بعد انفصالها عن الدولة العثمانية؟ هل هدأت وسادها السلام كما كانت الدول الأوروبية تزعم أن ذلك سيتحقق بعد تخلصها من الحكم العثماني؟.

ولقد أردنا دراسة هذا الموضوع نظرا لأهميته وتشابكه وتعقد أحداثه، وتفاعل مختلف الدول فيه، وكيف مثلت المنطقة البلقانية مستودعا للبارود قابلا للانفجار في أية لحظة منذ انفصالها على الدولة العثمانية.

وقد اتبعنا خطة مكونة من مقدمة: حاولنا فيها الإحاطة بالموضوع وإيضاح الإشكالية، وثلاثة فصول، بدأنا حديثنا في الفصل الأول عن الثورات البلقانية والمسألة الشرقية 1875-1878م، وقسمناه إلى ثلاث مباحث. تطرقنا في المبحث الأول إلى تمردات الولايات البلقانية ضد الدولة العثمانية، بدءا بالبوسنة والهرسك ثم البلغار والجبل الأسود وصربيا وكلهم بتحريض نمساوي روسي، أما المبحث الثاني: فقد خصصناه للحديث عن الحرب الروسية العثمانية 1877م ومعاهدة سان استيفانو 1878م، فبعد نجاح الدولة العثمانية في إخماد تلك التمردات جاء التدخل الروسي بإعلان الحرب عليها وكانت على جبهتين جبهة الأناضول في آسيا، وجبهة البلقان في أوروبا وقد ركزنا على الجبهة الأخيرة لتعلقها أكثر بموضوع الدراسة وإطاره المكاني. أما المبحث الثالث تناولنا فيه معاهدة برلين والمسألة الشرقية 1878م، فبعد الانتصار الروسي على الدولة العثمانية اضطرت الأخيرة إلى قبول شروط الهدنة الروسية في سان استيفانو، ولكن بريطانيا والنمسا اعترضت على ذلك لانفراد روسيا بالمكاسب، لذلك عرضت ألمانيا التوسط وعقد مؤتمر برلين 1878م لإعادة النظر في بنود سان استيفانو، ومحاولة إيجاد حل لمسألة الشرقية والتواجد العثماني في أوروبا. أما الفصل الثاني فكان بعنوان: تطورات المنطقة البلقانية بعد معاهدة برلين والعلاقات الدولية: يتكون من ثلاث مباحث، الأول: تطرقنا فيه إلى أزمة ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا 1885م والأزمة الكريتية 1897م. فبعد أن تم تقسيم بلغاريا الكبرى التي نصت عليها معاهدة سان استيفانو، كان البلغار يتحينون الفرصة لضم ذلك الإقليم الذي ضم إلى العثمانيين بموجب معاهدة برلين، إلى أن تم لهم ذلك سنة 1885م، ولقد أرادت اليونان كردّ على ذلك ضم

كريت إليها. ثم جاء المبحث الثاني: أزمة ضم البوسنة والهرسك للنمسا 1908م. وقفا للتطلعات الصربية وأطماعها في هذين الإقليمين. أما المبحث الثالث: فكان للحديث عن العصبة البلقانية والحرب مع الدولة العثمانية 1912م، فبعد أن حققت كل من صربيا وبلغاريا والجبل الأسود واليونان استقلالها أرادت توسيع أراضيها على حساب العثمانيين وما بقي لديهم في أوروبا.

أما الفصل الثالث: فقد خصصناه للحديث عن آثار وانعكاسات الحركة الانفصالية في البلقان، في المبحث الأول آثارها على المسألة الشرقية و كيف ساهمت في تقليص مساحة الدولة ثم تجريدها من كل ممتلكاتها ليس في أوروبا فقط بل في إفريقيا وآسيا، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى انعكاساتها على شعوب البلقان والدول الأوروبية: كيف بدأت هذه الأزمة بين البلقانيين والعثمانيين ثم تطورها إلى أزمة دولية معقدة تنتهي إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

ثم خاتمة: جاءت كحوصلة لجملة من الاستنتاجات حول الموضوع. وملاحق لتوضيح بعض ما ورد في المضمون ،وقائمة للمصادر و المراجع التي استعنا بها في إنجاز هذا البحث.

وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي: قمنا خلاله بوصف الأحداث والثورات والحروب، ثم تحليل ذلك تحليلا دقيقا ومحاولة الوقوف على أبعادها المختلفة.

و لتدعيم الدراسةاعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، ولعل أبرزها بالنسبة للمصادر: كتاب تاريخ الدولة العثمانية العلية لمحمد فريد بك المحامي الذي أفادنا كثيرا في الفصل الأول خاصة حديثه عن الثورات البلقانية وكذلك مقررات مؤتمر برلين 1878م، كذلك كتاب المسألة الشرقية لمصطفى كامل في الحديث عن الحرب الروسية العثمانية والمسألة الشرقية وغيرها من المصادر. أما المراجع منها: محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة وقد أفادنا كثيرا في الحديث على الحرب الروسية 1877م، وكذلك ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا عام 1885م، وكذلك كتاب جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون، أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية، أفادتنا في الحديث على ثورات الولايات البلقانية، وكذلك كتاب وديع أبو زيدون –تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط. أفادنا كثيرا في الفصل الثاني خاصة في الحديث عن العصبة البلقانية والحرب العثمانية 1912م، وغيرها من المصادر والمراجع.

وقد واجهتنا بعض الصعوبات خلال إنجاز هذا العمل لعل أبرزها: عدم تمكّننا من الحصول على بعض المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع، وضيق الوقت.

وفي الأخير نحمد الله على توفيقه في إتمام هذا العمل، ثم نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة: برمضان سعاد التي لم تبخل علينا بنصائحها وتوجيهاتها، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

"وأخيرا نسأل الله أن يجعل عملنا خالصا لوجه الكريم"

الفصل الأول

الفصل الأول:

الثورات البلقانية وبروز المسألة الشرقية 1875-1878م.

المبحث الأول:

تمردات الولايات البلقانية ضد الحكم العثماني 1875م -1878م.

المبحث الثاني:

التدخل الروسي ومعاهدة سان استيفانو 1878م

المبحث الثالث:

معاهدة برلين 1878م والمسألة الشرقية.

المبحث الأول: تمردات الولايات البلقانية ضد الحكم العثماني1875ـــ1878م:

قبل التطرق للحديث عن مجريات هذه الحركات الانفصالية وانتشارها في الولايات البلقانية الواحدة تلو الأخرى، لابد من أن نشير في البداية إلى ظروف قيامها، سواء تعلق الأمر بالشعوب البلقانية نفسها أو الدولة العثمانية المسيطرة عليها، أو تدخلات الدول الأوروبية الأخرى.

لقد امتدّ النفوذ العثماني إلى مناطق شاسعة في آسيا وإفريقيا وأوروبا، وبهذه التوسعات أصبحت الدولة العثمانية تحتل موقعا استراتيجيا جعل مصيرها أمرا حيويا يشغل بال الدول الكبرى، ومن أهم تلك المناطق منطقة البلقان بشعوبها المسيحية، بلغ عددها في مطلع القرن التاسع عشر حوالي تسعة ملايين نسمة في بلاد بلغت مساحتها حوالي 238000 ميلا مربعا(حوالي 616420 كلم²) وخضعت لنظام يتعامل معها حسب المعتقد الديني، وكانت المنطقة البلقانية مقسمة إلى خمسة أقاليم هي: روميليا، البوسنة، سيلسترتا، الجزر البلوبونيز واليونان، وكريت، ثم أصبحت تسعة أقسام هي: روميليا والبوسنة وبلغراد وسكودر سكوتاري ويانينا، الجبل الأسود، المورة(البلوبونيز) وكانديا كريت، والأرخبيل، ثم ألحقت بالإمبراطورية العثمانية مناطق تمتعت" بحكم ذاتي" *مثل ولاشيا ومولدافيا(إماراتي الدانوب أو الإمارات الرومانية)وبعض الجزر اليونانية. وشهدت هذه المنطقة في القرن التاسع عشر عدة ة تغيرات حيث كانت تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي من خلال الكنيسة والحكومة المحلية التي اعترف بها العثمانيين.[1]

إذ أنها لم تبذل جهود حقيقية من قبل العثمانيين لتحويل شعوب البلقان إلى الإسلام ورغم ذلك انتشر الإسلام في بعض المناطق كالبوسنة والهرسك ولذلك بقي معظم شعوب البلقان مرتبطين بكنيستهم، وبالتالي أصبحوا منتمين إلى طائفة ملة الأرثوذكس وخضعوا قضائيا تحت ولاية بطريرك الآستانة الذي اعتبر موظفا

* هو وضع سياسي تتميز به بعض الدول ناقصة السيادة، وهي تتمتع بوصف دولة ولكنها لا تمارس جميع الالتزامات والحقوق الدولية. أنظر: وضاح زيتون: المعجم السياسي(أول معجم شامل بكل المصطلحات السياسية المتداولة في العالم وتعريفاتها)،ط1: دار أسامة، عمان، 2006م، ص153ـــ154.

1- تشارلز بيلافيتش، باربارا بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية 1804-1924)، تر: عاصم الدسوقي، ص15.

لدى الباب العالي. وتمثل التأثير الرئيسي لنظام الملل في المحافظة على التقسيمات القائمة التي كانت قبل الفتح العثماني. وخلال أغلب فترات الحكم العثماني تم تقسيم الإدارة العليا في الكنيسة على أساس القوميات فلم تبذل الدولة العثمانية أي محاولات قبل القرن التاسع عشر لوضع أسس قانونية أو سياسية أو ثقافية لمواطنة عثمانية تشمل كل العناصر التي تحكمها.[1]

وبعد حرب القرم، ظهر أن معاهدة باريس 1856م. لم تنجح في حل المشاكل خاصة المتعلقة بالبلقان حيث زادت حدة الحركات الانفصالية خاصة مع بداية السبعينات من القرن التاسع عشر وشجعتها عوامل منها الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية وخارجيا متمثلة في مساندة الدول الكبرى لها.[2]

ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الضعف يدب في كيان الدولة العثمانية بسبب المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وضعف الجيش العثماني مع انتشار الفقر والجهل والتخلف وعدم نجاح الإصلاحات الداخلية أدى ذلك إلى تحفيز القوميات على نيل استقلالها وبروز المسألة الشرقية خاصة بعد أن عجزت الدولة عن تسديد الديون الخارجية.[3]

فقد حلت التجزئة محل الوحدة الاسمية مع الدولة العثمانية واستفحل تدخل الدول الأوروبية في هذه المنطقة ووقعت البلقان في صلب ما يعرف بالقضية الشرقية التي تعني النظر في أمر وراثة الرجل المريض وتقسيم تركته[4].

1- رأفت الشيخ غنيمي: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات، عمان، 2005م، ص16.

2- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، رباب محمود عبدالحميد سلام: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من مؤتمر فيينا إلى الحرب العالمية الثانية، ج2، دار الثقافة، القاهرة، ص83.

3- مفيد الزيّدي: موسوعة تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، ج3،4، دار أسامة، عمان، 2004م، ص798. كذلك: مرفت أسعد عطا الله: التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس 1869-1904م، مركز الكتاب، الإسكندرية، 2005م، ص125.

4- روبير شنمريب: تاريخ الحضارات العام القرن 19، تر: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، ج6، بيروت، 2006م، ص333.

فنجد أن نمو الحركة" القومية" *في دول البلقان التي حصلت على استقلالها الذاتي... [1]وعملها على بناء الدولة الحديثة في أي جزء من الوطن...هو خطوة متقدمة عن طريق الوحدة وتخدم إستراتيجية التحرر القومي"[2]، ومما زاد في تصاعد تلك الحركات هو عدم الاستقرار في الدولة العثمانية، إذ شهدت تلك الفترة خلع سلطان وتنصيب آخر دون أن يغير ذلك من الأوضاع المتدهورة للدولة. فمثلا مراد الخامس الذي حكم مدة ثلاثة أشهر حافلة بالحركة والدوامات السياسية لذلك كان الثوار يستفيدون من وضع غير مستقر.[3]

ولما تولى السلطان عبد الحميد الثاني بعد خلع مراد الخامس، يعتبر عهده من أكثر عهود التاريخ العثماني اضطرابا من الناحية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية. ففي الوقت الذي اعتلى فيه العرش كانت الخزينة تعاني أزمة خانقة وتئن تحت وطأة الديون الخارجية وبلغ العجز حدا لا يطاق وكانت الدول الكبرى كانجلترا تواصل تدخلها في شؤون الدولة الداخلية.[4]

وأخطر ما في الأمر هو ظهور التكالب الاستعماري والتنافس على مناطق النفوذ في العالم الإسلامي في الوقت الذي كانت تواجه فيه الدولة العثمانية العناصر الانفصالية في البلقان، وتفتك بجسمها.[5]

وكانت روسيا من أشد الدول عداوة للدولة العثمانية، وذلك بعد ظهورها على المسرح الأوروبي منذ القرن السابع عشر على أيدي القيصر بطرس الأكبر. فكانت الصراعات المستمرة بين روسيا والدولة العثمانية

---

*القومية: تعريفها مرتبط بتعريف الأمة ارتباطا وثيقا، فالقومية هي تعبير عن تلك العلاقة التي تربط بين أفراد الأمة الواحدة وتتكون من عوامل روحية كالدين واللغة والتاريخ وأخرى مادية كوحدة الأصل، والعرق والأرض والجغرافيا. أنظر: سليمان الخويل: الدولة القومية دراسة تحليلية مقارنة، ط7، منشورات جامعة قان يونس، بنغازي، 2002م، ص19، ص201.

1- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري: القاهرة، 2000م، ص217.

2- محمد سعيد طالب: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، دار الشروق، عمان، 1999م، ص11.

3- روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دارالفكر للدراسات: القاهرة، 1991، ص148.

4- فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني(رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)،ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م، ص446 ـ447.

5- محمد عبد اللطيف هريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المد العثماني عن أوروبا، ط1، دار الصحوة للنشر، 1987م، ص84. كذلك: محمد حرب فلاحة: الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد(دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة الترين ثم ما تلاها من قهر العالمين)،2005م، ص59.

منذ مطلع القرن التاسع عشر إحدى أهم العوامل التي لعبت دورا محوريا في خلق عدم التوازن شرقي النظام الأوروبي[1]، وكان للوحدتين الألمانية و الإيطالية دور في نمو الوعي القومي لدى الشعوب البلقانية، ففي أعقاب الانتصارات الكبرى التي أحرزها بروسيا على كل من النمسا وفرنسا: أصبح التوازن الدولي غير واضح الاتجاهات، فألمانيا أصبحت عملاق في قلب القارة الأوروبية ولكن لا تستطيع أن تسيطر عليها، وبريطانيا آثرت عدم الانقضاض على فرنسا الضعيفة حفظا للتوازن وحتى لا تزيد ألمانيا قوة. وكانت كل من روسيا والنمسا لا تريد أن تتطور الأمور إلى ما هو أعقد مما وصلت إليه، ومن ثم كان هناك نوع من التوازن الدولي القائم على القلق، وبحاجة إلى أزمة تكشف كل دولة الطريق الذي تسير فيه. ورغم ذلك فالحقد الصليبي على الإسلام والمسلمين ظل قائما ويتحكم في توجيه السياسات الأوروبية. ولم تكن الحكومات الأوروبية تتراجع عن أهدافها الصليبية في القضاء على الإسلام إلا إذا كانت تتعارض ومصالحها، وبعد حرب القرم 1853-1856 وسادوا 1866م، أصبحت كل من النمسا وروسيا تتسابقان على وراثة الدولة العثمانية في أوروبا.[2]

إذ لم يعد وجه النمسا صوب ألمانيا وإنما وجدت النمسا مجالها الحيوي في البلقان، إذ أصبحت أي تطورات في البلقان ذات حساسية شديدة لإمبراطورية النمسا والمجر. أما روسيا فقد شجعت تلك الحركات وركزت على تزعم الحركة السلافية وهي حركة ضارة بكل من الإمبراطورية الثنائية والدولة العثمانية. وكانت تهدف بهذه الحركة إلى استقلال الشعوب السلافية الواقعة تحت حكم هاتين الإمبراطوريتين، وإلى تقوية النفوذ الروسي بحيث يجعل هذه الشعوب المسيحية في خدمة المصالح الروسية[3]، وقد دعمت روسيا الروح القومية السلافية لأنه كانت هناك آمال روسية في إيجاد مملكة سلافية في شبه جزيرة البلقان تجاور الدولة العثمانية وتستطيع

1- محمد عادل عبد العزيز: انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر، دار غريب للنشر، القاهرة، 2007م، ص7.

2- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعمي: التاريخ المعاصر لأوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، ص293-294.

3- المرجع نفسه: ص294-295.

روسيا من خلالها تحقيق أهدافها المستقبلية، وهذه السياسة الروسية كانت مدعومة باهتمام روسيا بالمضايق وسواحل البحر الأسود.[1]

كما كانت البلاد البلقانية نفسها موطنا لشعوب وقوميات عديدة، فقد كان هناك اليونان والصرب والبلغار والألبان. ولكل منها لغة وتاريخ خاص. إن الوعي القومي أخذ يسري في نفوس تلك الشعوب شيئا فشيئا. وكان من الطبيعي أن تبدأ بعض الحركات الاستقلالية في مختلف أقسام البلقان وأن تزداد هذه الحركات شدة وقوة كلما ضعفت السلطة العثمانية وقلت سطوتها العسكرية. وكلما زاد اتصال الشعوب البلقانية بمختلف الدول الأوروبية وتغلغلت دعايات الدول المذكورة وعملت تحركاتها فيها وكلما زاد عدد المتنورين بين أفراد الشعوب البلقانية [2]،وتلك الثورات كالآتي :

1- ثورة البوسنة والهرسك: اندلعت الثورة في هذا الإقليم سنة 1875م ضد الدولة العثمانية[3]، بعد أن انتشر فيها اتجاه يهدف إلى الاتحاد مع الصرب تمشيا مع تيار الجامعة السلافية الذي كان يهدف إلى التحرر من الحكم العثماني والنمساوي. وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد بين سلاف الجنوب مع نوع من الصلة مع روسيا التي تضم سلاف الشمال. كما أن النمسا قد اتجهت إلى البلقان بعد طردها من ألمانيا، لذلك طمعت في ضم البوسنة والهرسك خاصة وأن ذلك من شأنه تعزيز قدرتها الدفاعية عن دلماشيا أو دلماسيا الواقعة على بحر الادرياتيك.[4]

وتجددت الاضطرابات في هذا الإقليم بسبب سوء الإنتاج الزراعي ومغالاة أصحاب الأراضي في فرض الرّسوم.[5]

1- عايض بن حزّام الروقي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العثماني 1330-1332هـ-1912-1913م، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، مكة المكرمة، 1996م، ص134.

2- إياد علي الطاشي: تاريخ أوروبا الحديث، ط1، دار الفكر، عمان، 2010، ص129.

3- إسماعيل نوري الربيعي: تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، ط1، دار الحامد، عمان، 2002م، ص42.

4- أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993م، ص230.

5- ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، دار الحامد، عمان، 2007م، ص99.

وتفاقمت الأوضاع الداخلية والخارجية في الدّولة العثمانية إبان فترة السّلطان عبد العزيز إذ ازدادت حدّة الاضطرابات القومية في منطقة البلقان مدعومة من قوى أوروبيّة قابلتها أزمة اقتصاديّة خانقة من جرّاء هذا التدهور الذي مس مختلف قطاعات الدّولة.[1]

إذن أُعلنت الثورة في أوّل جويلية 1875م، وآل الأمر بعد اضطراب وارتباك إلى إيقاظ المسألة الشّرقية من جديد بعد أن هجعت نحو عشرين سنة...الخ.[2]

بالإضافة إلى روسيا والنّمسا فقد قامت الصّرب والجبل الأسود أيضا بتحريض سكّان البوسنة والهرسك ضد العثمانيين الذين تمكّنوا من إخمادها. وقد أراد السّلطان عبد الحميد الثّاني إتّباع سياسة اللين حتى لا يفسح المجال للدول الأوربية بالتدخل في شؤون البلاد، وأصدر عدّة إصلاحات منها: إقرار فصل القضاء عن السّلطة التنفيذية وتعيين القضاة بالانتخاب عن طريق الأهالي والمساواة والتوحيد في الضّرائب بين المسلمين والنصارى، فلم يرض ذلك السكان وعادوا إلى الثّورة التي قمعت.[3]

بالنسبة لمواقف الدول الكبرى بعد أن ثارت المسألة الشرقية من جديد في عام 1875م، بظهور الاضطرابات في البلقان بثورة" البوسنة والهرسك"* ضد الحكم العثماني، فقد كانت روسيا تؤيد الثورة ولكن ألمانيا كانت تفضل سياسة التعاون مع غيرها من الدول حل هذا النزاع سلميا لأن قيام حرب تشترك فيها الدول الأوروبية قد يجر ألمانيا إلى الاشتراك فيها ولهذا أيّدت ألمانيا فكرة روسيا في أن تتدخل دول القياصرة الثّلاثة ألمانيا، روسيا والنمسا لدى الدولة العثمانية للضغط عليها لإتباع سياسة تهدف للقضاء على أسباب الثّورة، ولكن ذلك لم يرض فرنسا وانجلترا لأن ذلك يغفل دورها في الإسهام في حل المسألة الشرقية التي تعتبر

1- الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007م، ص157.

2- لامين بن إبراهيم شميل: الوافي في المسألة الشرقية(الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين1877-1294م)،مراجعة: سلم بن خليل نقلا عن جريدة الأهرام، ج1، ط1، 1879م، ص2.

3- محمود شاكر: موسوعة التاريخ الإسلامي(العهد العثماني)، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2006م، ص186.

*البوسنة والهرسك: فتحها العثمانيون سنة 1463م، بالنسبة للأولى،والثانية فتحت سنة 1482م، واعتنقت الإسلام، أنظر: خليل أحمد خليل: ملحق موسوعة السياسة، ط1: المؤسسة العربية للدراسات، دار الفارس، بيروت، عمان، 2004م، ص228.

من أهم المشاكل الأوروبية في ذلك الوقت. ويمنح روسيا الفرصة لتحقيق أطماعها في الدّولة العثمانية، وهو ما يتعارض مع سياسة كل من بريطانيا وفرنسا. واضطر الباب العالي أمام تدخل الدول الأوربية إلى إصدار فرمان في 12ديسمبر1875م يتضمن بعض الإصلاحات لتحسين أحوال سكان هاتين الولايتين ولكن الثورة لم تنقطع بصدوره فاستمرّت في البوسنة والهرسك[1]، خاصة بعد أن حدثت حادثة شغلت الساسة في الدول وهي أن فتاة نصرانية في سلانيك اعتنقت الإسلام وذهبت إلى المحكمة لإشهار إسلامها فاختطفها النصارى في الطريق فثار المسلمون وطالبوا الحكومة بالبحث عن الفتاة، فوعدهم الوالي بذلك ولم يتمكن من استرجاعها. فاجتمع المسلمون مرة أخرى في أحد الجوامع وتكلموا عن الحكومة وجاء إلى الجامع قنصل ألمانيا وفرنسا، وسرت شائعة أنها في بيت القنصل الألماني، فاعتدوا على القنصلية ووصل الخبر إلى الدول فاضطرب رؤساؤها وحرروا لائحة برلين(وزير النمسا، ألمانيا وروسيا)ووقعت عليها كل من فرنسا وإيطاليا.[2]

2- ثورة البلغار: في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة في بلاد البوسنة والهرسك قامت ثورة البلغار بدعم من النمسا وروسيا، والدول الأوروبية، إذ تأسست جمعيات سرية في بلاد البلغار لنشر النفوذ الروسي بين النصارى الأرثوذكس والصقالبة[3]، وكانت تدعمها روسيا وتمدها بالسلاح. وكان لهذه الجمعيات أيضا جهود لإثارة سكان الصرب والبوسنة والهرسك وتحريضهم ضد العثمانيين.[4]

وقد نجحت هذه الجمعيات في إثارة الاضطرابات في البوسنة والهرسك بمساعدة الحكومة الروسية وكان لهذه الجمعيات عدة فروع في بلاد البغار لتوزيع المال والسلاح سرا على النصارى وحثهم على طلب الاستقلال. وكان لهم أيضا مركز مهم في مدينة فيّينا العاصمة النمساوية وترسل منه الأسلحة وغيرها عن طريق رومانيا إلى المتمردين مما يدل على دعمها للحركات العصيانية...وقامت حركات تمرد وعصيان من

1- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815-1919م، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص200-201.

2- محمود شاكر: المرجع السابق، ص187.

3- عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008م، ص669.

4- محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط5، دار المعرفة الجامعية، 2008م، ص441-442.

طرف البلغاريين في سبتمبر وأكتوبر 1875م، وتمكنت الدولة من إخمادها. وفي افريل 1876م عقد المتآمرون البلغار في إحدى المناطق مؤتمر حضره مندوبو اللجان المركزية فيينا وبوخارست(عاصمة رومانيا)التي كانت ما تزال تحت السيطرة العثمانية وقرروا إعلان الخروج عن الدولة العثمانية مستندين على تأييد روسيا المطلق لهم.[1]

وبعد ما أنزلت الدولة العثمانية بعض الأسر الشركسية في بلاد البلغار بعد فرارهم من بلادهم إثر تعرضها للاحتلال الروسي، وأشيع في البلغار أن الحكومة العثمانية تريد إقطاع الشركس أراضي بلغارية.[2]فأعلنوا الثورة وقرروا أن تبدأ بقتل المسلمين وإيقاد النار في مدينة أدرنة في مئة موضع، وفي مدينة فيليبه في ستين موضع، وفي أول ماي 1876م نفذت أغلب قرارات المؤتمر السالف الذكر، وحصلت عدة مذابح قتل فيها الكثير من المسلمين لتجرّدهم من السلاح وعدم تمكنهم من رد القوة بمثلها. ولكن بفضل الله تمكنت الدولة العثمانية من إخماد تلك الفتنة بالقوة المسلحة.[3]

و لما فشلت مساعي ثوار البلغار أشاعوا في أوروبا الشائعات عن تصرف الجنود العثمانيين وارتكابهم الأعمال الوحشية على حين أن ما صدر إنما هو من جانب البلغاريين الذين كانوا يهاجمون المسلمين ويبيدونهم، وبهذه الشائعات أثير الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العثمانية وطالبت الحكومات الأوروبية باتخاذ إجراءات صارمة ضد العثمانيين. فقدمت لائحة تطالب الدولة بالتحقيق لمصلحة البلغار والتعويض لهم وتعيين حاكم نصراني لهم[4]، ومن بينهم" بريطانيا"* بعد أن هاج الرأي العام الإنجليزي ضد الدولة العثمانية بعد أن ألقيت الخطب

---

1 جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، علي أحمد نبن: أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية 699-1343هـ-1699-1924م، ج2، ط1، دار الوفاء، القاهرة، 1995م، ص14-15.

2- محمود شاكر: المرجع السابق، ص187.

3- جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: المرجع السابق، ص15.

4- محمود شاكر: المرجع السابق، ص188.

* والحقيقة أن سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية قد تغيرت بعد أن تجددت المسألة الشرقية عام 1875م بثورة البوسنة والهرسك، فلم يقم العثمانيون في نظر الانجليز بعمل حاسم تجاه الثورة، وأكثر من ذلك عدم وفاء الباب العالي بتعهداته المالية فأثار ذلك سخط الرأسماليين الانجليز هذا من ناحية، كما أن انجلترا لم تستفد كثيرا من انتصارها في حرب القرم فقد أصبح وجه روسيا نحو شرق آسيا لذلك أعلم اللورد دربي وزير خارجية بريطانيا السفير فرنسا في لندن الماركيز دي هاركورت بأنه في حالة قيام حرب بين روسيا والدولة العثمانية بأن حكومة بلاده لن تتدخل تحت تأثير الرأي العام، كما بين في نفس الوقت أن ذلك لا يعني السماح لروسيا بالسيطرة على الدولة. انظر: مرفت أسعد عطا الله: المرجع السابق، ص76-77.

العاصمة بلغراد[1]: وقد شاء الله أن يهزم المتمردون في 15 جويلية على يد الجيش العثماني بقيادة عثمان باشا الغازي وعبد الكريم باشا القائد العثماني وحاول توجيه قوة لافتتاح بلغراد ولكن تدخل الدول الأوروبية أدى إلى توقف القتال.[2]

وبلّغت القيادة العثمانية سفراء الدول الأوروبية في سبتمبر 1876م. أنها لا تقبل الصلح إلا بشروط ـــوذلك بعد أن استعانت صربيا بالدول الأوروبية كي تتوسط لدى السلطان' عبد الحميد الثاني"* لوقف إطلاق النارّومن جملتها: يخضع أمير الصرب –ميلان- للباب العالي وتعود الأوضاع في صربيا إلى ما كانت عليه قبل 1867م. وتهدم صربيا القلاع التي شيّدت بعد عام 1867م. وتعيد القلاع التي احتلتها إلى الدولة العثمانية، كما تلغي فرق الرديف –المشاة- الصربية على ألا يزيد عدد قواتها عشرة آلاف جندي، كما تدفع صربيا غرامة حربية أو تقبل زيادة الخراج السنوي، ولكن الدول الأوروبية رفضت هذه الاقتراحات واعتبرها قاسية في حق شعب مسيحي. وقد كانت هزيمة صربيا تعد هزيمة مهينة للروس وهم حلفاؤهم الأساسيين وقد تدخل القيصر الروسي وأرسل إنذار إلى الباب العالي طلب فيه عقد الهدنة دون شروط لمدة ستة أسابيع أو شهرين وأن تمنح الدولة العثمانية بعض الولايات البلقانية استقلالا إداريا. وكان السلطان عبد الحميد الثاني يحتاج إلى الهدنة لكسب الوقت ليكمل استعداده العسكري.[3]

1- عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ط1: دار ابن حزم، بيروت، 2004، ص490ـــ491.

2- جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: المرجع السابق، ص17.

* السلطان عبد الحميد الثاني 1842-1918 سلطان عثماني ما بين 1876-1909م يعتبر أحد أشهر سلاطين بني عثمان وأكثرهم حنكة وذكاء وأشدهم مقاومة للتدخل الأجنبي في شؤون إمبراطوريته المتداعية السقوط، اضطر تحت ضغوط داخلية وخارجية كثيرة إلى منح البلاد أول دستور عثماني في 23 ديسمبر 1876م. ولكنه سرعان ما يعلق في فيفري 1878م. ثم أكرهه حزب تركيا الفتاة عام 1908م على إطلاق الدستور من عقاله ثم خلعوه عن العرش عام 1909م. انظر: منير البعلبكي: معجم الموردالموسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م، ص271، أنظر كذلك سليمان بن خليل بن جاويش: التحفة السنية في تاريخ القسطنطنية، ج1، ط2، المكتبة العمومية، بيروت، 1995م، ص16.

3- عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص491.

وإن لم تستجب الدولة العثماني لمطلب في مدة ثماني وأربعين ساعة ينسحب السفير الروسي هو وبجموع موظفي السفارة من العاصمة العثمانية. واضطرت الدولة العثمانية لقبول العرض منعا لعراقيل السياسية ومنحت الهدنة لمحاربيها لمدة شهرين، مدّت فيما بعد إلى شهر مارس 1877م. وفي 15 أكتوبر دعا وزير خارجية انجلترا دول أوروبا لعقد مؤتمر الآستانة استانبول لتسوية حالةمسيحي الدولة بكيفية ثابتة.[1]

وعقد هذا المؤتمر من سفراء الدول الأوروبية في الآستانة وقرروا ما يلي: تغيير حدود الجبل الأسود وإضافة أراضي جديدة له وتشكل لجنة من مندوبي الدول الأوروبية لتعيين تلك الحدود، كما تبقى حالة الحكومة الصربية على حالتها السالفة لا لها ولا عليها وتقرر حدودها، الولاة الذين يعينون في البوسنة والهرسك والبلغار ينتخبون من طرف الباب العالي مع موافقة دول أوروبا على ذلك وإبقائهم في مأموريتهم مدة خمسين سنة.[2] وتقسيم بلاد البلغار إلى ولايتين يكون ولاتها من النصارى.[3]

ونظرا إلى الموقع الجغرافي تقسم تلك الولايات إلى ألوية ويعين لها متصرفون من جانب الباب العالي بعد انتخاب أولئك الولاة لهم. إنشاء مجلس مركب من ثلاثة أعضاء لكن من الولايات ينتخبون من مجالس الولايات لتحرير دخل الولاية وخرجها وانتخاب مجالس الإدارة، وتوزيع الضريبة السلطانية على الأهالي ما عدا رسوم الجمارك والدخان الراجعة للدولة العثمانية وإبطال طريقة التزام مداخيل الدولة وإسقاط البقايا السابقة لكل من الولايات الثلاث، وترتيب المحاكم النظامية وإعطاء حريةالأديان ـــ وهذا موجود منذ وجود الدولة العثمانية بل والمسلمين-العفو العمومي مما سبق من الجنايات السياسية ومنح رخص للأهالي بشراء الأراضي السلطانية، وتنفيذ هذه الشروط قبل مضي ثلاثة أشهر. ويعين لجان من طرف دول أوروبا للملاحظة على

1- جمال عبد الهادي محمد مسعود وآخرون: المرجع السابق، ص17ـ18.

2- إبراهيم حليم بك: تاريخ الدولة العلية والمعروفة بالتحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1998م، ص254.

3- جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، علي أحمد لبن: تاريخ الأمة الواحدة صفحات من تاريخ الدولة العثمانية 699-1323هـ، 1299م-1924م، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ص26.

المبحث الثاني: التدخل الروسي ومعاهدة سان استيفانو 1878م:

قبل أن نتحدث عن الحرب الروسية العثمانية ثم توقيع معاهدة سان استيفانو بين روسيا والدولة العثمانية، لابد من الإشارة إلى نظرة روسيا إلى الدولة العثمانية فقد كانت تتحرك دوما ضدها خاصة في القرن التاسع عشر بمساندتها للثورة اليونانية ثم حرب القرم وكذلك الأزمة البلقانية، فقد كانت روسيا تتصرف كفعل بينما باقي الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وبريطانيا تتصرف كردّ فعل، أدى ذلك إلى بروز المسألة الشرقية من جديد و ضرورة حلّها على حساب الدولة العثمانية.

فقد كانت العوامل الدينية دائما تُحرك روسيا ضدّ الدولة العثمانية منذ فتح القسطنطينية التي كانت مقر للبطريركية الأرثوذكسية مما ولد حقدا ضد المسلمين. وامتازت نظرتهم بنظرة مسيحية على نحو متشدد وتبنت سياسة استعمارية توسعية تجاه مناطق النفوذ الإسلامي، وعمست جهدها لاستعادة اسطنبول وما استطاعت حتى اليوم؛ ودعمت الأرثوذكس في منطقة البلقان[1]. وبعد نجاح الدولة العثمانية في إخمادها وبعد إيقاظ المسألة الشرقية من جديد،انتهى الأمر باشتعال الحرب بين الدولتين الروسية والعثمانية[2]، وذلك في سنة 1877م.[3]

فقد أدركت روسيا قبل أن ينتهي مؤتمر استانبول انه لن يصل إلى نتيجة إيجابيّة فراحت تستعد للحرب دبلوماسياً وعسكرياً، دبلوماسيا حيث بدأت خطوتها الأولى بعقد اتفاقية مع إمبراطورية النمسا والمجر في 25جانفي 1877م عدلت بعدها في 18مارس اتفق فيها الطرفان على ترتيب أوضاع البلقان حيث سمحت للنمسا بضم البوسنة والهرسك مقابل حيّادها في الحرب واستيلاء روسيا علي جنوبي بيسارابيا وعدم دخول قواتها" رومانيا" *، وعدم قيام دولة سلافية كبيرة في البلقان، وفي حال سقوط الدّولة العثمانية في أوروبا جعل

1- عبد الوهاب أحمد سعيد: تاريخ أوروبا المعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م، ص32.

2- لامين بن إبراهيم شميل: المصدر السابق، ص2.

3- سليمان بن صالح الخراشي: كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم، الرياض، 2000م، ص20.

*- كانت المنطقة الرومانية تتألف من الإمارتين الدانوبيتين مولدافيا (البغدان) والافلاق فالشيا أو ولاشيا، وكانتا تابعتين للإمبراطورية العثمانية وكان الإقليمان موضع مخاطرة للحروب الروسية التركية و خاضعة لمراقبة السياسة النمساوية التي لا تريد أن تترك روسيا تستولي على هذين الإقليمين. انظر: نور الدين حاطوم: تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الأوروبية)، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1969م، ص308.

استانبول مدينة حرّة؛ولكن القادة العسكريين كانت هم نظرهم، فحتّى تصل جيوشهم إلى عمق الأراضي العثمانية لابد من العبور عبر الأراضي الرّومانية لذلك اضطرّت روسيا إلى عقد معاهدة مع رومانيا في 16 أفريل خلافا لما جاء في معاهدتها مع النمسا، فسُمح لقواتها بعبور الأراضي الرّومانية؛ ومشاركة رومانيا في الحرب مقابل احترام روسيا لسيادتها رغم أنّها كانت تحت السيادة العثمانية. ثم تحركت روسيا باتجاه الدول الأوروبية لتتحسس مواقفها حيال قيام الحرب بينها وبين الدولة العثمانية. فأوفدت إجناتيف كمندوب عنها إلى عواصم تلك الدول لوضع ترتيبات مناسبة لقضية البلقان. وكانت هناك توقعات بأن تقف انجلترا بقوة إلى جانب الدّولة العثمانيّة ضد روسيا كما حصل في حرب القرم؛ لكن الظروف جاءت لصالح روسيا، وتوّجت جهود اجناتيف في لندن بعقد مؤتمر في 31مارس 1877م حضره سفراء الدول الموقعة على اتفاقية باريس عام 1856م،واصدروا ما عرف ب" بروتوكول لندن" وهو عبارة عن إنذار منهم إلى الباب العالي يطالب بوضع ترتيبات مناسبة تتعلق بتحسين أحوال المسيحيين في الأراضي العثمانية، وإجراء الإصلاحات في البوسنة والهرسك وبلغاريا وعقد صلح مع الجبل الأسود والصرب وإجراء إصلاحات في هذين الإقليمين، وتخفيض عدد القوات العثمانية فيهما على أن تراقب الدول الأوروبية تنفيذ هذه الإجراءات بواسطة سفرائها. ولما وصلت لائحة المطالب هذه إلى السلطان عرضها على مجلس المبعوثان في 9 أفريل فرفضها المجلس مما يؤكد مسؤولية أعضائه عن دفع البلاد في حرب دون استعداد كافٍ لها.[1]

وعارض السلطان جرّ البلاد إلى هذه الحرب إذ كان يدرك أن الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة لا تسمح لها بأي أمل في حربها مع روسيا، لكن محاولاته فشلت[2]، عندئذ أبلغ الباب العالي في 21 أفريل قرار الرفض إلى

1- محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 698هـ-1323، 1299م -1924م، ط1: دار النفائس، بيروت، 1995،ص442-443.

2- هدى درويش: الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998م،ص168.

الدول الأوروبية، ولم يسع روسيا بعد ذلك إلا إعلان الحرب على الدولة العثمانية في 24 أفريل 1877م[1]،التي تستمر إلى غاية جانفي 1878م.[2]

وعبرت قواتها الأراضي الرومانية في طريقها إلى نهر الدانوب لعبوره واكتساح الأراضي العثمانية. اعتبرت الدولة العثمانية تصرف رومانيا خروجا عن سيادتها، فأمرت بتوجيه حملة تأديبية، فأمرت أسطولها في الدانوب بقصف شواطئ رومانيا، وردت رومانيا بإعلان استقلالها في 14 ماي 1877م. وباشتراكها في الحرب إلى جانب روسيا، واستطاعت القوات المتحالفة عبور نهر الدانوب في 27 جوان، وبذلك اجتازت روسيا عقبة الدانوب ثم أخذت تخطط لاجتياز جبال البلقان وساعدها الظروف، إذ انضم الجبل الأسود لها مما أدى بالدولة العثمانية إلى سحب جزء من قواتها لمواجهة الجبل الأسود مما أضعف جبهة الدانوب.[3]

أصدر الكسندر الثّاني ــ قيصر روسيا ــ الأمر لقواته بالتّحرك في جبهتين فعلى الجهة الغربية تتمثّل في اجتياز البلقان والوصول إلى اسطنبول والمضايق بأقصى وقت ممكن، أما على الجهة الشّرقية فقد كان يريد الاستيلاء علي الأناضول الشّرقية،لحن قمنا جبهة البلقان، وما يكاد يصل منتصف جوان حتى يحقق الجيش الروسي هذا البرنامج.[4] فستحتل روسيا البلقان العثماني[5]، وتهدد استانبول، فأجرتْ الدولة العثمانية تغييرا في القيادة فأصبح عثمان باشا- الذي عرف بعبقريته- على رأس الجيش في الوقت الذي واصلت فيه القوات الروسية تقدمها نحو مدينة بلفنة-ذات الموقع الاستراتيجي فهي على ممر على ملتقى الطرق الرئيسية الموصلة بين نهر الدانوب وبلغاريا الغربية وممرات جبال البلقان- وعند هذه المدينة نجح القائد العثماني بعبقريته العسكرية في وقف التقدم الروسي قرابة خمسة أشهر رغم الحصار الشديد الذي فرضه القائد الروسي تودلين على المدينة،

1- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص443ــ444.

2 -William worton medlicott: the congress of berlin and after: a diplomatic history of the Near eastern settlement 1878-1880, archon books,1963, p3.

3- محمد سهل طقوش: المرجع السابق،ص444.

4 روبير ماتران: المرجع السابق، ص153.

5- هنري كيسنجر: الدبلوماسية في القرن السابع عشر حتى بداية الحرب العالمية، تر: مالك فاضل البديري، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 1995، ص212.

ومن عواقب سقوط هذه المدينة ضُعف إلى ذلك دخول الصرب الحرب، أن قامت روسيا بتوجيه جميع جيوشها إلى ما وراء جبال البلقان للإغارة على بلغاريا والروملي الشرقية، واحتلت بمساعدة جيوش الصرب والرومان الممرات الجبلية مثل ممر شبيكا.واستطاع ثوار الجبل الأسود الاستيلاء على أنتيفا الواقعة على البحر الأدرياتيكي، وسقطت صوفيا واندفعت الجيوش الروسية في طريقها إلى استانبول دون أن تجد أي مقاومة تذكر. وفي نهاية جانفي 1878م هاجم سكوبليف القائد الروسي البارع" أدرنة"* فسقطت في 28 من نفس الشهر وكانت الجيوش العثمانية تتقهقر وتنسحب من كل مكان، إذ استولى الصربيون على مدينة نيش ذات الموقع الإستراتيجي، واستولى نيقولا أمير الجبل الأسود على سيزا و دلاسينو على البحر الأدرياتيكي واستولى الرومانيون على فيدين وطردوا السكان المسلمين من شمال غرب بلغاريا.[1]

كما استولى اليونانيون على تساليا دون إعلان الحرب، واضطر السلطان عبد الحميد الثاني إلى إجراء تشكيلات تداولت معظم القادة جاءت نتائجها عكسية. فقد أقال رديف باشا ناظر الحربية وعبد الكريم نادر باشا القائد العام للجيش العثماني بعد تلقيه وشاية تفيد بأنهما مسؤولان عن تقهقر القوات العثمانية أمام القوات الروسية، وعين بدلا منها صهره محمود باشا ناظر الحربية ومحمد علي باشا قائدا عاما للجيش. كانت هذه الحالة من الاضطراب سبب في تحرك" اليونان"** واستيلائها على الأقاليم اليونانية مؤقتا حتى تتضح نتائج الحرب، واشتدت حركة الثوار في أبيروس و تراقيا مما اضطر إلى موافقة السلطان على مشروع الصلح بوساطة

---

*- أدرنة: Adrine: مدينة في تركيا الأوروبية مركز لواء ولاية أدرنة تقع عند ملتقى نهر مريج وطونجه وآرده، انتزعها مراد الأول عام 1320م من أيدي اليونانيين فكانت العاصمة الأوروبية للإمبراطورية العثمانية حتى فتح القسطنطينية.أنظر: س: موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، تر: عصام محمد الشحادات، ط3، دار ابن حزم، بيروت، 2002م، ص35-36. وهي مدينة تركية مشهورة يرجع تاريخها إلى الإمبراطور الروماني أدريان عام 125م. وتقع عند التقاء نهري مارتيزا وتوندجا على الطريق البري الواصل بين بلغراد واسطنبول في القسم الأوروبي من تركيا. انظر: عبد الحكيم العفيفي: موسوعة ألف مدينة إسلامية، ط1،أوراق شرقية للنشر، الإسكندرية، 2000م، ص35.

1- عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص493-494.

**- وكانت قد انفصلت عن الدولة العثمانية وحصلت على استقلالها سنة 1830م بفضل مساعدة الدول الأوروبية. انظر: ليتل ألكسند روفنا دولينز: الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، تر: أحمد محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص153.

بريطانية بإنشاء إدارة منفصلة لهما. وكذلك في جزيرة كريت حصل سكانها المسيحيون على مكاسب بوساطة بريطانية أيضا.[1]

أما الدولة العثمانية فبعد أن سقطت أدرنة في 20 جانفي 1878م وسار الجيش الروسي نحو الاستانة فطلبت التدخل الدولي ولم تجب أي دولة عليها[2]، والحقيقة أنه بعد أن اخترقت الجيوش الروسية البلقان في 15 جويلية 1877م واتخذت الطريق المؤدية إلى أدرنة، أرسل وزير خارجية فرنسا الدوق ديكاز إلى سفيره في لندن المركيز دي هاركورت بأن يبلغ الحكومة الإنجليزية بأن الوقت قد أصبح مناسبا للتوسط في النزاع سواء على أساس عقد هدنة أو مؤتمر أو أي شيء آخر، ولكن اللورد دربي أجاب أن الوقت مازال غير مناسب للتدخل لأن أدرنة لم تهدد بعد، أي الحكومة البريطانية كانت لا ترغب في التدخل إلا إذا هددت أدرنة لأنها تعتبر آخر معقل عثماني، وتهديدها يعني تهديد الآستانة، ولن تسمح بريطانيا بذلك لروسيا[3]؛ فقد كانت بريطانيا تنظر بقلق إلى توسع الروس وتقدمهم للسيطرة على المضايق.[4]

وبعد تقدم الجيش الروسي بسرعة،ورابطت قواته في مدينة سان ستيفانو ترسل الإنذار تلو الآخر وقد أبرق (الكرندويك) قائد الجيوش إلى القيصر أنه برزت لهم قباب-سانت صوفيا- ورآها الجنود ويريدون الصلاة فيها، ولكنهم لم يحتلوا القسطنطينية.[5]

واهتزت أوروبا وتكهرب جوها منذرا بالعاصفة، وأخذت النمسا تحشد جيوشها على حدود البلقان، أما بسمارك فكان لا يحرك ساكنا وأبرق سرًّا إلى النمسا يطلب فيها التريث، وتَرَكَ انجلترا تعاني الموقف وحدها،

1- عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص494-495.

2- عدنان العطار: الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط، ط1، دار وحي القلم، دمشق، 2006م، ص166.

3- مرفت أسعد عطا الله، المرجع السابق، ص78.

4- يوسف إبراهيم الجهماني: سلسلة ملفات تركية تركيا والأرمن، ط1، دار حوران، دمشق، 2001م، ص24.

5- ماري ملر باتريك: صفحات من تاريخ تركيا الإجتماعي والسياسي والإسلامي، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1966م، ص119.

ولم تقف "انجلترا"* مكتوفة الأيدي أمام الحالة الراهنة بل أرسلت أسطولها إلى بحر مرمرة فرابط في برنكيبو إحدى جزائر الأمراء وأخذت تحشد الفرق الهندية في جزيرة مالطة.[1]

ورغم ذلك فقد نجحت روسيا في إملاء شروطها للهدنة مع الدولة العثمانية بعد أن استمرت الحرب من سنة 1877م إلى 1878م. وعرفت في التاريخ باسم حرب (93) والتي تعتبر نكبة من نكبات التاريخ العثماني، وأخيرا عقدت معاهدة الهدنة في 31 جانفي 1878م.[2] كما أقال السلطان عبد الحميد مدحت باشا وعطل العمل بالدستور في 13 فيفري 1878.[3]

وبعد الضغط المهين الذي مارسته روسيا على الدولة العثمانية بدأت المفاوضات في أدرنة بين روسيا والدولة العثمانية لوضع معاهدة الصلح، عيّنت الحكومة العثمانية كلاً من صفوت باشا وزير الخارجية الذي أعيد إلى منصبه، وسعد الله بك الآجلي العثماني في برلين، وعيّنت الحكومة الروسية كلا من اجناتيف ونليدوف. وقد سبقهما في الذهاب إلى أدرنة الأمير غورتشاكوف وطلب من العثمانيين نقل المفاوضات من أدرنة إلى سان استيفانو ــ وهي قرية صغيرة على بحر مرمرة تبعد عشرة أميال على الآستانة (حوالي 16,09كلم)، ولم يكن يسمع بها أحد ولكنها اكتسبت شهرة عالمية منذ ذلك الوقت لارتباطها بمعاهدة الصلح ــ فذهب ممثلي الدولتين إليها، وزادت روسيا من قواتها للضغط على العثمانيين وتهديد الوفد العثماني وحمله على توقيع المعاهدة، وبعد عدة اجتماعات أبلغ اجناتيف المندوبين العثمانيين ضرورة الموافقة على الشروط المعروضة قبل اليوم الثالث من مارس 1878م لأن هذا اليوم يوافق عيد القيصر الروسي، وإلا فإن هدنة أدرنة تعتبر لاغية ويحتل الجيش الروسي استانبول، ويذهب أحد الباحثين أنه لم يتسن للمندوبين العثمانيين دراسة شروط معاهدة الصلح دراسة مثالية نظرا لضيق الوقت وتهديد الجانب الروسي. ولكن الحقيقة أنه لم يكن في مقدور المندوبين

*- والحقيقة أن بريطانيا كانت تخشى أن تمتد أعمال الروس العسكرية إلى مصر وقناة السويس بصفتهما تابعين للدولة العثمانية، والتي كانت في حالة حرب مع روسيا. انظر: محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس1854-1956م، المكتبة التجارية الكبرى، الاسكندرية، ص65.

1- ماري ملز باتريك: المصدر السابق، ص119-120.

2- محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط2، دار القلم، دمشق، 1999م، ص36.

3- عبد الرحيم عبد الرحمان: المرجع السابق، ص102.

العثمانيين الاعتراض على مواد المعاهدة لأنهما يمثلان الطرف المهزوم، فوقعت المعاهدة في 3 مارس 1878م وهي أكثر المعاهدات ضررا بالدولة العثمانية.[1]

وتعد في القانون الدولي من أنواع المعاهدات غير المتكافئة أملتها دولة منتصرة على أخرى منهزمة، وعلى قدر الهزيمة كان حجم الخسائر السياسية والعسكرية والمالية التي فُرضت على الدولة العثمانية. لقد أعلنت روسيا الحرب عليها تحت شعار الانتصار للشعوب المسيحية المعذبة في البلقان، ثم فرضت معاهدة على العثمانيين تتسم بروح الاستيلاء على أراضيهم وإنشاء كيانات سياسية مسيحية جديدة.[2]

فبالنسبة للعرش الأوروبي فإن ما بقي من تحقيقه ليس غير نزهة. ففي 21 جانفي يقرر الباب العالي توقيع هدنة أدرنة، وإذا لم تجر تلبية مطالبهم تحتل العاصمة التي ساد بين سكانها الذعر والهلع، وتصاب الحكومة بالشلل ويثور البرلمان وهذا الهجوم البرلماني الذي لا يكف عن التزايد بنقد الحكومة وعدم كفاءة الضباط، وأسلوب المعركة انتهى بحل البرلمان في 13 فيفري كما سبق ذكره وتعطيل العمل "بالدستور"*.[3]

ومن أهم بنود معاهدة سان ستيفانو المعقودة في 3 مارس 1878م: تعترف الدولة العثمانية باستقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود استقلالا تاما وتمنح بلغاريا استقلالها وتتخلى عن مقدونيا وإقليم الروملي الشرقية لبلغاريا، كما تمنح ولايتي البوسنة والهرسك استقلالا ذاتيا تحت رقابة روسيا والنمسا وتدمير جميع القلاع على نهر الدانوب[4]، وبموجب هذه المعاهدة المكونة من 29 مادة تتشكل إمارة بلغارية بسعة غير طبيعية أين امتدت

1- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، ط1، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2004م، ص326-327-328.

2- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع نفسه، ص328.

*- يذهب بعض المؤرخين الأوروبيين إلى القول أن عبد الحميد الثاني قبل دستور مدحت باشا لتجنب التدخل الأوروبي في شؤون الدولة، ثم ألغي في فيفري 1878م. انظر: محمد الخير عبد القادر: نكبة الأمة العربية سقوط الخلافة العثمانية دراسة للقضية العربية في خمسين عام 1875-1925م: دار الديمقراطية، القاهرة، ص65.

3- روبير ماندران: المرجع السابق، ص154.

4- مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص800، كذلك: محمد غريب جودة: موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث(تاريخ مصر،تاريخ الأمة العربية، تاريخ أوروبا والعالم حكام ودول)،مكتبة القرآن،القاهرة،ص210.

حتى بحر ايجه وتقرر أن تكون ألعوبة بيد روسيا، وتعطي ولاية نيش إلى صربيا وتوسع مساحة قرده داغ، كما تُمنح روسيا بعض الولايات الآسيوية كقارص وباطوم وأردخان وبايزيد(لاغري، و فضاء باطوم[1]، وغرامة حربية لروسيا[2]: بالتالي زيادة النفوذ الروسي في "البلقان"* .[3]

1- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سليمان، مج2: مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990م، ص121.

2- محمد سهيل طقوس: المرجع السابق، ص447.

* - منذ أن شاركت روسيا في تحطيم الأسطول العثماني والمصري في معركة نافرين 1827م.أنظر:

stanford, J.shaw, Ezel kural shaw: history of the ottoman empire and modern turkey (befor revolution and republic the rise of modern turkey 1808-1975, v2, cambridge university press, New yourk, 1977,p30

3- محمود الدسيتي: تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص136.

المبحث الثالث: معاهدة برلين 1878م والمسألة الشرقية:

بعد الحرب الروسية العثمانية وإملاء روسيا لشروطها على الدولة العثمانية في معاهدة الصلح في سان استيفانو فهل ستنفرد روسيا بالمكاسب لوحدها؟ وهل الدول الأوروبية الأخرى خاصة بريطانيا والنمسا ستقف مكتوفةالأيدي؟، قبل أن نتطرق إلى بنود هذه المعاهدة فيجب أولا الإشارة إلى المواقف الأوروبية من معاهدة سان استيفانو، فلم تكد تذاع تفاصيل هذه المعاهدة حتى واجهت روسيا تكتلا دوليا، إذ عارضتها الدول الأوروبية الكبرى اعتراضا شديدا، ولم يكن مبعثه العطف على الدولة العثمانية في محنتها في مستهل حكم "السلطان عبد الحميد الثاني"* ، ولكن لانفراد روسيا بالمكاسب الهائلة والنفوذ العريض في الإقليم والقوقاز دون أن تنال الدول الأوروبية الكبرى نصيبا من الأسلاب، وكانت الإمبراطورية الثنائية- النمسا والمجر- من أشد الدول اعتراضا على معاهدة سان استيفانو لأنه لم يردّ فيها نص على احتلالها للولايتين العثمانيتين البوسنة والهرسك في غربي البلقان. ورأت في تصرف القيصر الروسي أمرا مشينًا لأنه بعد انتصاره على العثمانيين نقض وعده لإمبراطور النمسا في احتلال الولايتين. فقد كانت النمسا شديدة الرغبة في ذلك لتعويض خسائرها في إيطاليا بعد معركة سادوا 1866م، أمّا بريطانيا فعلى الرغم من أن المعاهدة لم تتعرض لمصر ولا لقناة السويس إلا أنّه أفزعها أن روسيا أصبحت صاحبة النفوذ الأول في البلقان، وأن بنغاريا الكبرى التي أنشأتها المعاهدة كانت في أصلها ولاية روسية كبرى بحرية تمتد من البحر الأسود إلى بحر إيجه ؛ وتشغل أقاليم واسعة وتشكل تهديدا مستمرا لإستانبول...فضلا عن حرية مرور السفن الروسية في المضايق وصولا إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، وإغلاق المضايق زمن الحرب في وجه السفن التابعة لدولة متحاربة مع روسيا

*- بعد أن تولى السلطان عبد العزيز الخلافة عام 1860م، تّم إفلاس الخزينة في عهده عام 1875م وقيام الثورات في البلقان. مهد ذلك لإسقاطه في انقلاب أبيض أيده شيخ الإسلام في 30 ماي 1876م. تولى مكانه مراد الخامس الذي لم يلبث في الحكم بسبب اضطرابات عقلية وجسدية، وتولى بعده شقيقه عبد الحميد الثاني من 1876م-1909م الذي يعتبر عهده محاربة الصهيونية والقوى الدولية الطامعة بالأراضي المقدسة بالدولة العثمانية. ومن الناحية العملية يعتبر سقوط عبد الحميد من الحكم هو النهاية الحقيقية للدولة العثمانية. انظر: حسان حلاق:تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر،ط1،دار النهضة العربية،بيروت،2000م،ص41، ولم يكتفوا بعزل السلطان عبد الحميد الثاني فقط، بل سعوا لإلغاء الخلافة العثمانية، أنظر: مصطفى عبد الغني :معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة،2003م،ص327.

فضلا على أن المعاهدة جعلت البحر الأسود بحيرة روسية.[1]

فالمعاهدة اعتبرت إخلالا بمبدأ التوازن الدولي لذلك قُوبلت بعاصفة من الاحتجاج ففي البلقان اختل لصالح بلغاريا الكبرى تحت النفوذ الروسي. كذلك بريطانيا رأت في المعاهدة إعطاءا لروسيا مركزا في الشرق الأدنى لا يتفق مع سلامة مواصلاتها إلى الهند.[2]

وكان لظهور ما عرف بالمسألة الشرقية من جديد على أثر الثورات البلقانية منذ سنة 1875م وما تلاها من حرب روسية عثمانية التي حاولت فيها روسيا الاستفادة من الموقف المرتبك مستغلة العاطفة القوية نحو الجامعة السلافية التي تغذيها العاطفة الأرثوذكسية.[3]

ويذهب الأستاذ مصطفى كامل إلى أن: " المسألة الشرقية هي مسألة النزاع القائم بين بعض دول أوروبا وبين الدولة العلية بشأن البلاد الواقعة تحت سلطانها، وبعبارة أخرى هي مسألة وجود الدولة العلية نفسها في أوروبا. وقال كتاب آخرون من الشرق والغرب لأن المسألة الشرقية هي مسالة النزاع المستمر بين النصرانية والإسلام، أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدولة القائمة بأمر الإسلام وبين الدول المسيحية.إلا أن هذا التعريف إن كان فيه شيء من الحقيقة فليس بصحيح تماما لأن الدول التي تنازع الدولة العلية وجودها لا تعاديها باسم الدين فقط، بل في الغالب تعاديها طمعا في نوال شيء من أملاكها، وقد أرانا التاريخ أطوار كثيرة لم يستعمل فيها الدين إلا سلاحا أو وسيلة لنوال غرض جوهري، فهو ستار تختفي وراءه أغراض شتى وأطماع مختلفة...أما روسيا فقد قامت دائما في المسألة الشرقية باسم الدين الأرثوذكسي فعمست لإخراج اليونانيين والرومانيين والصربيين والبلغاريين وأهل الجبل الأسود من تحت سلطة الدولة العلية"[4]...وقد أدى

1- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق، ص332-334.

2- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص449.

3-عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة1815ـ 1960م، دار النهضة العربية، بيروت،ص48.

4- مصطفى كامل باشا: المسألة الشرقية، ج1، ط2، مطبعة اللواء، مصر، 1909م: ص3-4، ص18.

الوجود الطويل لهذه الدولة واحتمالات سقوطها إلى أن تتحول إلى مشكلة سياسية في أوروبا أو ما عرف بالمسألة الشرقية واستمرت الحياة السياسية العثمانية تحت التأثير الأوروبي إلى غاية 1920م[1].

و بعد أن بدأت المشاكل في البلقان في السبعينيات من القرن التاسع عشر، التي أظهرت أن معاهدة باريس 1856م لم تنجح في حل المشاكل المتعلقة بالبلقان ـــ كان من شروطه إلغاء الحماية الروسية على مولدافيا و ولاشيا التي قررتها معاهدة أدرنة 1829م، وحياد البحر الأسود وحرية الملاحة في نهر الدانوب ـــ ويرجع سبب ظهور المسألة الشرقية إلى نمو الروح القومية في دول البلقان التي حصلت على استقلالها الذاتي كولاشيا ومولدافيا، وتشجيع روسيا والنمسا لتلك الحركات، وظهور الصرب وعملها لجمع العناصر الصربية في البلقان تحت لوائها. وبعد الحرب الروسية العثمانية ومعاهدة سان استيفانو وانفراد روسيا بالمكاسب في الدولة العثمانية واحتجاج الدول الكبرى، لذلك طلبت النمسا وانجلترا عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلات البلقان[2].

فمنطقة البلقان من أهم مناطق العالم الذي يشرح تاريخها كله التفاعل بين التطور في توازن القوى الدولي وموجات الصراع والتعاون بين القوى الكبرى التي تمثل أركان هذا التوازن من ناحية وبين القومية والدين فلا يمكن قراءة تاريخ البلقان بدون منظار أثر التطور في التوازن الدولي وأثرها فيه[3]، لذلك طلب الكونت أندراسي مستشار النمسا عقد مؤتمر دولي يعيد النظرة في معاهدة سان استيفانو وتسوية المشكلة الشرقية: رفضت روسيا في البداية ثم عادت فطلبت أن يحدد في البداية نطاق المناقشات التي يسمح للمؤتمر بالخوض فيها، ولكن بسمارك المستشار الألماني رأى ضرورة عدم تقييد حرية المؤتمر والمناقشات التي تثار. وطلب أن يعقد في برلين بدلا من فيينا أو أي عاصمة أخرى على أساس أن برلين عاصمة لدولة محايدة و لم تمس سان استيفانو المصالح الألمانية مباشرة، وقبلت روسيا والنمسا وبريطانيا.أما فرنسا فقد اشترطت لاشتراكها في

1-خليل إينالجيك: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد م الأرناؤوط، ط1، الدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص10.

2- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق: المرجع السابق، ص217.

3-نادية محمود مصطفى: حول القومية والعلمانية من تاريخ البلقان إلى كوسوفو في مرحلة الاستعداد للاستقلال، ط1، منشورات جامعة القاهرة، القاهرة، 2006م، ص4.

المؤتمر أن يقتصر حضوره على الدول الموقعة على معاهدة باريس 1856م، وأن لا يتعرض لمسائل مصر والشام وتونس وحقوق فرنسا في الأماكن المقدسة في فلسطين ورفض أي معاهدة تضع الدولة العثمانية تحت حماية روسيا، وارتاحت بريطانيا لهذه الشروط ووافق بسمارك إرضاءا لفرنسا. وسايرت الدول الأخرى بسمارك ووافقت على الاشتراك في المؤتمر[1].

سبق عقد المؤتمر سلسلة من الاتفاقيات السرية، إذ عقدت بريطانيا مع الباب العالي معاهدة في 26 ماي 1878م تحتل بموجبها بريطانيا قبرص، وبذلك ضمنت سلامة مصالحها الإمبراطورية في آسيا؛ كما عقدت بريطانيا و"روسيا"* اتفاقا سريا، كما وعدت النمسا من طرف بريطانيا وألمانيا بالبوسنة والهرسك، وضمنت فرنسا مصالحها وشروطها السابقة[2].

وسيعقد مؤتمر برلين برئاسة المستشار الألماني بسمارك[3]، أين ظهر فيه حكما وسطا شريفا، فدعم النمسا مع إجراء الضغوط عليها للحصول على تسوية مع روسيا، وكان همه الأساسي هو إنقاذ عصبة الأباطرة الثلاث[4].

وعقد مؤتمر برلين من 15 جوان إلى 15 جويلية 1878م، ومن أهم قراراته: تتولى النمسا إدارة البوسنة والهرسك، وتستقل رومانيا والصرب والجبل الأسود، وتحترم شروط معاهدة باريس بشأن المضايق وحرية

1- عبد العزيز محمد الشناوي: المرجع السابق، ص333-334.

*- أدركت روسيا عزلتها وأرادت الخروج منها وعملت على إعادة روابطها مع بريطانيا، وتوصلا إلى اتفاق حول عقد مؤتمر في برلين من أجل إلغاء الدولة العثمانية في أوروبا، وتقسيم بلغاريا وإعادة بعض المناطق الآسيوية لتركيا؛ وكانت روسيا مضطرة لقبول هذه الاقتراحات، نظرا للصعوبات الاقتصادية حيث كانت على أبواب الإفلاس. انظر: رعد مجيد العاني: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر(الصراع والتحالفات 1789-1914م)، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007م، ص145-146 .

2-مرفت أسعد عطا الله: المرجع السابق، ص83.

3-صلاح أحمد هريدي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1789-1914م، ط1، دار الوفاء الإسكندرية، 2002م، ص274.

4- فرانسوا جورج دريفوس، رولان ماركس،رمون بوادوفان: موسوعة تاريخ أوروبا العام (أوروبا من عام 1789- إلى أيامنا)، تر: حسين حيدر، ج3، ط1، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 1995م، ص320.

الملاحة في نهر الدانوب (الطونة) والبحر الأسود، كما تأخذ روسيا بعض المناطق الأسيوية كقارص وباطوم[1].

وبالتالي مرت الأقاليم العثمانية في أوروبا بعد هذه المعاهدة في تطور خطير[2].

كما سيشهد هذا المؤتمر تغير سياسة "بريطانيا"* التقليدية في المحافظة على الدولة العثمانية وتصبح مشاركة في التقسيم وتحصل على مصرعام 1882م[3]. ولكن على الرغم من ذلك فإن اتفاقية برلين فقد أبقت على الأقل العثمانيين في البلقان حتى 1913م.وإن كانت منحت الاستقلال لبعض المناطق[4].

كما بيّن المؤتمر جهود عبد الحميد الثاني في تخفيض شروط سان استيفانو. وذلك في اجتماع برلين حيث يقول في مذكراته "...وانتهت الحرب، فازداد الأمر سوءا، وفي سبيل إنقاذ ما يمكن إنقاذه تمكنت بصعوبة من الحصول على حق إعادة النظر في اتفاقية آيا إستفانوس، وذلك في اجتماع برلين..."[5].

كما جاءت مقررات معاهدة برلين لغير مصلحة الألبان إذ قرر اقتطاع أجزاء منها في سبيل إعادة تشكيل الكيانات المسيحية البلقانية المجاورة.وسبب وقوف الدول الأوروبية موقف مضاد للقومية الألبانية فقد صرح بسمارك بأنه لا توجد أمة ألبانية، لأن غلبة الطابع الإسلامي 70% مسلمون ونُظر إليها على أنها جزء من الدولة العثمانية. ولم يكن من مصلحتها –الدول الأوروبية– أو مصلحة الدول البلقانية المسيحية خلق كيان إسلامي جديد في جنوب شرق أوروبا[6].

1- شوقي عطا الله الجمل وآخرون: تاريخ أوروبا، المرجع السابق، ص83.

2- جلال يحي: العالم العربي الحديث والمعاصر ج1، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م، ص205.

* يبرر بعض المؤرخين تغير سياسة بريطانيا بأن عجز الدولة العثمانية عن تسديد ديونها المتراكمة، وأن البلقان تحت الحكم العثماني مسرحا للمعارك الدموية، وهناك من الزعماء الانجليز من رأى ضرورة طرد العثمانيين من البلقان باسم الحضارة. انظر: عبد العزيز نوار: موسوعة التاريخ الحديث(تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث)، دار الفكر العربي، بيروت، 1998م، ص162.

3- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516-1922م، دار النهضة العربية، بيروت، ص284.

4-احمد اق كوندز، سعيد اوزتورك: الدولة العثمانية المجهولة ل303 سؤال وجواب توضح حقائق عن الدولة العثمانية، وقف للبحوث، السعودية، 2008م، ص448.

5-السلطان عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية 1891-1908م، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م، ص63.

6-عبد الرؤوف سنو: النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881م، (بلاد الشام-الحجاز -كردستان-ألبانيا)، ط1، بيسان للنشر، بيروت، 1998، ص154.

ونظرا لتعارض مصالح روسيا والنمسا فاضطر بسمارك إلى أن يختار النمسا وساندها في مؤتمر برلين[1].

وأدى ذلك إلى انسحاب روسيا من عصبة الأباطرة حنقا على ألمانيا بسبب ذلك المؤتمر وعلى النمسا بسبب مسألة البلقان وتكوين التحالف الثنائي 1879 بين النمسا وألمانيا، ثم دخلت معها إيطاليا سنة 1882م وبذلك شكل الحلف الثلاثي[2]. كما أن معاهدة برلين 1878م لم تأت بجديد على نظام عبور السفن التجارية والحربية والملاحة في البحر الأسود، وظلت أحكام معاهدة باريس سنة 1856م، ومعاهدة لندن 1871م تحكم نظام العبور حتى الحرب العالمية الأولى [3].ولم تأت بجديد لروسيا للعبور في المضايق.[4]

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن إجمالي الأراضي التي خسرتها في هذه المعاهدة بالأرقام فهي كما يلي: إقليم دبروجه مع إمارة رومانيا 135000كم² و5300000 نسمة حسب سنة 1876م. وصربيا مع لواء نيش 45427كم² و1564000نسمة، لواء تسالنيا 13488كم² و340000نسمة.وبوجاق 13800كم² و500000 نسمة. ومجموع الخسائر في أوروبا 217298كم² و7884000نسمة، وفي النهاية يجب أن يضاف إلى ذلك بلغاريا والروم إيلي الشرقية والبوسنة والهرسك التي اعترف باستقلالها الذاتي وتخضع للإدارة الأجنبية رغم بقائها تحت سيطرة الدولة العثمانية.[5]

أما ألمانيا فقد بدت أمام الدول الأوروبية الكبرى دولة مترهة من الأطماع،وكل همها هو تحقيق السلام المنشود. حيث حاولت التوفيق بين مصالح الدول الكبرى في البلقان ونفذت إلى حد كبير سياسة الاستصلاح والتعويض التي وضعها بسمارك بين النمسا وروسيا وانجلترا: حيث قوى نفوذ الأولى في غرب البلقان، والثانية في شرقه، وأرضى انجلترا حيث وضعت حدا لأطماع روسيا في الإشراف على القسطنطينية والمضايق في تقسيم بلغاريا إلى قسمين: إحداهما مستقل والآخر تحت حكم الدولة العثمانية، كما وضعت المعاهدة حدا لأطماع روسيا في تقدمها نحو الغرب، ووجهتها بطريق غير مباشر إلى التوسع في آسيا أين أصبحت تصدم بقوى

1- نور الدين حاطوم: تاريخ الحركات القومية(يقظة القوميات الأوروبية الوحدات القومية)، ج3، ط1، دار الفكر، لبنان، 1969م، ص122.

2- رفيق شاكر النشاشة: عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط3،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م، ص78.

3- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004م، ص187.

4- علي أحمد فليفل:الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب إفريقيا(دراسة وثائقية للفترة مابين1856ـ1878م)، مركز دراسات المستقبل الإفريقي،القاهرة،2000م، ص21.

5- يلماز أوزتاتونا: المرجع السابق، ص125.

آسيوية وأوروبية (اليابان وفرنسا وانجلترا). كما أن استيلاء انجلترا على قبرص كان مقدمة لاستيلائها على مصر، كما أن استيلاء انجلترا على قبرص استغلته فرنسا في المساومة معها ولم تهدأ حتى حصلت على تأكيد بريطانيا لها بأنها لن تقوم بتغيير الموقف في الشرق الأدنى إلا بموافقتها، كما اعترفت لها بمطامعها في تونس.[1]

وفي الحقيقة أن المؤتمر لم ينجح في إيجاد تسوية دائمة لمشكلات البلقان فلم ترض الولايات البلقانية عن تلك التسويات، فرومانيا التي ساعدت روسيا في حربها ضد الدولة العثمانية، فوجئت بقرارضم بيسارابيا إلى حليفتها روسيا، وساء بلغاريا أن يتبدد الحلم الذي حققته في سان استيفانو، وغضبت صربيا كل الغضب لانتقال البوسنة والهرسك من يّد الأتراك الضعيفة إلى قبضة النمسا القوية، إذ أن ذلك الحل أضعف أملها في ضمها عندما تسنح الفرصة، ومع أن النمسا والمجر استطاعت أن تكسب أرضا جديدة - البوسنة والهرسك وبدون أن تدخل الحرب فإن ذلك الكسب في وجهة نظرها عبئا جاثما على عاتقها إذ تزيد من نسبة عدد الجنسيات المختلفة في المملكة النمساوية، وذلك سيتضح فيما بعد إذ يضعف بنائها، بينما خرجت إيطاليا من ذلك المؤتمر خالية اليدين، وخرجت روسيا يائسة، ويمكن القول أن أحد لم يكن قد خرج راضيا قانعا بما كسب، وسادت عدم الثقة وأن الأخر قد تآمر عليه ومن أهم نتائج هذا المؤتمر على الساحة الدولية هو اللجوء إلى ما يسمى بالتحالفات الدولية[2]، وخرجت روسيا من تحالف القياصرة الثلاث واتجهت نحو فرنسا[3].

وهكذا كان من المتعذر حتى نهاية القرن التاسع عشر الاتفاق على حل المسألة الشرقية بإلغاء الإمبراطورية العثمانية عن طريق تقسيم أملاكها، وفق تخطيط بريطانيا، وذلك لتناقض المصالح بين الدول الأوروبية، ولصعوبة اتفاقها بشأن المسألة الشرقية آنذاك وظل الوضع على ماهو حتى قيام الحرب العالمية الأولى.[4]

1- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815ـــ1919م، المرجع السابق،ص209ـــ210.أيضامحمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر،ط1،دار النهضة العربية،بيروت،2002م،ص101.

2- محمد بركات : موسوعة الحرب العالمية الأولى (الحرب العالمية الأولى قصة الأطماع ومأساة الصراع)، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2007م، ص37-38.

3- أكرم عبد علي: تاريخ أوروبا الحديث،ط1،دار الفكر،عمان،2010م،ص176.

4- إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998،ص164- 165.

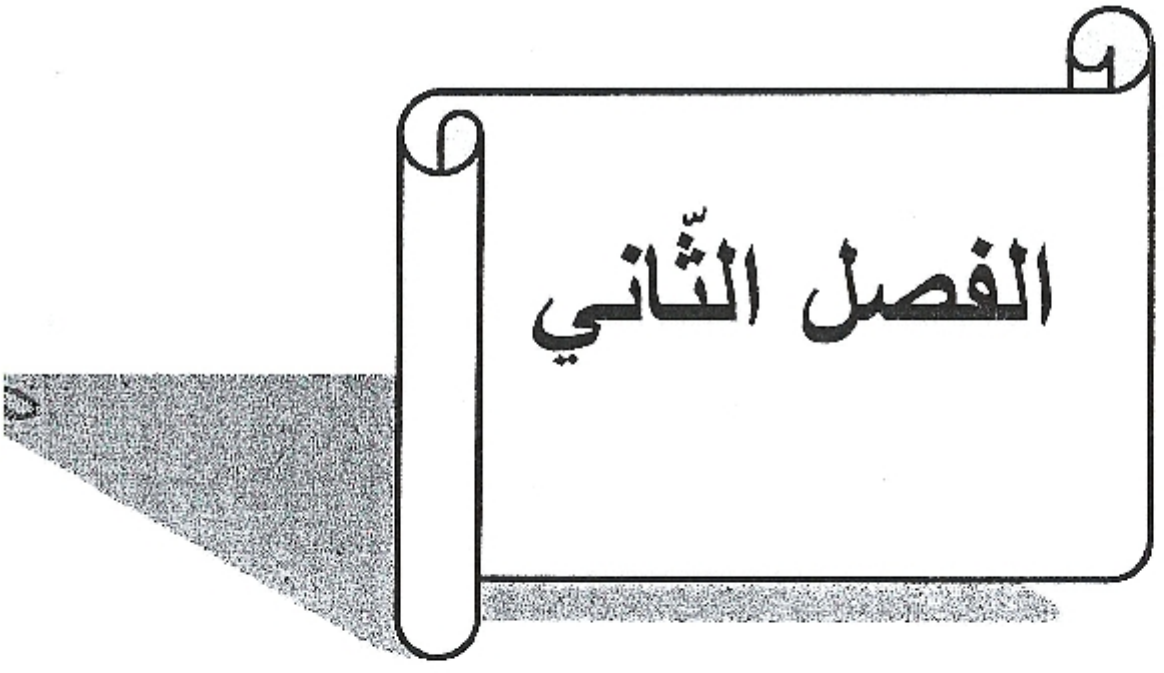
الفصل الثّاني

الفصل الثاني:

تطورات المنطقة البلقانية بعد مؤتمر برلين والعلاقات الدولية.

المبحث الأول:

أزمة ضم الروملي الشرقية إلى بلغاريا 1885م وثورة كريت سنة 1897م ضد الحكم العثماني.

المبحث الثاني:

أزمة ضم البوسنة والهرسك لإمبراطورية النمسا والمجر 1908م.

المبحث الثالث:

العصبة البلقانية –الحلف الرباعي- والحرب البلقانية التركية 1912-1913م

المبحث الأول: أزمة ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا 1885م وثورة كريت سنة 1897م ضد الحكم العثماني:

1- أزمة ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا 1885م:

كانت إمارة بلغاريا من أهم الكيانات السياسية التي أوجدتها قرارات مؤتمر برلين...الخ، وكانت الإدارة الداخلية لولاية الروم إيلي الشرقية قد تحددت من قبل لجنة دولية تنفيذا للمادة 12 من قرارات مؤتمر برلين أين تقرر إبقاء الإمارة تحت السيادة العثمانية، ويعين حاكمها من قبل السلطان العثماني بشروط من الدول الأوروبية بحيث أن يكون مسيحيا ويؤدي جزية سنوية للسلطان[1].

والواقع أن أليكو باشا ـــ هو أول حاكم لولاية الروم إيلي الشرقية ـــ أظهر العداء للعثمانيين في بلاده ومال إلى إعادة هذا الإقليم إلى بلغاريا، حيث تقرب منها وعيّن عددا من البلغاريين في المناصب القيادية وقام باضطهاد المسلمين، ثم عقد أنصار ضم الإقليم إلى بلغاريا اجتماعا سرّيا حددوا فيه ساعة تحركهم، واقتحموا في سبتمبر 1885م قصر الحاكم العثماني بالقرب من العاصمة فيليبة وأسروه، وأعلن ستامبو لوف- قائد الثورة وزعيم بلغاريا القوي ـــ باسم المجلس النيابي البلغاري، ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا تحت رئاسة الأمير اسكندر باتنبرج ـــ أمير بلغاريا ـــ[2]. وبالتالي احتلت بلغاريا ولاية الروم إيلي الشرقية سنة 1885م[3].

اعتبر هذا الإجراء ضربة قاسية لأبرز مقررات مؤتمر برلين وتصرفا خطيرا قد تنجم عنه أزمة قد تمتد آثارها إلى كثير من الدول، مما استدعى عقد مؤتمر استانبول في نوفمبر من سنة 1885م حضره سفراء الدول الكبرى، واتجهت كل دولة إلى تأييد أو معارضة وحدة الإقليمين حسب مصالحها، فأيدت انجلترا عملية الضّم

1- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص465

2- المرجع نفسه، ص466.

3- خليل ابنالجيك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تر: عبد اللطيف حارس، م1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، ص597.

في حين عارضتها روسيا، وذلك أن القيصر السكندر الثالث(1881-1884م) رأى أن ذلك يجعل الدولة الجديدة تأتمر بأوامر انجلترا والنمسا، أما فرنسا فقد استمرت في سياستها في تشجيع الحركات القومية في البلقان، وبالتالي لم تعترض على ضم الإقليمين، أما موقف السلطان فكان أقرب إلى التردد الذي وصل إلى حد السلبية إذ قدّم احتجاجات على ذلك المشروع وذلك لم يكن مجديا، وبالتالي لا يتماشى مع تطور الأحداث في الوقت الذي كان باستطاعته الاعتراض رسميا على ذلك، والواقع من ذلك الموقف أن السلطان عبد الحميد كان حريصا على تجنب أي اتهام بإجراء مذابح عامة ضد البلغاريين إذ أقدم على اتخاذ إجراء من شأنه منع ضم الإقليمين، وأمل أن تأتي الخطوة من جانب الدول الكبرى ، ومن جهة أخرى خشي من أن ينجم على الضم تشجيع النزعات القوميه في بقيه البلقان على المطالبة بمزيد من الامتيازات السياسة .وكان الذي حدد اتجاهه النهائي هو طلب اللورد سالز بوري — رئيس الوزراء البريطاني — منه الامساع عن التدخل العسكري في المسألة البلغارية .وكانت نتيجة ضم الإقليمين أن استاءت الصرب خشية اتساع بلغاريا فحاولت منعها بالقوة ولما فشلت حاولت الحصول على مكاسب إقليمية في مقدونيا حفظ التوازن الإقليمي لكنها باءت بالفشل أيضا.[1]

وخلال تلك الأزمة التي هزت البلقان بين الصرب وبلغاريا عام 1885م.اقتربت الأوضاع إلى حدّ نشوب حرب بين النمسا حليفة الصرب وروميا حليفة بلغاريا، وما يمكن أن ينتج عنها من دخول ألمانيا حليفة النمسا في دوامة حرب مما أدى ب بسمارك إلى عقد صلح بوخارست عام 1886م، فالبلقان مثل نقطة الالتماس الأشد خطورة في العلاقات الدولية في أوروبا.[2]

وفي أثناء اندلاع الحرب الصربية البلغارية قام وزير خارجية الأخيرة تسامبولوف بمباحثات مع الباب العالي بشأن هذه القضية أسفرت عن توقيع اتفاق بينهما في 24 مارس 1886م. وتقرر بموجبه: أن يتعهد الأمير

1- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص467.

2- إسماعيل نوري الربيعي: المرجع السابق، ص43.

اسكندر باتنبرج بحكومة الروم إيلي الشرقية طالما بقيت السلطة في يد الحكام الحاليين، كما يعدل الدور المناط بالدولة العثمانية وفقا لأحكام المادة 15 من معاهدة برلين بحيث يحق لها حكم القرى الإسلامية في مقاطعة كيرد جالي، البورماق. وتشكل لجنة خاصة مهمتها إعادة النظر في القانون الأساسي للروملي الشرقية تمهيدا لضمها إلى بلغاريا، تعترف الأخيرة بالسيادة العثمانية عليها وعلى الروم إيلي الشرقية وتؤديان جزية سنوية للسلطان ،وأقرّ سفراء الدول في اسطانبول ذلك في 5 افريل1886م اعتبرت حلا وسطا، ولكن ذلك لم يُهَدِّأ الأوضاع في بلغاريا[1]، وغم حصول الروم إيلي الشرقية على الاتحاد النوعي معها.[2]

2- ثورة كريت 1897م :

شهدت المنطقة البلقانية بعد مؤتمر برلين عدة تطورات ، و قد انزعجت الدول البلقانية مما جاء في معاهدة برلين 1878م التي لم تحقق كامل أمانيها القومية، فحين طلبت اليونان في هذا المؤتمر تدويل حدودها لزيادة مساحتها أعلنت حكومتها بأنها تقنع بصورة مؤقتة قضية بأن تضم جزيرة كريت والولايات العثمانية المتاخمة لحدودها الشمالية، وافق المؤتمر من حيث المبدأ على ذلك ودعا إلى إجراء مفاوضات عثمانية يونانية لتعديل الحدود وحقّ تدخل الدول الكبرى في حالة تعذر الاتفاق بينهما...وفي سنة 1880م وبعد اختلاف بين الدولة العثمانية واليونان تدخلت الدول الكبرى خاصة فرنسا وبريطانيا لعقد مؤتمر دولي في برلين في جوان 1880م، تحضره الدول الكبرى والذي قرر إعطاء اليونان جزء من تساليا و أبيروس ويانينا ومتزوقو ولايسا، وافقت الحكومة اليونانية على ذلك في حين عارضت الحكومة العثمانية، ونتيجة لذلك أعلنت اليونان التعبئة وأخذت تستعد للحرب، فتدخلت الدول الأوروبية مجددا لتفصل بين الدولتين، واقترحت الحكومة العثمانية عقد مؤتمر دولي في استانبول لحل القضية واستبعاد اليونان من الاشتراك فيه، وبعد مفاوضات توصلوا إلى اتفاق في 24

1- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق،ص467-468.

2- عزتلو يوسف بك آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان من أول نشأتهم إلى الآن، تق: محمد زينهم ،محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص193.

ماي 1881م[1]. "تضمن: ضم اليونان إقليم تساليا كله إلى اليونان"[2]، وجزء من إقليم أبيروس حتى نهر آرت؛ هدم قلاع بريفيزا، والمحافظة على عقارات الأوقاف الإسلامية في الأقاليم التي ضُمت إلى اليونان والحرية الدينية للمسلمين فيها، مع دفع اليونان جزية للدولة العثمانية يتناسب مع إيرادات الأقاليم التي استولت عليها وهي أراضي زراعية خصبة، ارتاحت أوروبا بحل تلك الأزمة لكنه لم يستمر طويلا إذ أخذت اليونان تعمل على ضم كريت وأبيروس ومقدونيا لها في مواجهة ضم ولاية روملي الشرقية إلى بلغاريا.[3]

في سنة 1894م ومرة أخرى حاول الأهالي المسيحيون في كريت ومقدونيا أن يتخلصوا من الحكم العثماني الإسلامي[4]، وطالبوا بحكم محلي وذلك يعد نموا لشعور القومي الذي أيده الشعور الديني، والرغبة في الحصول على إصلاح في نظام الضرائب. وكان اليونانيون الذين يكونون غالبية سكان كريت يرغبون في أن يضع الباب العالي إدارة الجزيرة في أيدي حاكم مسيحي، وأن تنفق إيرادات الضرائب على الجزيرة، كما حاول البلغار في مقدونيا الذين قاطعوا الضرائب والمحاكم التركية أن يحصلوا على تأييد إمارة بلغاريا ، وكان الرد العثماني هو الهجمات والمذابح...مما أدى إلى مضاعفات سريعة في العلاقات الدولية، فأثار ذلك الرأي العام الأوروبي وشعوره بالاشمئزاز من تلك المذابح، وأظهر من جديد فرض نظام إداري على الدولة العثمانية يسمح بضمان الأمن للشعوب المسيحية، ففي مسألة كريت فألها كانت تهم دول البحر المتوسط نظرا لموقع الجزيرة الاستراتيجي، وكان في وسع ثورة مقدونيا أن تصبح أداة في أيدي النمسا والمجر وروسيا المتنافستين للوصول إلى أهداف سياسية.[5]

1- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص468-470.

2- أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص246-247.

3- محمد سهيل طقوش :المرجع السابق، ص468-470.

4 - Meropi Anostassiodou: solonique1830-1912 (une ville ottomon á l'âge des reformes, copyright, 1997, p 390.

5- جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ج2، المكتب الجامعي الحديث:الإسكندرية، ص494-495.

فمنذ أن تحررت اليونان من الحكم العثماني ظلت الأوضاع في جزيرة كريت (اقريطش) متوترة، وكانت الخلافات السياسية بين الأهالي المسيحيين والمسلمين تحتدم تارة وتخف طورا. مما أدى بالمسيحيين الذين هم من أصل يوناني وهم أكثرية إلى القيام بعدة محاولات متفرقة للتمرد والتحرر والانضمام إلى الوطن الأم- اليونان- ولكن محاولاتهم كانت تخمد بسرعة رغم تدخل الدول الكبرى. وأثناء ثورة الأرمن استغل السلطان عبد الحميد الثاني الفرصة وعين حاكم مسلم على الجزيرة بدلا من الحاكم المسيحي الذي فرضته معاهدة برلين 1878م. فكان ذلك سببا لقيام المسيحيين في الجزيرة بالثورة ضد الدولة العثمانية، مستنجدين بالدولة اليونانية لمساعدتهم ، فأرسلت لهم قوات عسكرية لهذه الغاية[1]، وفي نفس الوقت، اجتازت وحدات من الجيش اليوناني الحدود التركية في 10 أفريل 1897م [2]، عندها أعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان، فأبحرت خمس سفن حربية قديمة من القرن الذهبي باتجاه بحر مرمرة، وبدأت الحرب بين الطرفين ودامت ثلاثين يوما، اجتاح خلالها الجيش العثماني تساليا واستولى على لارسيا منتصرا على اليونانيين فحلّ الرعب في نفوسهم إلى أن تدخلت الدول العظمى ووضعت حدا لهذا بإرسالها بعض السفن الحربية إلى خليج سيدا.[3]

فظهر استعداد سالسبيري للتخلي عن سياسة الاحتفاظ بالدولة العثمانية التي كانت بريطانيا قد انتهجتها طوال قرن، وإمكانية تقسيمها، ومع ذلك لم يعبر على موقفه حينما رأى أن الحكومة الألمانية لا توافق على ذلك، وفي مسألة كريت كانت بريطانيا من أنصار "الحكم المحلي"* في الوقت الذي اتخذت فيه ألمانيا موقفا مخالفا، كما انتظرت هذه الدول لترى اتجاه السياسة الروسية والسياسة النمساوية المجرية. حيث اتفق

1- وديع أبو زيدون: تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2003م، ص304.

-2 Edword J Erickson: The Ottoman Army in the balkans 1912-1913 defeat in detail, libarary of congress catologing in publication data, London, 2003, p14 .

3 - وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص304.

*- الحكم المحلي أو الذاتي: مشتق من الكلمة الإغريقية auto وتعني ذاتي و nomos وتعني حكم أو قانون، والحكم الذاتي يعني الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية للإقليم أو المنطقة المستقلة عن الدولة، وعادة ما تمتلك ثقافة أو إثنية متميزة عن الدولة التي تنتمي إليها. انظر: مرابط رابح: الصراع بين المجموعة العرقية والدولة حول الانفصال، الحكم الذاتي وضم الإقليم، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع: 17، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2009م، ص236.

الإمبراطوران في آخر أفريل 1897م على المحافظة على الوضع القائم في البلقان، وكانت حكمة نادرة ! إذ كانت روسيا في تلك الفترة تتجه صوب الشرق الأقصى، كما أنها تخشى عدم تمكنها من الاعتماد على التأييد المطلق من فرنسا العسكري في حال نشوب أزمة بلقانية ، كما أن النمسا – المجر قد أخذت تصانح من ألمانيا بضرورة الحذر من الحركة المقدونية التي تؤدي في حال نجاحها إلى قيام بلغاريا الكبرى التي عارضتها النمسا و المجر بشدة في مؤتمر برلين 1878م، و أدى تعارض المصالح وعدم الثقة بين الدول إلى إنقاذ الدولة العثمانية.[1]

وفي مؤتمر السلام الذي انعقد في الآستانة قدمت تركيا مطالبها ،وتمكنت من الحصول على بعض التعديل في حدودها وتجميد قضية كريت مؤقتا[2]، ومن جملة مواد المعاهدة تدفع اليونان غرامة قدرها أربعة ملايين جنيه عثماني و مائة ألف جنيه تعويضا للعثمانيين الذين تضرروا من جراء الحرب، وأن تتخلى الجنود العثمانية عن تساليا بعد مضي شهر من تاريخ عقد القرض اللازم لدفع الغرامة بواسطة لجنة المراقبة التي اقترحها إمبراطور ألمانيا وقبلتها باقي الدول[3]، فدفعت اليونان الغرامة وحصلت على تعديل طفيف في الحدود ووضعت كريت تحت الوصاية الدولية وعُيّن الأمير جورج ابن ملك اليونان أميرا عليها [4]، واستقلت في سنة 1898م.[5]

1- جلال يحي: التاريخ الأوروبي، المرجع السابق، ص495-496.

2- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص304.

3- حقي العظم: تاريخ حرب اليونان والدولة العثمانية، ط1، مطبعة الشرقي، مصر، 1902م، ص218.

4- حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ط1، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م، ص363.

5- أحمد نوري النعيمي: الدولة العثمانية واليهود، ط1، الدار العربية الموسوعات، بيروت، 2006م، ص817 .

المبحث الثاني: أزمة ضم البوسنة والهرسك لإمبراطورية النمسا والمجر 1908م:

تولت الإمبراطورية الثنائية: النمسا والمجر إدارة البوسنة والهرسك التابعتين للدولة العثمانية وفقا لمقررات مؤتمر برلين عام 1878م، مع بقاء حق الملكية للدولة العثمانية[1]، ووافقت الدول الكبرى جميعها على تلك المعاهدة. غير أن النمسا أقدمت على ضم البوسنة والهرسك إليها سنة 1908م، وشجعت في الوقت ذاته" بلغاريا"* على إعلان استقلالها التام عن الدولة العثمانية[2]. وذلك بعد ثورة الاتحاديين، وبعد أن عمت الفوضى البلاد العثمانية ، واستغلت الدول الأوروبية فورا الفرصة وتحركت لقطف ثمرة ذلك فاحتالت النمسا منطقة البوسنة والهرسك، وضمت اليونان جزيرة كريت، كما أعلنت بلغاريا استقلالها كما سبق ذكره بمساعدة روسيا[3]. وذلك في 6 أكتوبر 1908م[4]. مستغلين الانقلاب العثماني سنة 1908م. الذي أفرز فكرة القومية التركية من ضمن قوميات الاتحاد العثماني[5].

والحقيقة أن النمسا والمجر كانت تتطلّع إلى ضم هذين الإقليمين لأسباب إستراتيجية تتعلق بأمنها وسلامتها في المرتبة الأولى. حيث أن أي مطالبة قومية من قوميات الإمبراطورية النمساوية المجرية بالاستقلال يعني تفكك هذه الإمبراطورية المكونة من العديد من القوميات. هذا في الوقت الذي تنامت فيه حركة الجامعة الصربية وتقوى عام بعد عام، ومعنى ذلك أن ملايين من الصرب الذين يعيشون تحت حكم إمبراطورية النمسا والمجر سيطالبون عاجلا أو آجلا بالانضمام إلى بني قوميتهم في مملكة الصرب، وكانت حكومة الصرب حتى سنة 1882م موالية للنمسا، حتى وقع انقلاب ووضع على العرش بطرس قره جورجيفتش في 1903م. وبدأت الدعاية للصرب الكبرى حتى

1- فائق طهبوب، محمد سعود حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007م، ص196.

*: اجتهد البلغاريون في أوروبا ببراعة سياسية وذكاء وحزم، فاستغلوا وعرّفوا الناس حقوقهم الطبيعية واستمالوا الأفكار العامة، لأنه بموجب معاهدة برلين يجب على الدول الأوروبية الموقعة عليها أن تتدخل لضمان الإصلاحات التي تعهدت بها الحكومة العثمانية و لم تنجزها، وكانت روسيا والنمسا من أشد تلك الدول تدخلا بحجة إنقاذ مقدونيا فيما يراد إنقاذه من الإصلاحات براءة لهما، لأنهما المسؤولتان على سوء الأوضاع فيها فضلا عن الفظائع التي وقعت في مقدونيا بإغرائهما. انظر: أغاسي رفعلو أحمد نيازي: خواطر نيازي أو صحيفة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير، تر: ولي الدين يكن، مطبعة علي تنكر أحمد، مصر، 1909م، ص27.

2- فرغلي علي تمن: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001م، ص153.

3- محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية1299م-1923م، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989م، ص185.

4- مجموعة من المؤلفين: موسوعة تاريخ العالم في القرن العشرين 1900-1909م، إشراف: جورج مدباك، الدولية للتحرير، 2004م،ص34.

5- إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص54.

داخل الإمبراطورية الثنائية نفسها. الأمر الذي يعتبر تهديدا مباشرا لكيان هذه الإمبراطورية المتعددة الشعوب، وكانت هناك دعايات صربية قوية لضم الصربيين الموجودين في ولايتي البوسنة والهرسك العثمانيين إلى صربيا الأم، وبعد الانقلاب سنة 1908م الذي قام به الاتحاديين أسفرت عن خلع عبد الحميد الثاني شهدت الدولة العثمانية تطورات جديدة، وطلب الاتحاديون من أهالي الولايتين إرسال مندوبين عنهم للاجتماع بأعضاء جمعية الاتحاد والترقي ورفضوا.[1]

ولكن الحكومة النمساوية المجرية رأت في تلك الثورة فرصة ثمينة لتحقيق هدفين: الأول: ضم الولايتين البوسنة والهرسك قبل أن يخرج العثمانيين من مشاكلهم الثورية الداخلية. والثاني توجيه ضربة قاسية للآمالي القومية الصربية المتعلقة بهاتين الولايتين، ولذلك مهدت باستدراج روسيا إلى الاعتراف بالضم؛ وكان إيرنتال السياسي النمساوي المحنك يدرك أنه لا يمكن تغيير خريطة البلقان دون موافقة مسبقة من روسيا، فجاءت خطته باستدراجها ثم فرض الأمر الواقع عليها. لذلك دخل في مفاوضات مع أرنولكسي السياسي الروسي بقصد تسوية مشكلة ضم البوسنة والهرسك إلى النمسا على أساس حصول روسيا على تعويض مناسب. وكان ايرنتال من الذكاء لا يقدم لروسيا موافقة حكومته على مطالب روسيا التقليدية —مرور أسطولها الحربي في مضيقي البوسفور والدردنيل- لأنه يدرك أن فرنسا وبريطانيا لا تقبل بذلك، ودبّر خطته بمهارة دون علم فرنسا بالمفاوضات، كما اتفقت مع ملك بلغاريا على إعلان استقلاله، وأعلنت ضم البوسنة والهرسك سنة1908م.[2]

1- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين:التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، 1999م، ص433-434.

2- المرجع نفسه، ص434.

ولكن رغم ذلك احتجت كل من روسيا القيصرية وصربيا، وقامت ألمانيا ودعمت الموقف النمساوي مما أسهم في شدة التوتر الدولي في شبه جزيرة البلقان[1]، أما موقف بريطانيا فهو تقليدي يقضي بإبقاء المضايق مغلقة بوجه الأسطول الحربي الروسي.[2]

فقد رأت صربيا في ذلك ضم نحو مليون من بني جنسهم إلى النمسا، في الوقت الذي كانوا يأملون فيه ضم البوسنة والهرسك إلى صربيا لإقامة الوحدة اليوغسلافية المنشودة، على أن صربيا لم تكن في ذلك الوقت تستطيع الاستنجاد بروسيا التي تدعي زعامة السلاف؛ لأن روسيا كانت لا تزال في أعقاب هزيمتها في الحرب اليابانية، كما أن أعلنت النمسا أنها لا تفكر في احتمال نشوب حرب عامة من أجل المسألة البلقانية وكانت ألمانيا في الوقت نفسه تؤيد النمسا حليفتها وأعلنت أنها لن تتأخر على معاونتها عسكريا في حالة نشوب الحرب.[3]

ولكن رغم ذلك، اقترح الوزير الروسي اسفولسكي عقد مؤتمر دولي للنظر في نتائج ضم المقاطعتين العثمانيتين اللتين كان سكانهما سلاف ،بعد هيجان الرأي العام في صربيا التي رأت في ذلك إضافة مليون صربي إلى الملايين الخمسة من الصربيين والكروات الخاضعين لحكم النمسا والمجر. وكانت روسيا تأمل من مطالبتها بعقد مؤتمر أوروبي أن تحصل على موافقة دولية على حرية مرور سفنها في مضيقي البوسفور والدردنيل. وفي ديسمبر 1908م أعلنت التعبئة لتحتفظ بهيبتها لدى الشعوب البلقانية، وعلى هذا النحو بدأت الحرب وشيكة الوقوع، وكان وزير خارجية روسيا اسفولسكي يأمل في وقوف " حليفتيه انجلترا وفرنسا"* إلى جواره. ولكن فرنسا لم تبد تحمسا لدخول الحرب تأييدا لروسيا في قضية لم يؤخذ رأيها فيها، في الوقت نفسه رفض اللورد جراي الانجليزي إعادة

1- عبد الفتاح حسن أبو علية: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للطباعة والنشر، الرياض: 2007م، ص449 .

2- محمد مراد: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد- الإيديولوجيا- الأزمات)، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، 2010م، ص65.

3- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1815-1970م، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م، ص152.

*- وذلك بعد انضمام روسيا في سنة 1907م إلى الحلف المعقود بين فرنسا وانجلترا، وأعقب ذلك ظهور خطر مباشر على تركيا. انظر: مصطفى حليمي: الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية (دراسة كتاب النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004م، ص67-68.

النظر في البنود المتعلقة بالمضايق والمؤتمر المزمع عقده ونصح النمسا بإعادة النظر في موقفها حتى يمكن تجنب عقد المؤتمر وتعويض روسيا.[1]

وهنا قام ايرنتال لإنقاذ ماء وجه الدول التي طالبت بعقد مؤتمر بتعويض السلطان العثماني عن ممتلكاته الخاصة في البوسنة والهرسك بدفع مليونين ونصف جنيه ، ورتبت بلغاريا الأمر هي الأخرى بأن تدفع لتركيا تعويضا عن فقدانها حق السيادة عليها مبلغ قدره خمسة ملايين جنيهات، وهو نصيبها من لكبسرس الشرق. وقد أنقذ ذلك كرامة روسيا التي سارع وزير خارجيتها اسفونسكي بعرض تعويض تركيا بإنقاص هذا المبلغ من تعويضات الحرب التي لم تدفعها تركيا لروسيا، وعلى هذا النحو فسد المؤتمر الأوروبي مبررات انعقاده واقترحت الحكومة الألمانية على روسيا في 18 مارس 1909م[2]، أن يعلن ايرنتال قبول تركيا الضم، واقترحت على الدول أن تتبادل مذكرات تعترف فيها بكل ما حدث. وعندما راوغ اسفونسكي في قبول الاقتراح طالبته الحكومة الألمانية برّد قاطع وهو ما يعني تقديم إنذار نهائي، وبيّن الإمبراطور الألماني وليم لقيصر روسيا يوم 23 مارس 1909م، أنه إذا كان ينوي أن يخوض حرب في هذه الأزمة البلقانية عليه أن يحسب حساب ألمانيا، وكان هذا التهديد كافيا فقبلت روسيا الضم وأذاعت ألمانيا ذلك في الدول الكبرى، وتطلب منها الاعتراف كما فعلت ألمانيا وروسيا. وقد قبلت فرنسا وإيطاليا بشيء عن الاحتجاج أما سير ادوارد جراي فقد أعلن أن الاعتراف بالضم يجب أن يعقب تسوية الأمور بين النمسا والصرب لا أن يسبقها وبذلك توقف الأمر على موقف الصرب[3].

ولم يستطع الصرب أن يواصلوا معارضتهم أمام عزم النمسا على تنفيذ قرارها بكل ما في وسعها من قوة، حتى اشتهر عن الأرشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد النمسا و كونرادفون هوتزنورف Hort . tzend قائد القوات

1- عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة (من تسوية فينا 1815 إلى تسوية فرساي 1919)، ج2، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ص192.

2- William Miller: the ottoman empire 1801-1913, M. A, at the university press, London, 1913, p 483.

3- عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص193.

النمساوية بأنهما يفضلان الإسراع في مهاجمة صربيا ومحوها من الخريطة الأوروبية[1]، لذلك أخذوا يروجون لفكرة أن هذه الفرصة مواتية لمواجهة الأفعى الصربية ـــكما يسمونها في حجرهاـــ لذلك قدمت إنذارا نهائيا للصرب ولكن النجلترا أقنعت ايزنتال بتأجيله إلى آخر مارس 1909م، وهناك أرسلت الصرب مذكرة تعترف فيها بالضّم، وأن ذلك ليس فيه أي اعتداء على حقوقها.[2]

فقد سكتت صربيا على مضض، ولكن الروح القومية ازدادت اشتعالا ونشأت الجمعيات السرية للعمل على تحقيق مشروع صربيا الكبرى، واستحكم العداء بين "الصربيين"* والنمساويين، وعزمت النمسا على التخلص من صربيا عندما تسنح الفرصة، ونشط سفيرها في بلغراد بعاصمة صربيا لجمع الوثائق التي تبرر القيام بالهجوم. ولكن لم يتم العدوان في ذلك العام، ولعل ذلك مرده إلى ما تبين من ألمانيا على الرغم من تصريحها بتأييد حليفتها، عادت وأظهرت عدم حماسها لدخول الحرب من أجل مسألة صربيا[3]، وبذلك انتهت الأزمة التي هزت النظام القائم في أوروبا هزّا عنيفا بانتصار التحالف الألماني النمساوي على الوفاق الثلاثي الروسي البريطاني الفرنسي[4]، ولكن رغم ذلك وبالرغم من الهزيمة الدبلوماسية التي تلقتها روسيا فإن ذلك زاد من ارتباط هذه الأخيرة بفرنسا رغم التقاعس الذي أبدته فرنسا إبّان الأزمة، أما صربيا فإذا كانت على المستوى الرسمي قد استكانت أو هدأت بالنسبة للضم عندما لم تجد في موقف روسيا ما يشجعها على الوقوف ضد النمسا، ولكن من العسير على الحكومة الصربية أن تتحكم بمشاعر الصربيين الحاقدين على النمسا، وهذه المشاعر المتأججة هي التي أودت بحياة ولي عهد النمساوي في سيراجيفو في جوان 1914م.[5]

1- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1815-1970م، المرجع السابق، ص152.

2- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص194.

*- لما كان سكان هاتين المقاطعتين من الصرب والكروات-السلاف الجنوبيين- لم يرق لكثير منهم خاصة الشباب أن يتم إلحاقهم بالنمسا بدلا من الانضمام إلى دولتهم القومية صربيا. انظر: عمرو الديراوي: الحرب العالمية الأولى عرض مصور، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص13.

3- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1815-1970م، المرجع السابق، ص152.

4- عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، ص194-195.

5- محمد مراد: المرجع السابق، ص65-66.

المبحث الثالث: العصبة البلقانية – الحلف الرباعي– والحرب البلقانية التركية 1912–1913م:

فيما كانت الدولة العثمانية تحارب في طرابلس الغرب سنة 1911م، قامت ـــ الدولة العثمانية ـــ في أثناء الغزو الإيطالي لولايتي برقة وطرابلس ببث الألغام في المضايق لتحيلولة دون مرور السفن الحربية الإيطالية في منطقة المضايق.[1]

كما أن الألبان في سنة 1912م كانوا في عصيان عنيف، ورجال الدولة يحاولون إخماد الفتن بالسيف. وبعد نشوب الحرب البلقانية اتخذ الزعماء الألبان موقف الوقوف على الحياد بين العثمانيين وأعدائهم والسعي لنيل اعتراف الدول الأوروبية باستقلال بلادهم.[2]

وفي أواخر نوفمبر 1911م بعد إقرار الباب العالي بوجوب تنفيذ المشروع الرامي إلى دفع حركة استيطان جديدة في مقدونيا مما يخالف أحكام المادة ثلاثة وعشرون من معاهدة برلين، وعلى إثر ذلك اضطرت حكومتا بلغاريا وصربيا إلى إبرام معاهدة سرية ضد تركيا في 13 مارس 1912م قررت أن كلاً منهما يعطي بعض الممتلكات المعينة في هذه المعاهدة، واللجوء إلى تحكيم القيصر الروسي في حالة الخلاف بينهما في هذا الشأن، وإعلان الحرب على رومانيا في حالة مؤازرتها لتركيا، وفي 20 ماي 1912م انضمت اليونان إلى المعاهدة المذكورة[3]، وتشكل تحالف ضم كل من صربيا وبلغاريا ومونتنيجرو (الجبل الأسود) واليونان ضد الدولة العثمانية[4]، أو ما يسمى بالعصبة البلقانية في فيفري 1912م[5]. أمام هذا الوضع تدخلت الدول الأوروبية الكبرى لدى الباب العالي لتجنيب قيام حرب، وتبعا لذلك أرسلت مذكرة إلى الحكومة العثمانية وقعتها كل من دول الوفاق (انجلترا، فرنسا وروسيا) بالإضافة إلى ألمانيا والنمسا في 28 سبتمبر 1912م، وبعد تعهد الباب العالي بتطبيق قانون 1880م المنبثق عن المادة 23 من معاهدة

1- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، المرجع السابق، ص187.

2- السيد حسين جلال: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م، ص3.

3- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص322.

4- فايز صالح أبو جابر: التاريخ الدبلوماسي(العلاقات الدولية المعاصرة)، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1989م، ص150.

5- ممدوح نصار، أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815–1991م)، منشورات جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، ص150.

برلين، تراجع عن تعهده تحت تأثير تظاهرات الأتراك ومعارضتهم للإصلاح مما أدى إلى فشل وساطة" الدول الكبرى"* في هذا المجال عندئذ أقدمت حكومة الجبل الأسود على إعلان الحرب من جهتها على تركيا في 8 أكتوبر 1912م. ثم لحقت بها باقي دول العصبة في 18 أكتوبر 1912م. وهذا ما دعا دول الوفاق (فرنسا، بريطانيا، روسيا) إبلاغ الطرفين العثماني والبلقاني أنه إذا قامت الحرب خلافا لمشيئتهم فإنها لا تسمح بأي تغيير في خريطة أوروبا، وعندما أعلنت تركيا الحرب على دول البلقان وجه السلطان محمد الخامس خطاب إلى الجيش التركي يطلب فيه الدفاع عن شرف وحقوق الأمة.[1]

فقد راحت العصبة البلقانية تعلن الحرب على الدولة العثمانية متذرعة بالرغبة في تخليص مسيحي" البلقان"** الخاضعين للسلطة العثمانية، وقد جنّدت العصبة البلقانية في حربها هذا ما يزيد عن 600 ألف مقاتل مدّربا ن انتزاع سائر أراضي تركيا في أوروبا ماعدا القسطنطينية وكان النصر حليف البلقانيين[2]، وتمكنوا من احتلال ولاية الروم إيلي الشرقية (مقدونيا). بعد استخدام البلقانيين الطائرات لأول مرة في هذه الحرب خاصة في قصف مدينة أدرنة.[3]

وقد وصلت بعض الفرق البلغارية إلى قرب العاصمة القسطنطينية واحتل اليونانيون سالونيك[4]. وبذلك ساءت الأمور أكثر في البلقان واختلطت الأحول فيه، وزادت في التوتر والاضطراب داخل البلاد العثمانية خاصة بعد أن تعرض الروم إيلي للغزو[5]، واكتسح الصربيون أعالي وادي نهر الوردار و استولوا على اسكوب، والعاصمة القديمة

---

* تدخلت الدول الكبرى لأن من واجبها منع امتداد النزاع إلى خارج البلقان. انظر: هيج بلجيس: موسوعة أحداث القرن العشرين (حروب خارجية وإقليمية)، ج6، ط1، دار نوبليس، 2004م، ص12.

1- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص322، 323.

**- وكان دخول العثمانيين بشكل فعال منذ سنة 1460م. انظر: شوقي أبو خليل: أطلس دول العالم الإسلامي (جغرافي، تاريخي، اقتصادي)، ط2، دار الفكر، دمشق، 2003م، ص39.

2- ممدوح نصار، أحمد وهيان: المرجع السابق، ص150.

3- راغب السرجاني: المرجع السابق: ص219.

4- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1815-1970م، المرجع السابق، ص156.

5- الأميرة عائشة عثمان أوغلي: مذكرات الأميرة عائشة (والدي السلطان عبد الحميد الثاني)، تر: صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير، عمان، 1991م، ص307.

لصربيا وموناستير مفتاح مقدونيا الوسطى والجزء الشمالي من ألبانيا في ساحل الأدرياتيك[1]، كما استولى الصرب في عام 1912م على" إقليم كوسوفو"* من الإمبراطورية العثمانية وأحكموا سيطرتهم عليه[2]، وهكذا استولى الجبل الأسود على أليسيو في 18 نوفمبر 1912م .[3]

واحتلوا سنجق نوفي بازار وألبانيا، لتسيطر في أواخر نوفمبر 1912م على منطقة درواز وبذلك فقدت الدولة العثمانية سيطرتها على معظم أراضيها في أوروبا، ولقد سارعت الدول الكبرى إلى إرسال أساطيلها إلى مياه البوسفور، وعندما أدرك الصدر الأعظم كامل باشا صعوبة الموقف أرسل إلى الدول الأوروبية يطلب منها التدخل لوقف الحرب التي وصلت إلى مشارف القسطنطينية، وفي 13 ديسمبر 1912م وقعت اتفاقية الهدنة على أن تتبعها مفاوضات للصلح بين كل من بلغاريا والصرب والجبل الأسود والدولة العثمانية، على أن تبقى الهدنة ما بقيت مفاوضات الصلح وتنتهي عند قطع المفاوضات وأن تجري في لندن بعد عشرة أيام: وقد غابت اليونان عن هذه الاتفاقية لعاملين الأول: الأمل في سقوط مدينة يانينا والثاني: تمكين الأسطول اليوناني من محاصرة بحر ايجه مدة المفاوضات الصلح للحيلولة دون وصول الإمدادات للجيوش العثمانية في المدن التي لم تسقط في أيدي البلقانيين[4]، توقفت المفاوضات في 6 جانفي 1913م بسبب الخلاف بين المجتمعين حول أدرنة وإصرار الأتراك على الحفاظ عليها، ولكن تحت ضغط الدول الكبرى رضخوا لذلك.[5]

1- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1812-1970م، المرجع السابق، ص156.

*- كوسوفو: أو قوصوه: قوص معناه كبير وواسع، أوه معناه السهل، وصفها الإسلام زمن السلطان العثماني مراد خان الأول. ورفعت فيها معركة شهيرة عام 1389م. انتصر بها العثمانيون على الصرب، وقتل فيها السلطان مراد الأول. انظر : شوقي أبو خليل: المرجع السابق، ص176.

2- أرينك لوران: حرب كوسوفو (الملف السري)، تر: الأوديسة للثقافة والإعلام، ط1، عويدات للنشر، بيروت، 1999م، ص8.

3- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص323.

4- عايض بن حزام الروي: المرجع السابق، ص155-156، ص160

5- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص324.

والحقيقة أن الحكومة العثمانية بعد الحصار البلغاري لأدرنة، واحتلال اليونانيون لسالونيك، عقدت الوزارة التركية هدنة مع العدو وأبدت استعدادها للتخلي عن أدرنة. ولكن ضباط الجيش وعلى رأسهم "أنور باشا "* رفضوا ذلك، ودبروا انقلابا وأكرهوا الوزارة على الاستقالة في 13 جانفي 1913م ليؤلفها محمود شوكت.[1]

وفي فيفري 1913م، عادت الحرب وتجدد القتال على كل الجهات، وذلك بعد إعلان الحكومة الجديدة رفضها التخلي عن أدرنة التي كانت لا تزال تقاوم الجيش البلغاري، وأرسل أنور باشا تعزيزات عسكرية إليها في 30 جانفي 1913م لرفع الحصار عنها، صُدت تلك القوات بعد أن فقدت نصف عناصرها في 8 فيفري 1913م، وفي 6 مارس سقطت يوانينا بيد اليونانيين، وفي 18 مارس دارت معارك عنيفة أمام تشاتالجا، وفي 25 مارس استسلم جاويد باشا للصرب على ضفاف نهر اسكوبي، وفي 26 مارس وقعت أدرنة درة البلقان في أيدي البلغاريين. وفي أول أفريل طلبت الحكومة التركية التفاوض على أساس الشروط المعروضة من الدول العظمى والمماثلة لتلك الشروط التي قبلتها سابقا حكومة كامل باشا، أوكل أمر البت بمصير جزر بحر ايجه إلى الدول العظمى — وفي تلك الأثناء كانت مدينة اشقودرة محاصرة من قبل قوات الجبل الأسود حتى سقطت في أيديهم في 22 أفريل 1913م. مما أزعج الحكومة النمساوية التي هددت الجبل الأسود بالحرب ووصلت إلى إقناع الدول العظمى بوجوب إعلان الحصار البحري على سواحلها مما اضطر حكومة الجبل الأسود للانصياع لطلب هذه الدول. وبالتالي الجلاء عن تلك المدينة التي عهد إلى احتلالها من قبل قوات أوروبية مشتركة في 25 أفريل 1913م.[2]

وكان لسقوط أدرنة صداه إذ زاد سخط الشعب العثماني على حكومة الإتحاد والترقي، وفي 30 ماي 1913م عقدت معاهدة لندن والتي تضمنت علاقات السلام بين البلقان والسلطان، وتنازل هذا الأخير للبلقانيين عن أراضي

---

*عسكري وسياسي تركي بارز، لعب دورا مهما في ثورة 1908م ضد السلطان عبد الحميد الثاني، اشترك في حملة طرابلس ضد الإيطاليين سنة 1911م. وبعد عامين قاد انقلاب ضد الحزب الليبرالي وشكل مع طلعت باشا وجمال باشا قيادة ثلاثية ذات نزعة قومية طورانية حكمت تركيا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لمع في حملة أدرنة ضد البلغار، عين بعدها وزير للحربية، حيث لعب دورا بارزا في جر تركيا إلى الحرب العالمية الأولى. انظر: فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج2، ط1، دار أسامة للنشر، عمان، 2003م، ص422.

1- كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م، ص601.

2- وديع أبو زيدون: المرجع السابق، ص325.

دولته الواقعة في القارة الأوروبية غرب خط الواصل من اينوس على بحر إيجه إلى مبديا على البحر الأسود باستثناء "ألبانيا"* ويتم ذلك بواسطة جنة دولية، وتترك مسؤولية تسوية حدود ألبانيا للدول الأوروبية وكل ما يتعلق بها. كما يتنازل السلطان نهائيا على جزيرة كريت وكل ما يملك فيها لليونان[1]، بالإضافة إلى جنوب مقدونيا[2]، وبذلك تم طرد العثمانيين من أوروبا و لم يبق لهم سوى القسطنطينية.[3]

فقد ظلت ألبانيا حتى اندلاع الحرب البلقانية الأولى 1912م تابعة للدولة العثمانية: فلما انتصر البلقانيون عليها وجلّت عن مقدونيا. تألفت في يوم 28 نوفمبر 1912م أول حكومة ألبانية في فالونيا أو آولونية التي اعترف بوجودها مؤتمر السفراء يوم أول ديسمبر سنة 1912م، وحدد حدودها: وفي 3 ديسمبر عيّن الأمير غليوم دي فيد أميرا عليها، ثم يستقيل مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.[4]

ولقد كانت النمسا من أشد المؤيدين لاستقلال ألبانيا، إذ هي تفضله على وقوع الأراضي الألبانية في يد سلاف البلقان أو الإيطاليين. وفي سبيل ذلك ساندت الزعيم الألباني إسماعيل كامل بك للوصول إلى ألبانيا والذي اجتمع بعدد كبير من مواطنيه في مؤتمر آولونية كما سبق ذكره ،أين أعلن استقلال ألبانيا في نوفمبر 1912م ونشروا علم اسكندر بك وأقاموا حكومة على رأسها إسماعيل كامل، وإن كان نفوذ هذه الحكومة لم يتعدّ آولونية لوقوع البلاد في أيدي الصرب والجبل الأسود، وفي مؤتمر لندن ماي 1913م تقرر استقلال ألبانيا وحق الدول الكبرى تسوية أمرها كما سبق ذكره، وعينت لجنة دولية لرسم حدودها. وقد رسمت حدود ألبانيا بحيث ترك ما لا يقل عن نصف

---

*- ألبانيا: بلاد الأرناؤوط المعروفة الآن بألبانيا في أوروبا. انظر: أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، 1916م، ص15

1- عايض بن حزّام الروقي: المرجع السابق، ص160-161، ص163.

2- محمد مراد: المرجع السابق، ص71.

3- Jacob Gould Schuaman: The Balkan wars 1912-1913, cosino classics history, New yourk , ,2005p8

4- أمين محمد سعيد: ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم(137 معاهدة ووثيقة سياسية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص429.

مليون ألباني خارجها، تحت حكم الصرب، أو الجبل الأسود، ومكّن اليونان من نيل جزء كبير من الأبيروس ومدينة يانينا[1].

وأحسن تعليق على حرب البلقان في 1912-1913م وآثارها أن أحد من المتحاربين المقهورين منهم والمنتصرين لم يؤمن بأن قرارات اقتسام المناطق سيكتب لها الدوام، فقد كانت صربيا والجبل الأسود وقد انتصرتا ترى أنه لا مناص من الحرب مع النمسا والمجر، وحاولت بلغاريا التي انهزمت أن تعقد تحالف مع النمسا والمجر وتركيا انتقاما من حلفائها السابقين، كما أصبحت روسيا تتحكم في صربيا وتقربت من رومانيا، في حين وقعت الجفوة بينها وبين بلغاريا. كما أن تركيا بلغت من الضعف والوهن جعلت الفرصة لا تزال سانحة لروسيا في تمزيق أوصالها[2]، والصراع الذي غذاه بلغاريا عام 1913م ومطالبة الصرب بإفادة على الأراضي[3]

1- السيد حسين جلال: المرجع السابق، ص337-338.

2- ج.جرانت، هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950، تر: محمد علي أبو درة، لويس اسكندر، مرا: أحمد عزت عبد الكريم: ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة: 1978م، ص154-155.

3- بيير ريتوفان، جان باتيست دوروزيل: مدخل إلى العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، منشورات عويدات، باريس، بيروت، ص29.

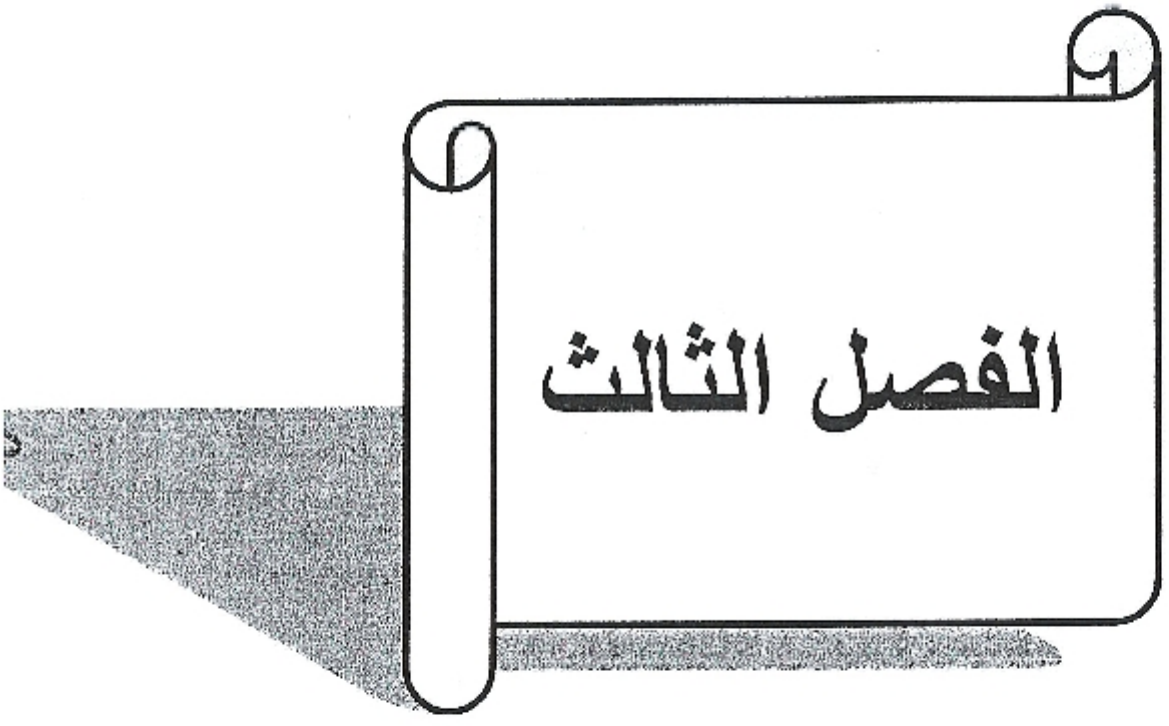
الفصل الثالث

الفصل الثالث:

آثار وانعكاسات الحركة الانفصالية في البلقان.

المبحث الأول:

آثارها على المســـــــــــألة الشرقيـــة

المبحث الثاني:

آثارها على الشعوب البلقانية والأوروبية

المبحث الأول: آثارها على المسألة الشرقية:

1- إضعاف الدولة العثمانية:

فقدت الدولة العثمانية حوالي 166 ألف كلم^2 من أراضيها في أوروبا (صربيا- البوسنة والهرسك، والجبل الأسود) وحوالي 46 ألف كلم^2 من أقاليمها في الأناضول (قارص وأردهان وبايزيد)، وجزيرة قبرص لصالح بريطانيا. وقد اتضح ضعف الدولة العثمانية من داخلها، ذلك الإذلال الذي لقيّته في مؤتمر برلين أدى بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني إلى محاولة صيانة ما بقي من الدولة العثمانية عن طريق الحكم المطلق، فكان ذلك بداية تمرد جمعية الاتحاد والرقي والتي أطاحت بحكمه سنة 1908م، بالإضافة إلى أن تلك الحركات أنهكت الدولة العثمانية سياسيا وعسكريا وتفاقم الأزمات المالية للدولة العثمانية، واضطرت، إلى الاقتراض لمواجهة تلك الأزمات، وفي سنة 1881م وافقت الدولة على وضع ميزانيتها العامة تحت إدارة محاسبي إدارة الدّين العثماني المكوّن من ممثلي الدول الدائنة بعد أن عجزت الدولة العثمانية عن دفع فوائد تلك الديون. وبلغ الضعف أن قامت بلغاريا بضم الروملي الشرقية لها دون أن تحرك الدولة العثمانية ساكنا بل وافقت على ذلك بعد موافقة بريطانيا.[1]

كما أن الدولة العثمانية في أوروبا تمزقت بصورة متسارعة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وأكثر من ذلك فلم يعد الأتراك العثمانيون يتوقعون الاحتفاظ بموضع مستقل في الشرق الأدنى وأصبح مصير تركيا في آسيا مهددا وبدأت روسيا تستغل الأرمن والأكراد لزعزعة الاستقرار في الدولة العثمانية[2]، مما دفع بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى تبني مشروع "الجامعة الإسلامية"* للوقوف في وجه القوى الاستعمارية

1- محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الفجر للتوزيع والنشر، القاهرة، 2002م، ص166-167.

2- زينب أبو سنة: تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006م، ص67-68.

*- عمل السلطان عبد الحميد الثاني على ترسيخ السياسة التوازنية من خلال دبلوماسية دقيقة ومرنة في سياسة ـــ الحديقة الخلفية أو الجامعة الإسلامية ـــ والتي تتمثل في المسلمين الذين يعيشون تحت الاستعمار، خارج حدود الدولة العثمانية التي تحاول الصمود والوقوف على قدميها ضد النظام الاستعماري الأوروبي.أنظر: أحمد داوود أوغلو: العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، مراد: نافع زيرها كوروغلو، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011م، ص89. وأراد عبد الحميد الثاني بذلك دعوة المسلمين إلى الاتحاد والتعاون فيما بينهم لإصلاح أحوالهم والتكتل لمواجهة موجات الاستعمار الأوروبي، وأن الإسلام هو الروح التي تحيي القلوب.أنظر: موفق بني المرجة: صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، صقر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984م، ص108ـــ109 .

الأوروبية[1]، التي نظرت إلى الدولة العثمانية نظرة ضعف ثم اقتطاع أجزاء منها شملت أراضي البلقان والوطن العربي...الخ.[2]

ويرى البعض أن وهن الدولة العثمانية كان قد بلغ أشده شأنها في ذلك شأن الدول العظمى التي تدخل مرحلة التدهور والأفول .وقد انعكس ذلك في صورة تكالب الدول الأوروبية على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية ،والتي سميت خلال القرن التاسع عشر باسم رجل أوروبا المريض[3]، وتعرضت معظم المناطق الإسلامية للاستعمار الأوروبي الذي نتج عنه تمزيق المسلمين، وتشتت شملهم بتقطيع العالم الإسلامي إلى رقعات جغرافية صغيرة ، وأوطان وقوميات متناوتة في الثروة والموارد الاقتصادية بعد أن كان كتلة واحدة.[4]

2- توجه الدولة العثمانية نحو ألمانيا:

بدأ التقارب بينهما سنة 1899م ،بعد أن أرسلت ألمانيا واحد من أكبر قوادها وهو الجنرال فون مولتكه لتدريب الجيش العثماني (الذي من أكبر تلاميذه من الأتراك مصطفى كمال أتاتورك و أنور باشا)[5] ،على مختلف الأسلحة و النظم العسكرية الحديثة ،كما قام السلطان عبد الحميد الثاني بإقامة المدارس العسكرية المختلفة.[6]

فقد كان السلطان عبد الحميد الثاني يدرك أهداف الدول الأوروبية في تفكيك أراضي الدولة العثمانية فاتجه إلى ألمانيا لاعتقاده أن أطماعها أقل ضررا من روسيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا[7]، كما أصبح من جراء سياساتهم الاستعمارية في عزلة ، ونظر إلى ألمانيا فوجدها قوة متعاظمة يمكن أن تصنع تنافسا دوليا يقلل من آثار الأطماع في الدولة العثمانية، أما بالنسبة لألمانيا فلم تكن المستعمرات التي استولت عليها في عهد بسمارك

1- محمد السيد سليم: المرجع السابق، ص168.

2- مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، دار أسامة، عمان، 2003م، ص52 .

3- محمد رياض: الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبوليتكي و السياسي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص47.

4إسماعيل العربي: فصول في العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص272.

5- حسين مؤنس : المرجع السابق، ص363.

6- فاضل بيات : المرجع السابق، ص449.

7- زهدي عبد المجيد حمور: تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008م، ص32 .

صالحة للإسكان خاصة بعد تزايد عدد سكانها ؛ لذلك فكر الألمان في الاتجاه إلى الدولة العثمانية لحل مشكلاتها الاقتصادية ، ولاسيما أن القوة الإنتاجية الصناعية في ألمانيا في تزايد مستمر.[1]

فقد اعتقد العثمانيون أن ألمانيا الدولة الوحيدة التي ليست لها أطماع في ممتلكاتهم، وكانت الدولة العثمانية تحتل الصدارة في مخططات ألمانيا التوسعية ،وكان النفوذ الألماني فيها قد توسع ونما بحيث أقلق الدول الأوروبية الأخرى[2].إذ يرى البعض أنه من أخطاء عبد الحميد الثاني تعاونه مع ألمانيا مما نجم عنه خصومة فرنسا وبريطانيا[3]، ولكن عبد الحميد الثاني رأى في ألمانيا بزعامة وليم الثاني (1888ـــ1918م)،دولة لا ترغب في الاحتلال والسيطرة مثل فرنسا وبريطانيا ، اقتنع القيصر الألماني بضرورة تقوية العلاقات الألمانية العثمانية لحل المشكلات الاقتصادية الألمانية ، ولاسيما أن الإنتاج الصناعي في تطور مستمر والتجارة الألمانيه في توسع ؛ ووجدت في الدولة العثمانية سوقا ضخما .وامتدت النظرة الألمانية إلى آسيا الصغرى وحوض نهري دجلة و الفرات، عندئذ سعى كل جانب إلى الآخر من منطلق مصالحه.[4]

وقد نجحت الحكومة الألمانية في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني بمقترحات المهندس الألماني فون بريسيل بإنشاء خطوط حديدية طويلة تربط استانبول بالمدن الكبرى في الأناضول في كل من سوريا و العراق والحجاز. ولعل أهمها هو سكة حديد برلين بغداد ، وقد رأى السلطان عبد الحميد الثاني في ذلك أنه يربط ألمانيا بالدولة العثمانية ربطا قويا ، كذلك يوفر سرعة إرسال الجنود في حالة تهديد انجلترا التي احتلت مصر للعراق أو سوريا وسواحل الأناضول ، وتسهيل نقل الإنتاج الزراعي بين الأقطار المختلفة ، بالإضافة إلى أنه يساعد على توطين المهاجرين الذين طردهم الجيوش الروسية من منطقة البلقان العثمانية.[5]

1- عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص503ـــ504.

2- جاوان حسين فيض الله : الدبلوماسية الألمانية 1870ـــ1914م، النشر الإلكتروني، ص36ـــ37.

3- أنور الجندي : تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث (السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية)؛ ط1، دار الكتب السلفية، دار ابن زيدون، القاهرة، بيروت، 1987م، ص113 .

4- عبد المنعم الهاشمي: المرجع السابق، ص504.

5- المرجع نفسه، ص505.

إذن فمشروع" سكة حديد برلين بغداد"* خط دولي أنشئ على مراحل واستهدف وصل برلين بميناء البصرة العربي مرورا بتركيا و بغداد وقد عملت ألمانيا على التخطيط للمشروع منذ أن انطلقت فضلها لتصريف منتجاتها وكجزء من سياستها للتوسع في الشرق في أواخر القرن التاسع عشر، وبعد أن حصلت شركة ألمانية سنة 1899م على ترخيص مدّ سكة حديد من استانبول إلى البصرة بدعم من الحكومة الألمانية ؛ ولمّا كانت ألمانيا تسيطر على الخطوط الحديدية بين تركيا ووسط أوروبا و البلقان ،فقد أطلق على الخطّ الجديد سكة حديد برلين بغداد .ونفذ الجزء الأول منه عام1908م،وامتدّ حتّى مدينة سامراء عام 1914م. وكان هذا الخّط يمد من استانبول إلى حلب فالموصل فبغداد فالبصرة...الخ، وقد أثار مدّه سخط روسيا التي كانت تخطط لمدد السكك الحديدية في الشرق و معارضة بريطانيا التي رأت في وجود الألمان في الخليج العربي تهديدا لمصالحها و مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند.[1]

وبعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتنحيته من على السلطة، أدار العسكريون الدولة العثمانية في أواخر عهدها[2]، والمعروف أن الذين قادوا الانقلاب هم خريجي المدارس العسكرية التي كان يُدَرّس بها الألمان [3]، كما أن الدولة العثمانية بعد الحروب البلقانية 1912-1913م أصبحت أشد ميلا إلى ألمانيا وأكثر استعدادا بهدف إعادة تنظيم قواتها المسلحة بواسطة خبراء ألمان[4]، بعد أن خاضت الدولة العثمانية الحروب البلقانية مكرهة من دون أن تستعد لها. كما أن خزينتها كانت فارغة ، والتناحر الحزبي على أشده داخل البرلمان، وكثرة الشكاوي من تصرفات الاتحاديين وكل ذلك ساعد على انتصار البلقانيين وأضعف نفوذ الدولة العثمانية وذهب هيبتها،

---

*- وما إن عرف ذلك الامتياز في الدوائر الفرنسية والبريطانية السياسية والاقتصادية، حتّى شرع الانجليز والفرنسيون للقيام بحملة لمنع الألمان من الحصول عليه، خاصة بريطانيا التي كانت تخشى على مصالحها في قناة السويس والشرق الأدنى.أنظر: عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص205.

1- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار الفارس، بيروت، عمان، 1990م، ص521.

2- علي حسين باكير، إبراهيم أوزونوك : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تح: محمد عبد العاطي، ط1، مركز الدولة للدراسات، 2010م، ص46.

3- فاضل بيات: المرجع السابق، ص449.

4- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص561.

كما أثار ذلك من جديد بعث المسألة الشرقية، واعتقد الكثيرين أن زمن اقتسام تركة الرجل المريض قد اقترب خاصة روسيا وإيطاليا وانجلترا وفرنسا وبدأت المباحثات لتحقيق ذلك.[1]

وكان لتلك السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في تقربها من ألمانيا، آثرها على المدى البعيد: فما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى حتى دخلت الدولة العثمانية إلى جانب دول الوسط[2]،(تحالف ألمانيا والنمسا والدولة العثمانية)[3]، خاصة بعد أن اتخذت الدولة العثمانية قرار إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتبارا من أكتوبر 1914م وموافقة الدولتان ـــ النمسا و ألمانيا ـــ على ذلك القرار بمعزل عن الدول الأوروبية الأخرى.[4]

ففي البداية كانت على الحياد ثم أن دول الوفاق (فرنسا وانجلترا وروسيا) أكدت، أن استمرار ذلك يضمن سلامة الأراضي العثمانية، غير أنهم يمثلون العدو التقليدي لها خاصة روسيا، ورأى فيها الأتراك فرصة ضد روسيا وللانتقام منها بالانضمام إلى دول الوسط[5]، ثم انهزمت الدول العثمانية وكان الانسحاب التركي من أوروبا وتم بصفة نهائية بعد الحرب العالمية الأولى[6]، باستثناء استانبول وغاليبولي ـــ كما خضعت المدن العثمانية، نفسها بعد الحرب بما فيها استانبول إلى السيطرة الأوروبية، إلى أن ظهر مصطفى كمال أتاتورك الذي قضى على نظام السلطنة وأعلن الجمهورية التركية الحديثة في 29 نوفمبر 1923م، و بذلك ينهي العمر الطويل للدولة العثمانية.[7]

1- أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن النضال بين العرب والترك)، ج1، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص21.

2-مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي-العهد العثماني-، المرجع السابق، ص52.

3- محمد سعيد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008م، ص25.

4- قيس جواد العزاوي : الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003م، ص28.

5- إسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق، ص219- بتصرف.

6- محمد عبد الغني سعودي: أوروبا الجديدة في شخصية القارة والأقاليم، المكتبة الأنجلو مصرية، 2004، ص264.

7- مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي-العهد العثماني-، المرجع السابق، ص52.

3-الاتجاه الطوراني:

ظهر في نهاية الحروب البلقانية 1912-1913م اتجاه جديد بعيد عن الفكرة الإسلامية وعن الجامعة العثمانية، وهذ الاتجاه هو الحركة الطورانية[1]، بعد أن قضت تلك الحروب على اتجاه "العثمنة"* مما فسح المجال للاتجاه الطوراني الذي كان يستهدف ضم كل أتراك آسيا في دولة واحدة، وانضم الرأي العام التركي إلى الاتحاديين في التخلي عن العثمنة، واعتناق القومية التركية هذا بالرغم من أن الاتجاهات الإسلامية القوية التي كانت في عهد عبد الحميد الثاني لم تكن لتختفي بين يوم وليلة. وعملت تلك المجموعات بتبسيط اللغة التركية حتى تكون أقرب إلى أذهان الناس، كما اتجهت لجنة الاتحاد والترقي التي طالما ساندت العثمنة هي الأخرى صهر "الأقليات"** في بوتقة الإمبراطورية واتجهت بشدة صوب القومية التركية، وفرض سيادة الأتراك على غيرهم من رعايا الدولة.[2]

والطورانية تأثرت بيهود الدونمة – الذين أظهروا الإسلام وأبطنوا اليهوديةوالذين لعبوا دورا في تكوينات تركيا الفتاة والانقلاب العثماني ضد عبد الحميد الثاني 1908م.[3]

وبعد انتصار أنور باشا واسترجاع أدرنة عام 1913م، كان ورفاقه يؤمنون باعتناق ثلاث اتجاهات في آن واحد لخدمة الإمبراطورية ـــ حركة الجامعة الإسلامية- لكسب العرب والأكراد والمسلمين بصفة عامة، وحركة الجامعة العثمانية لكسب العناصر غير الإسلامية في الدولة، والحركة الطورانية لكسب التتار الواقعين تحت الحكم العسكري والذين كانوا يعطفون على إخوانهم في الجنس (الأتراك العثمانيون) في محنتهم، وكان

1- عمر عبد العزيز عمر: محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص102.

*- أو الانتماء العثماني في جامعة عثمانية تعترف بحقوق كل مواطن عثماني بغض النظر عن الجنس والدين والمذهب، انظر: عبد الفتاح حسن أبو علية: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، ط1، دار المريخ، الرياض، 2000م، ص397.

**- الأقلية: مصطلح محمّل بالمعاني والدلالات والعنصرية الإثنية (الهوية الثقافية) والعرقية التي ارتبط بها في الثقافة الغربية عند استخدامها للتعبير عن الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أو يعتبرهم الآخرون مشتركون في بعض السمات التي تميزهم عن التجمعات الأخرى. انظر: محمد عمارة: الإسلام والأقليات الماضي والحاضر والمستقبل، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003م، ص7.

2- أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص270، 281.

3- عبد الوهاب الكيالي : موسوعة السياسة، ج3، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1993م، ص790.

لابد أن ينتهي الأمر بانتصار تيار واحد من هذه التيارات الثلاثة، أما الجامعة العثمانية فقد تخلوا عنها بعد ثورة 1908م بقليل حين تجددت الاضطرابات القومية في البلقان وأرمينيا، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فأظهرت إفلاس الفكرة الإسلامية حين وقف العرب ضد الأتراك وحالفوا الإنجليز، وكان الاتجاه الوحيد الذي بقي هو الحركة الطورانية وهو الاتجاه الذي خرجت منه القومية التركية الحديثة والجمهورية التركية المعاصرة، وقد لعب أنور باشا دورا كبيرا فيها -الحركة الطورانية- فهي دعوة إلى الوطنية المتطرفة الداعية إلى تفوق قومية معينة على غيرها من القوميات، وحركة تتجه إلى إحياء الأتراك الأوائل وربط المحدثين بتراثهم الحضاري القديم وتخليص الفكر التركي من المؤثرات الفارسية والعربية.[1]

4- تقلص مساحة الدولة العثمانية:

فقدت الدولة العثمانية خاصة بعد حروب البلقان 83% من الأراضي و69% من السكان في الولايات الأوروبية، وأتاحت الفرصة للدول الأوروبية للتدخل بصورة واضحة في شؤون الدولة العثمانية الداخلية والخارجية[2]،واقتصر الوجود العثماني في أوروبا على إقليم شرقي تراقيا.[3]

كما أن النقص الذي أصاب الدولة العثمانية في المساحة وعدد السكان كان كبيرا بعد خروج مسيحيي البلقان عن حكمها إلا أن ذلك لم يشكل خسارة فادحة لها، لأنه لم يكن يسمح لهم بالانخراط في الجيش العثماني، غير أن استقلال ألبانيا حرّم الدولة من مورد هائل في الجنود ورجال الدولة[4]، كما رافق الخسارة في الأرض هجرة المسلمين من الأراضي البلقانية إلى العاصمة العثمانية، ورافق ذلك مشاكل اجتماعية كبيرة في الإسكان والمعيشة، وكان ذلك بداية لمشكلة الأقليات الإسلامية في البلقان في الوقت الراهن،[5] كما أنه مع بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى وبداية سقوط الخلافة العثمانية تقلص الإسلام في بلاد البلقان.[6]

1- عمر عبد العزيز عمر: محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، المرجع السابق، ص 103.

2- عايض بن حرام الروقي: المرجع السابق، ص164-165.

3- شاكر مصطفى: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، ج3، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م، ص1585.

4- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص161.

5- محمد [illegible]: المرجع السابق، ص 36.

6- جمال عبد الهادي محمد مسعود، علي لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر(المدخل)، ط2، دار الوفاء للنشر، 1995م، ص52.

المبحث الثاني: آثارها على الشعوب البلقانية والأوروبية:

1- ظهور الدول الجديدة في البلقان:

فقد اعترفت الدولة العثمانية في مؤتمر برلين باستقلال صربيا والجبل الأسود ورومانيا عنها بشكل نهائي، وقد أعطى ذلك الاستقلال دفعة قوية لصربيا التي حاولت أن تلعب دور الموحد للشعوب السلافية الجنوبية، ويقصد بتلك الشعوب القاطنة في الجبل الأسود والبوسنة والهرسك، وأقاليم سلوفينيا وكرواتيا التابعة للنمسا والمجر وإقليم مقدونيا التابع للدولة العثمانية، ومع نمو القومية الصربية كان من الضروري أن يؤدي إلى صدام بينها وبين إمبراطورية النمسا والمجر، كذلك فقد أُنشِئت مملكة رومانيا ولكنها فقدت مرة أخرى إقليم بيسارابيا لصالح روسيا وظلت تلك المشكلة تؤثر في العلاقات الروسية الرومانية لفترة طويلة من الزمن؛ كذلك فإن استقلال هذه الدول أوجد قوى سياسة جديدة في البلقان يصعب على الدول الكبرى ضبط سلوكها.[1]

فالقوة الحقيقة التي فجرت الإمبراطورية العثمانية كانت قوة قومية وهي تصميم الشعوب المسيحية في شبه جزيرة البلقان من يونان وصرب وبلغار ورومانيين على الاستقلال والتمتع بحياة قومية مستقلة عن العثمانيين المسلمين[2]، ومستندين في ذلك على تأييد روسيا خاصة الكنيسة الأرثوذكسية فيها، وكذلك شجعتهم مطامع القياصرة في التوسع ،انتهت بتكوين خمس دول قومية بعد الحربان العالميتان هي :اليونان ورومانيا ويوغسلافيا وبلغاريا و ألبانيا.[3] وبعد الحرب البلقانية الأولى وانتصار البلقانيين على تركيا[4]، نشب نزاع بين المتحالفين حول

1- محمد السيد سليم: المرجع السابق، ص165-166.

2- عبد التواب أحمد سعيد : المرجع السابق، ص31ـ 32.

3- إياد علي الهاشمي : المرجع السابق، ص129.

4- راغب السرجاني: المرجع السابق، ص219.

تقسيم الغنائم وتقسيم مقدونيا ورفضت بلغاريا التحكيم الروسي[1]، فقامت حرب بين صربيا وحليفتها السابقة بلغاريا وانضمت إلى جانب صربيا كل من رومانيا واليونان.[2]

وبدأت حرب البلقان الثانية في 25 جوان 1913م ولكنها لم تستمر إلا مدة ست أسابيع، وتمكن الصربيون من وقف الزحف البلغاري وكذلك دخلت رومانيا الحرب، مما اضطر بلغاريا إلى طلب الصلح نتيجة تهديدها بالسحق[3]، خاصة بعد احتلال الرومانيون لصوفيا، كما استرجع الأتراك أدرنة(إندرينوبل) ،وفكرت النمسا والمجر بعد انتصار الصرب واليونانيين في التدخل لصالح بلغاريا – بعدما حرضتها على نقض التحالف- ولكن ألمانيا نصحتها بالتخلي عن ذلك.[4]

واضطرت بلغاريا إلى قبول معاهدة بوخارست في 10 أوت 1913م أين حصلت رومانيا في هذه المعاهدة على إقليم سلستريا إلى جانب الجزء الجنوبي من دبروجه مع أن غالبية سكانه من البلغار، وحصلت اليونان على جنوب مقدونيا وأغلقت بذلك المنافذ البحرية في وجه بلغاريا. هذا بالإضافة إلى كريت التي أعلنت الثورة على الدولة العثمانية وانضمت إلى اليونان، وظهرت دولة جديدة مستقلة هي ألبانيا ليس حبًّا في استقلالها ولكن منعا للصرب من الوصول إلى البحر الأدرياتيكي، وهو الأمر الذي كانت تقاومه بشدة إمبراطورية النمسا والمجر وإيطاليا. والجدير بالذكر أنه خلال هذه الأزمات البلقانية كان ينعقد بلندن مؤتمر 1912-1913م لإيجاد تسوية معقولة لها ،فكان آخر مؤتمر دولي ينظر في قضية السلام في أوروبا وأكثرها فشلا، ومن ثم تأكّد أن الجيوش هي القادرة على تسوية المشاكل.[5]

1- جلال يحيى: التاريخ الأوروبي: المرجع السابق، ص539-540.

2- فايز صالح أبو جابر: المرجع السابق، ص150.

3- جلال يحيى: التاريخ الأوروبي، المرجع السابق، ص 540.

4- بيير بيليس: موسوعة أحداث القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى ونتائجها)، ج1، ط1، دار نوبليس، بيروت، 2004، ص51.

5- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال : المرجع السابق، ص440.

فالتوازن في ذلك الوقت كان مؤقتا فقد فكّر الأتراك في الانتقام، ولم يتخلّ الصرب عن المطالبة بمنفذ على بحر إيجه، واستمر البلغاريين غير راضين لعدم تحقيق حلمهم - بلغاريا الكبرى- ولم تفكر الإمبراطورية النمساوية إلا بإنزال الأذى بصربيا التي كانت تحلم بجمع كل سلاف الجنوب[1].

ومع ذلك فالتسوية الإقليمية في معاهدة بوخارست بقيت ناقصة، فمن ناحية كان على الأقاليم الألبانية أن تكون مستقلة، ولكن تثبيت حدود هذه الدولة تسبب في تهديدات حرب بين الصرب وألمانيا واليونان وألبانيا، ومن ناحية أخرى هدد مصير جزر بحر إيجه بنشوب حرب بين تركيا واليونان وتحت أنظار إيطاليا التي كانت قد احتفظت منذ احتلالها لطرابلس الغرب عام 1911م بجزء من الأرخبيل، وأكثر من ذلك هددت هذه الحرب بنشوب حرب بين الإمبراطورية النمساوية المجرية وبين روسيا القيصرية.[2]

2- تأزم العلاقات الدولية الأوروبية:

لقد أدى ضعف توازن القوى وما تبعته من حروب منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى محاولة إعادة فكرة شيوع القوة. فمنذ مؤتمر برلين 1878م تحول التوازن إلى وجود ضعيف في شكل الوفاق الأوروبي.[3]

كما أن مسألة البلقان القومية كرست بشكل تنفيذي المسألة القومية في أوروبا خاصة الشرقية منها، فبعد أن ساعدت الروح القومية على قيام الدولة الألمانية الموحدة، وكذا توحيد إيطاليا فقد كانت القومية في البلقان عاملا من عوامل تفكيك الدولة العثمانية، كما خشيت الإمبراطورية النمساوية المجرية من انفراط أمر إمبراطوريتها، كما أن مشكلات البلقان ذات الجذور القومية أثارت مشكلة دولية عامة وكانت السبب المباشر للحرب العالمية الأولى.[4]

1- [illegible]

2- جلال يحيى: التاريخ الأوروبي، المرجع السابق، ص540.

3- جمال محمود حجر: من قضايا التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م، ص313.

4- عبد الفتاح حسن أبو علية: الدولة العثمانية والوطن العربي، المرجع السابق، ص403.

كذلك بعد الحرب البلقانية 1913م خرجت بلغاريا مكسورة الجناح دون أن تتحرك روسيا لإنقاذها بل وقفت إلى جانبها النمسا مما وتّر العلاقات البلغارية الروسية، كما أدى تصاعد المشكلات القومية على الدولة العثمانية إلى زيادة تشتت القوات العسكرية لإمبراطورية النمسا والمجر، حيث أصبح عليها أن تحتفظ بجيش كبير يراقب مواقف الدول البلقانية الشديدة التقلب مما يؤدي إلى عدم إلقاءها بكل جيوشها في حالة الحرب معها.[1]

وما كاد القرن التاسع عشر يلفظ أنفاسه حتى أخذت أوروبا شكلا آخرا لتتحول من حالة التوازن المتعدد الأقطاب إلى التوازن الثنائي هذا على الصعيد الأوروبي الداخلي، أما على الصعيد العالمي فإن النظرة إلى هذا القرن على أنه قرن سلام للأوروبيين فيما بينهم أما على الصعيد الدولي فمن الممكن اعتبار هذا القرن هو الأشد وحشية في التاريخ الإنساني، ففيه اندلعت الحركة الاستعمارية البربرية التي كانت فريستها شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فأبيدت شعوب بكاملها واستبيحت أراضيها وثرواتها، وأهينت كرامة شعوبها تحت ادعاء عبئ الرجل المريض، لقد كان ذلك القرن قرن سلام للأوروبيين وحدهم. إذ استطاعت الأمم الأوروبية أن ترتب أحوالها الداخلية الأمر الذي أتاح لها الانطلاق في رحلة الاستعمار الوحشي، بل إن الأمم الأوروبية الأخرى التي كانت حبيسة أسوار أوروبا خلال قرون انطلقت للمشاركة في حمة النهب مع بداية أفول نجم الإمبراطورية العثمانية وانحلالها.[2]

وقد كرّست الحروب البلقانية التقارب بين دول الوفاق الثلاثي (انجلترا وفرنسا وروسيا)[3]، ورغم أن تلك الحروب لم تتعد حدود البلقان لكنها أثرت في تأزم الموقف الدولي. فانجلترا كانت تطمع في ضم مصر إلى إمبراطوريتها – وكانت فرضت حمايتها عليها عام 1882م- وفرنسا تطالب بمدّ نفوذها إلى سوريا ولبنان وروسيا لا تزال تحلم بالاستيلاء على المضايق، واستفحل العداء بين النمسا وصربيا، وحدقت بلغاريا على جميع

1- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص441.

2- إبراهيم أبو خزام: الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة نظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص102-103.

3- محمد سهيل طقوش: المرجع السابق، ص561.

الدول التي انتصرت عليها ؛ مما سيكون له أثره على موقفها أثناء الحرب العالمية الأولى وانحيازها إلى دول الوسط، كما أن المشكلات القومية التي زرعتها أوروبا في البلقان أدت إلى نشوب النزاعات بين الدول البلقانية بعد انفصالها عن الدولة العثمانية.[1]

فبعد حصول دول البلقان على الاستقلال بداية من سنة 1821م حتى عام 1913م، وانفصالها على كيان الدولة العثمانية، كان من المتوقع أن يسود السلام شبه جزيرة البلقان، غير أن ما حدث هو العكس فقد نشأت وتراكمت الخلافات فيها بحيث أصبحت المنطقة بؤرة الصراع؛ وذلك لرغبة كل دولة في ضم الأقليات العرقية لها، ولعل أخطرها هي دولة الصرب التي تزعمت حركة توحيد العنصر السلافي في البلقان داخل حدودها، وأطلقت على مشروعها القومي صربيا الكبرى وأخذت روسيا تناصرها في ذلك، بينما عارضت الإمبراطورية النمساوية المجرية ذلك بشدة خشية انسلاخ القوميات السلافية التي تضمها...وجوهر المشكلة البلقانية يكمن في خطورة جرّ قوى عظمى إلى بؤرة الصراع وتحويله من نزاع محلي إلى نزاع عالمي ودولي.[2]

فالتنافس بين الدول الأوروبية فيما بينها في أوروبا نفسها كان أكثر عمقا مما هو في القارة الآسيوية، وكان الصراع الداخلي في أوروبا سببا في قيام الحروب العالمية، فقد كانت روسيا تساند الصقالبة في الجنوب لتحقيق انفصالهم عن الدولة العثمانية التي دخلت في طريق الانحلال، مما جعل الفرصة سانحة للدول الأوروبية المتربصة كروسيا و النمسا والمجر، كما كانت ألمانيا تتوّق إلى الحصول على مكان في الشرق الأدنى فضلا عن بريطانيا وفرنسا[3]، حيث تبين أن بريطانيا تخلت بصفة نهائية على مبدأ الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية.[4]

1- محمد علي القوزي: محاضرات في قضايا تاريخية معاصرة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م، ص209 .

2- عيسى الحسن: الحرب العالمية الأولى (وقائع الحرب التي أودت بحياة الملايين)، ط2، الأهلية للنشر، عمان، 2009م، ص13.

3- نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية)، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م، ص171.

4- محمود السيد: تاريخ أوروبا والأمريكيين، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2006م، ص11.

فقد كانت الأزمات الأوروبية خاصة الروسية مع تركيا من أسباب قيام الحرب العالمية الأولى[1]، التي كانت المشكلة البلقانية لعام 1914م سببا مباشرا لاندلاع الحرب بين النمسا التي تساندها ألمانيا، وصربيا التي تساندها روسيا وحليفتيها بريطانيا وفرنسا.[2]

ولقد لعبت الصحافة دورا كبيرا في زيادة التقارب بين دول الوفاق وتعميق العداء بينها وبين دول الحلف الثلاثي، فقد كانت المقالات الصُحفية النارية في الصحف الألمانية ضد روسيا وبريطانيا وفرنسا، تقابلها مقالات لا تقل عنها عنفا في صحف هذه الدول، الأمر الذي عمّق الكراهية بين الشعوب فضلا عن ما كان بين الحكومات من سخط.[3]

فقد تشابكت العديد من العوامل إلى التي أدّت إلى الحرب العالمية الأولى، فالاستعمار من جهة، والمسألة الشرقية من جهة أخرى تجران ورائهما الدول الغربية نحو بحر من الدماء، فعندما كانت دول أوروبا تتنافس وتتصارع حول المستعمرات في إفريقيا وآسيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتتضارب المصالح وتتصادم للاستيلاء على التجارة والموانئ والخلجان في أبعد الزوايا والمواقع الإستراتيجية، وكل واحدة من تلك الأمم ترغب في الاستيلاء على أكبر حصة من تركة الرجل المريض، ولم تنجح المؤتمرات والطرق السلمية في حل هذه المنازعات مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى 1914م[4]، التي لم يكن لها مثيل من قبل في تاريخ الإنسانية.[5]

فالصراع في البلقان وتسابق الدول أيها تحرز أكبر نفوذ فيه ، نتج عنه توتر في العلاقات الدولية بين المعسكرين الأوروبيين (دول التحالف، دول الوفاق) و نتج عن أزمة البوسنة والهرسك1908م، والحروب البلقانية 1912-1913م. تلك النعرة القومية الطاغية لدى الأوروبيين والتي كان الإمبراطور الألماني فيلهم

1- مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج3،ط1، المرجع السابق، ص806.

2- عيسى الحسن: الحرب العالمية الأولى، المرجع السابق، ص13.

3- عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين: المرجع السابق، ص441-442.

4- جفري براون : تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، ص545 .

5- Robert Pearce: Contemporary Britain 1914-1979 , Longnan, Advanced History, p11.

الثاني من أشد الساسة الأوروبيين تحمسا لها وأكثرهم عملا في سبيل إعلائها، ولما كانت ألمانيا من القوى الكبرى فطبيعي أن تؤثر سياسة إمبراطورها في العلاقات الدولية بين القوى الأوروبية بحيث أصبح الصراع والتوتر هما السمتين الغالبتين على المناخ الأوروبي.[1]

ومثلت الأزمات الدبلوماسية في المغرب الأقصى 1905م بالإضافة إلى الأزمات البلقانية 1913 أحد أسباب الحرب العالمية الأولى، وإليها يرجع اتساع دائرة التوتر في العالم، في البلقان نجد أن الروح القومية هي المسؤولة عن الحرب التي اندلعت بها 1912-1913م، وقد لاحت بوادر الحرب في أواسط سنة 1913م. وراحت الدول تواصل تسابقها بشدة نحو التسلح، وتعد العدة لخوض غمار الحرب[2]، ومنحت تلك الانتصارات للصرب الرغبة القومية في تأسيس مملكتهم على البحر الأدرياتيكي وإعادة البوسنة والهرسك إلى حضيرتهم وتدعمهم في ذلك روسيا دعما مطلقا في حين تقف الإمبراطورية الثانية –النمسا والمجر– لها بالمرصاد مما زاد في الطموحات الصربية الواسعة.[3]

فقد كان التنافس على أشده بين النمسا و هنغاريا من جهة وروسيا من جهة أخرى لبسط نفوذها على دول البلقان، فانقسمت الدول الكبيرة والصغيرة إلى معسكرين متخاصمين، وانطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى في 28 جوان 1914م عندما كان الأرشيدوق النمساوي فرانز فرديناند (في بعض المراجع فرانسوا فرديناند) وريث العرش النمساوي – ولي العهد– يقوم بزيارته في" سراجيفو"* وهي مدينة تحت الحكم النمساوي فأطلق غافريلو برنسيبو النار عليه فقتل، واعتبرت الإمبراطورية النمساوية صربيا مسؤولة على عملية الاغتيال. فتدخلت روسيا لدعم صربيا مدعومة من فرنسا وتحركت ألمانيا ضدهما، وما لبثت أن دخلت بريطانيا الحرب في 3 أوت 1914م[4]، فقد اندلعت الشرارة الأولى للحرب من صربيا ومن البوسنة والهرسك على أساس الانتقام العرقي والعامل القومي.[5]

1- ممدوح نصار، أحمد وهبان: المرجع السابق، ص155-156 .

2- عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة 1914-1945م (محاضرات و نصوص)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م، ص28.

3- إسماعيل نوري الربيعي: المرجع السابق، ص44.

*- سراجيفو: عاصمة البوسنة. انظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص28.

4- فؤاد السيد، حسين حيدرة: أعظم أحداث العالم من تاريخ ما قبل الميلاد حتى نهاية 2003م، ط1، دار المناهل، بيروت، 2004م، 168 .

5- مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج3+4، المرجع السابق، ص806.

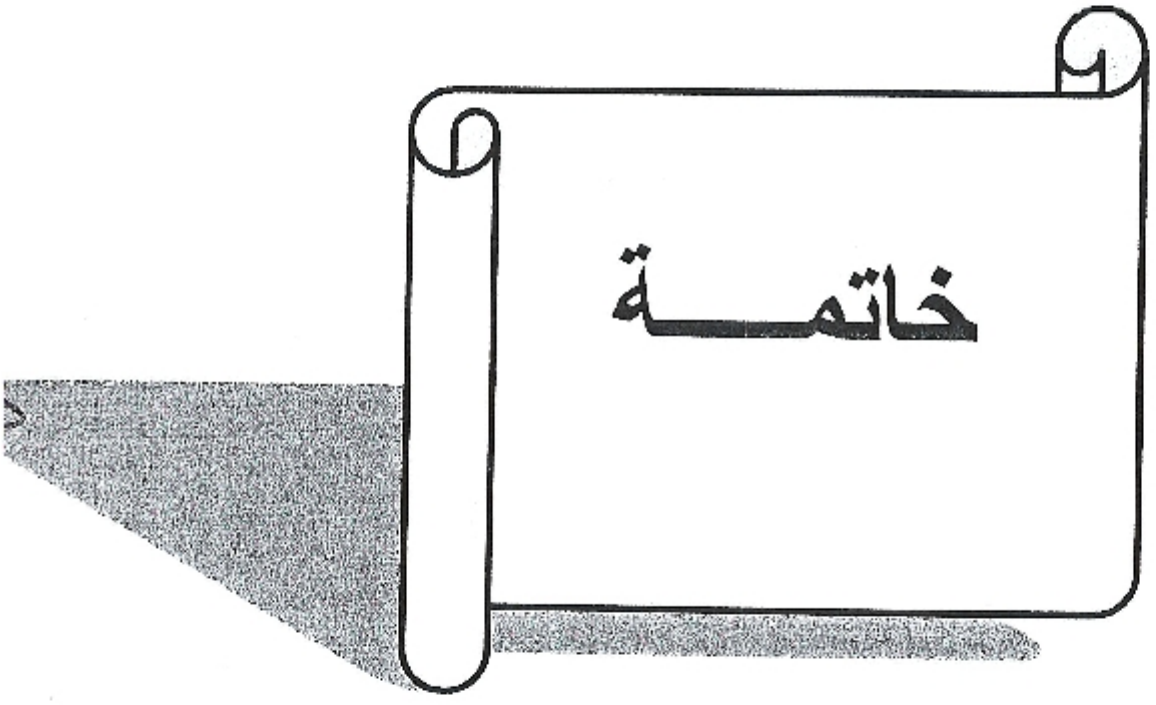
خاتمـــة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الحركة الانفصالية في البلقان وتأثيرها على المسألة الشرقية في الفترة الممتدة مابين 1875م-1914م، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات:

-لقد كانت للدول الأوروبية أطماع في الدولة العثمانية تسعى لتحقيقها، ولعل روسيا من أكثر الدول عجلة في إنهاء الدولة العثمانية ثم إمبراطورية النمسا والمجر، ولم تكن بريطانيا وفرنسا أقل شأنا منهما، ثم ألمانيا وإيطاليا، الذان تجدها تتذرع بشتى الوسائل للتدخل في شؤون الدولة للحفاظ على مصالحهم.

-مثّلت الشعوب المسيحية في البلقان الخاضعة للحكم العثماني وسيلة تتحجج بها الدول الكبرى للتدخل في شؤون الداخلية للدولة العثمانية بهدف إضعافها.

-كما أثّرت العلاقات الروسية العثمانية في تصاعد الحركات الانفصالية في البلقان خاصة في السبعينات من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. فقد كان العداء الروسي للعثمانيين دافعا قويا داعما لتلك الحركات المناوئة لهم؛ قصد إثارة المسألة الشرقية وطرح موضوع تقسيم الدولة العثمانية على الدول الأوروبية الأخرى، بل وفرض الأمر الواقع عليها وأن وقت تقسيم تركة الرجل المريض وحل المسألة الشرقية قد حان دون إثارة نزاع بين الدول الكبرى حول ذلك. بعد أن ظهرت الأزمات البلقانية ضعف الدولة العثمانية الذي بدا جليا في مختلف الميادين.

-فشلت المؤتمرات التي أعقبت الأزمات البلقانية في حل المسألة الشرقية، بدءا بمؤتمر برلين 1878م ثم مؤتمر لندن 1913م. وذلك بسبب التكوين المعقد للقوميات في البلقان، حيث ظل الصراع قائما، وأصبحت كل دولة ترغب في فرض قوميتها على غيرها، ولعل أخطرها التعصب القومي المتطرف للصربيين الذي أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى.

-من نتائج تلك الحركات الانفصالية في البلقان أن أصبح المسلمين أقلية فيه، وتعرضهم للاضطهاد والقتل، والذي لازال إلى يومنا هذا. ولعل المذابح التي قام ويقوم بها الصربيون ضد المسلمين خير مثال على ذلك.

-الحركة الانفصالية في البلقان ما هي إلا سبب من أسباب انهيار الدولة العثمانية، فقد أنهكتها الثورات المتكررة والمتوالية، المرفوقة بتدخل الدول الكبرى في شؤونها اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ودبلوماسيا ، ومزّقتها اجتماعيا.

-بيّنت تلك الحركات للأتراك عدم جدوى انتهاج اتجاه العثمنة، وبالتالي اتجهوا إلى اتخاذ سياسة متطرفة -التتريك- مما حرك باقي القوميات الأخرى كالعرب والأكراد.

-لقد أدى التقارب الألماني العثماني إلى دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط (ألمانيا، النمسا، بلغاريا). وقد دخلت هذه الأخيرة هي الأخرى إلى الحرب انتقاما من صربيا وحليفاتها وحقدا عليهم وما فقدته في مؤتمر لندن 1913م.

-بدخول الدولة العثمانية الحرب أصبحت بريطانيا وروسيا وفرنسا تتفاوض حول تقسيم أملاكها في اتفاقية سايكس بيكو السرية 1916م. وبانهزامها تفككت وتمزقت أوصالها، إلى أن تم إلغاء الخلافة العثمانية سنة 1924م. وإعلان قيام دولة تركيا الحديثة، ودخلت الولايات العثمانية في أتون الاستعمار الأوروبي بمختلف أشكاله وأنواعه، وانتهت المسألة الشرقية بإلغاء الخلافة العثمانية.

فهذا غيض من فيض لا يغني عن ضرورة البحث والتقصي على الحقائق التاريخية، ودراسة المسألة الشرقية من مختلف جوانبها، فالحركة الانفصالية في البلقان ما هي إلا جزء من أجزاء المسألة الشرقية المعقدة والمتشابكة.

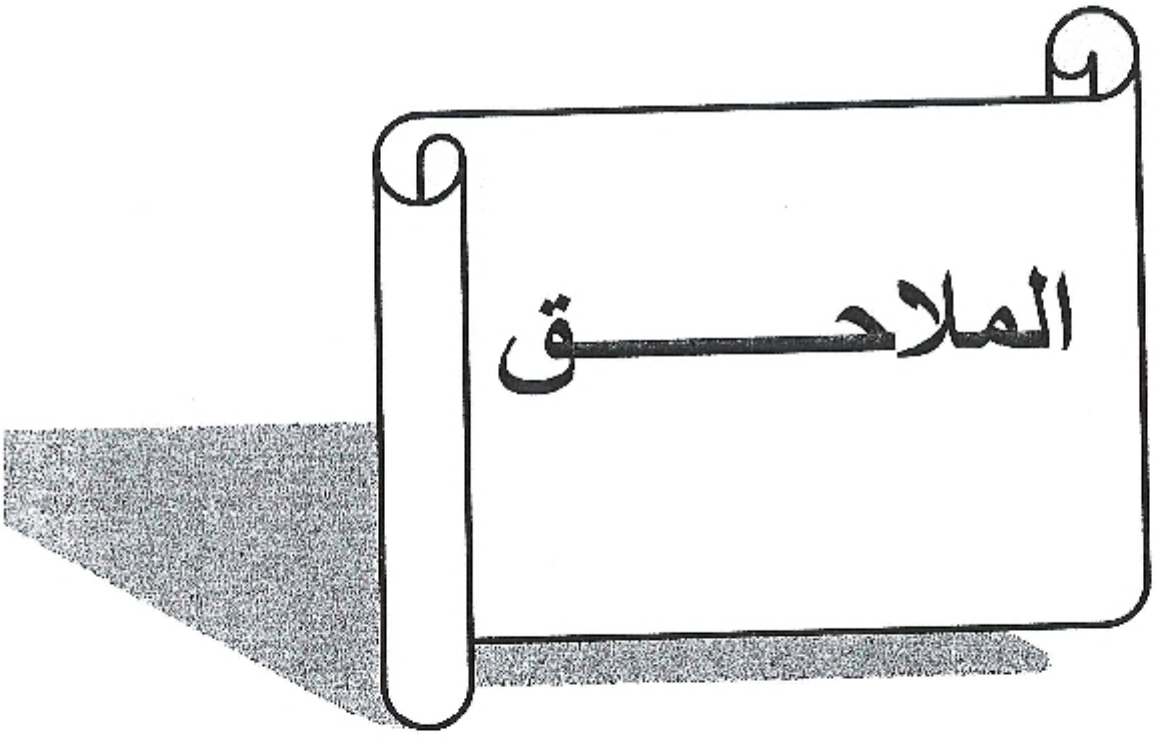
الملاحـــــق

ملحق1: بنود ومواد معاهدة برلين 1878م:

المادة01: صارت البلغار إمارة مستقلة في أمورها الداخلية (إدارة مختارة) تدفع خراجا سنويا إلى الباب العالي وتكون تابعة للحضرة السلطانية ويكون لها حكومة مسيحية وعناصر وطنية.

المادة02 : تعيين حدود البلغار على النحو الآتي تبتدئ من جهة الشمال من حدود الصرب القديمة وتمر عن يمين نهر الطونة (الدانوب) وتنتهي إلى محل في شرق سيلستريا، وتلك الحدود يتم تعيينها من طرف المؤتمر ،ومن هنا أيضا يتصل الحدّ في البحر الأسود ويمر من جنوب منقاليا التي صار إلحاقها برومانيا. أما من جهة الجنوب فإنه يمتد من مصب النهر[1]...وتلك الحدود جميعها تعين من طرف لجنة مركبة من وكلاء الدول الممضية على المعاهدة وجرى الاتفاق أولا على أن هذه اللجنة تنظر بالاستثناء في خصوص محافظة بقان شرقي الروم ايلي الكائن تحت سلطة الدولة العثمانية.

المادة03 : يكون انتخاب أمير البلغار من أهلها بحرية تامة، وإقرار الباب العالي برضى دول أوروبا، ولا يصح انتخاب أمير عليها من الدول المذكورة، فإذا توفي عن غير ولد يكون انتخاب أمير بعده على الشروط والأصول المقررة.

المادة04: بعد انتخاب الأمير تجتمع أعيان البلغاريين لترتيب أحكام و نظامات تخص الإمارة، وفي الجهات التي يكون سكانها من الترك وأهل رومانيا والروم وغيرهم، ويلزم مراعاة حقوقهم ومصالحهم فيما يتعلق بقضية الانتخاب وترتيب الأحكام الأساسية[2].

المادة05: المواد الآتية تكون أساسا للحقوق العمومية في البلغار، وهي أن الاختلاف في المذاهب والاعتقادات لا يُخرج أحدا من الأهلية والجدارة في تمتعه بحقوقه المدنية والسياسية والوظائف العمومية، ومختلف الحرف

1- محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ،تح :إحسان حقي ،ط1،دار النفائس ،بيروت ،1981م، ص679ـــ680.

2- المصدر نفسه، ص680ـــ 681.

والصنائع، والحرية الدينية لجميع القاطنين في البلغار، ولا يجوز اتخاذ مانعا لترتيب درجات أرباب المذاهب المختلفة أو لعلاقتهم مع رؤسائهم الروحانيين.[1]

المادة06: تكُون إدارة البلغار المؤقتة تحت إدارة مأمورين من دولة روسيا إلى أن تنتظم فيها القوانين الأساسية، ويستدعى مأمور من طرف السلطنة العثمانية والقناصل الذين تنتخبهم الدول الذين وقّعوا على هذه المعاهدة لمراقبة أعمال الإدارة المؤقتة، فإذا حصل خلاف بين القناصل المذكورين يكون العمل على حسب أكثرية الآراء، وإذا حصل خلاف بين الأكثرية تجتمع سفراء الدول الموقّعة على المعاهدة في الآستانة للبحث فيه.

المادة07: تشكيل الإدارة المؤقتة المذكورة لا يبقى أكثر من تسعة أشهر اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة، وبمجرد انتخاب الأمير يجري مباشرة إجراء الأحكام الجديدة التي تصير دستور العمل، وتكون الإمارة قد حصلت على استقلاليتها الإدارية فوزا تامّا.

المادة08: جميع المعاهدات التجارية والسفرية والاتفاقات التي جرت بين الدول الأجنبية والباب العالي والتي لم يزل عملها جاريا تبقى مرعية الإجراء مع إمارة البلغار. فلا يصح تبديل شيء منها مع إحدى الدول المذكورة بدون رخصة منها، ولا يجوز وضع شيء من الضرائب على البضائع التي تمر على البلغار، ومعاملة جميع الأهالي ورعايا الدول وتجارهم في الإمارة على قدم مساواة تامة، كما تبقى امتيازات الأجانب المقررة في المعاهدات التي أمضيت بين الباب العالي مرعية الإجراء في الإمارة مادام لم يحصل تعديلها برضا الدول1.

المادة09: الخراج السنوي الذي يجب على إمارة البلغار أن تدفعه سنويا إلى الحضرة السلطانية يكون دفعه إلى البنك الذي يختاره الباب العالي، ويكون تعيين ذلك الخراج عند ختام السنة الأولى من جريان نظاماتها الجديدة بالاتفاق مع الدول الموقّعة على معاهدة برلين، ويراعى في ذلك إيراد الإمارة وأنها ستحمل جانبا من ديون السلطنة العمومية.

1- المصدر نفسه، ص682.

المادة10: جميع التعهدات والاتفاقات التي وعدت بها الدولة العثمانية بإجرائها مع شركة سكة الحديد بين وارنه وروسجق تدخل في عهدة إمارة البلغار اعتبارا من مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة، أما تسوية الحسابات السابقة التي كانت بين الشركة المذكورة وبين الباب العالي، فأمرها يكون لهذا الأخير وحكومة البلغار والشركة المذكورة، كذلك يدخل في عهدة البلغار سائر تعهدات الباب العالي مع دولة النمسا والمجر، والشركة المنوط بها إتمام السكك الحديدية في الروم إيلي واتصالها بالأراضي التي دخلت في حوزة البلغار، ويكون عقد شروط الاتفاقات اللازمة لتسوية المسائل بين النمسا والمجر والباب العالي والصرب، والبلغار عند إقرار الصلح.

المادة11: بعد هذا لا تبقى العساكر العثمانية في البلغار وهدم جميع القلاع والحصون يكون على مصروف حكومة الإمارة في ظرف سنة واحدة أو أقل من ذلك إذا أمكن، وينبغي لتلك الحكومة أن لا تبني بدلها حصونا جديدة، ويكون للباب العالي حق في أن يتصرف في المهمات الحربية وغيرها من الأشياء التي هي ملك له الباقية في حصون الضونة التي احتلتها العساكر العثمانية...[1].

المادة12: المسلمون وغيرهم الذين لهم أملاك في البلغار ويريدون السكن خارجها يبقون متمتعون بأملاكهم فيمكنهم إيجارها، وتشكل لجنة مؤلفة من الترك والبلغاريين لتسوية المسائل المتعلقة بكيفية نقل وتشغيل أملاك الوقف لحساب الباب العالي والذين لهم مصالح في البغار ويتم ذلك في ظرف سنتين، كما أن البلغاريين الذين يسافرون أو يقطنون في باقي أطراف الدولة العثمانية يكون تحت القوانين العثمانية.

المادة13: تشكل في جنوب البلقان ولاية الروم إيلي الشرقية وتكون تابعة للدولة العثمانية سياسيا وعسكريا، بشرط أن تكون تتمتع باستقلال إداري، ويكون حاكمها نصراني.

المادة14: تعيين حدود ولاية الروم إيلي الشرقية التي تكون متصلة بحدود البلغار من جهتي الشمال والشمال الغربي...

1- محمد فريد بك المحامي: المصدر نفسه، ص682ـ 683.

المادة15: يكون للحضرة السلطانية حق في أن تباشر محافظة الحدود البرية والبحرية، وذلك أن تبني فيها استحكامات وتقيم فيها عساكر، وتشكيل ضبطية أهلية وعساكر داخلية لإستتباب الأمن في ولاية الروم إيلي الشرقية. ويراعى في تلك العساكر مذاهب الأهالي، ويكون تعيين ضباطهم من الحضرة السلطانية، ولا توظف في حصون الحدود عساكر غير نظامية (كالباشي بوزق والجراكسة) ولا يحق للعساكر النظامية المذكورة في جميع الأحوال الاعتداء على الأهالي عند مرورهم في الولاية، ولكن لا يسمح لهم بالاستقرار فيها.[1]

المادة16: يكون للوالي حق في استدعاء العساكر العثمانية إذا حصل إخلال بالراحة الداخلية والخارجية، فإذا ما وقع ذلك يخبر الباب العالي نوّاب الدول بالآستانة عن قراره وسبب اتخاذه.

المادة17: يكون للباب العالي تعيين والي ولاية الروم إيلي الشرقية مدة خمس سنين برضا الدول.

المادة18: بمجرد مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة تشكل لجنة أوروبية للنظر في ترتيب إدارة الروم إيلي الشرقية بالاتفاق مع الباب العالي، ووظيفة تلك اللجنة عليها في ظرف ثلاثة أشهر تبيان وظيفة مأمورية الوالي ومالـه من صلاحيات، وترتيب الولاية إداريا ونظاميا وماليا، وبعد إقرار جميع المصالح المتعلقة بالولاية يصدر فرمان من الباب العالي ويبلغه إلى الدول.

المادة19: يناط بعهدة اللجنة الأوروبية المذكورة بالاتفاق مع الباب العالي إدارة المالية في الولاية إلى أن تنجز القوانين الجديدة المراد وضعها.[2]

المادة20: جميع المعاهدات والاتفاقات والمعاملات التي جرى تداولها بين الباب العالي والدول الأجنبية أو التي ستعقد فيما بعد يكون معمولا بها في ولاية الروم إيلي الشرقية كما هو جار في سائر السلطنة العثمانية، وجميع الاعتبارات للأجانب على اختلاف وظائفهم ومصالحهم، وقد تعهّد الباب العالي بأن جميع أحكام السلطنة هناك فيما يخص المذاهب المختلفة يكون معمولا بها ومرعية الإجراء في الولاية المذكورة.

1- المصدر نفسه، ص684، 686.

2- محمد فريد بك: المرجع نفسه، ص686.

المادة21: تبقى حقوق الباب العالي وتعهداته فيما يتعلق بسكك الحديد في الروم إيلي الشرقية معمولا بها ومرعية الإجراء.

المادة22: تكون القوة الروسية في البلغار والروم إيلي الشرقية مؤلفة من ست فرق من المشاة وفرقتين من الخيالة، وتكون مصاريفهم على الولايات التي يتبوؤها، وتبقى علاقتهم ومواصلتهم مع روسيا بواسطة رومانيا بحسب الاتفاق الذي يحصل بين الحكومتين المذكورتين، وفضلا عن ذلك تكون بواسطة مراسي البحر الأسود مثل: وارنه و بورغاس حتى يمكن لهم أن يتخذوا هناك مخازن للوازمهم مدة إقامتهم، وتقرر أيضا أن إقامة العساكر الإمبراطورية في ولاية الروم إيلي الشرقية والبلغار تكون مدة تسعة أشهر اعتبارا من يوم مبادلة التوقيع على هذه المعاهدة، وقد تعهدت روسيا أنه قبل انقضاء هذه المدة ان تمنع مرور عساكرها من رومانيا فتدخل منهم إمارة بلغاريا.[1]

المادة23: تعهد الباب العالي بأن يجري في جزيرة كريت النظامات التي تقررت سنة 1868م، وإجراء التعديلات فيها وكذلك في بقية الولايات حسب المصالح الداخلية خاصة فيما يتعلق بإلغاء الضرائب كما هو الحال في كريت، ويشكل لجان خاصة من طرف الباب العالي يكون أغلب أعضائها من الأهالي للنظر في متعلق النظامات اللاّزم إجراؤها في كل ولاية ثم تعرضها على الباب العالي للنظر فيها وقبل أن يعمل بها يجب على الباب العالي أن يستشير اللجنة الأوروبية المنعقدة للنظر في أحوال الروم إيلي الشرقية.

المادة24: إذ لم يتفق الباب العالي واليونان حول تعديل الحدود كما تقرر في المادة 13 من قررات مؤتمر برلين، فدولة ألمانيا والنمسا، المجر، فرنسا وبريطانيا العظمى، إيطاليا، روسيا تحفظ لنفسها حق التوسط بين الفريقين.[2]

1- المرجع نفسه، ص687.

2- المصدرنفسه،ص687-688

المادة25: يناط أمر إدارة ولايتي البوسنة والهرسك إلى النمسا والمجر، على أن تتولى الدولة العثمانية إدارة سنجقية نوفي بازار (يكي بازار)، الممتدة بين الجبل الأسود والصرب، فالإدارة العثمانية تبقى معمولا بها هناك، والمراد من ذلك إقرار الأحوال السياسية الجديدة وحرية المواصلات وتأمينها، فالنمسا والمجر تحفظ لنفسها طريقة تجارية وعسكرية في الجهات المذكورة بالاتفاق مع الدولة العثمانية.

المادة26: قد اعترف الباب العالي باستقلال الجبل الأسود وكذلك اعترفت به بقية الدول الموقعة على هذه المعاهدة الذين لم يعترفوا به سابقا.

المادة27: اشترط الموّقعون على أن يراعى في استقلال الجبل عدم التمييز في الاعتقادات الدينية فيه، وتمتع جميع الأهالي بالحقوق المدنية والسياسيه والوظائف العمومية ومختلف الحرف والصنائع، والحرية الدينية لأهل الجبل والأجانب.

المادة28: تعيين حدود الجبل الأسود.

المادة29: انضمام انتيقاري (باري) والخطوط البحرية التي تخصها إلى الجبل الأسود على أن يعاد إلى الدولة العثمانية الأراضي الكائنة على جنوب تلك الجهة إلى بويانا من ضمنها دوستجو ويضم إلى دلماتيا مرسى سيزاد والأراضي المتعلقة بها إلى غاية حدودها الجنوبية، ويكون لأهل الجبل الحرية المطلقة للسفر في نهر بويانه: ولا يبنى عليه أية حصون ولا بواخر حربية ولا راية ولا يسمح لأي دولة بأن تدخل بواخرها الحربية إلى مرسى التواري...وعليه أن يتفق مع النمسا والمجر على مد سكك الحديد في المناطق التي دخلت في حوزته حديثا.[1]

المادة30: المسلمون وغيرهم الذين يملكون عقارات في الأراضي التي انضمت إلى الجبل الأسود ويريدون الخروج منه لهم الحق أن يبقوا مالكين لعقاراتهم أو إيجارها أو تشغيلها، وتشكل لجنة من العثمانيين وأهل الجبل الأسود لتسوية المسائل المتعلقة بكيفية نقل الأملاك (أملاك الوقف، الأملاك العمومية للباب العالي)، وتكون هذه التسوية في ظرف ثلاث سنين.

1- المصدر نفسه، ص688-690.

المادة31: اتفاق إمارة الجبل الأسود والباب العالي على ما يتعلق بتعيين وكلاء من طرفها في الدولة العثمانية، أما أهل الجبل المقيمون في الدولة العثمانية أو المسافرون فيها فتطبق عليهم الأحكام العثمانية.

المادة32: يجب على عساكر الجبل الأسود أن تخلي الأراضي التي استولت عليها و لم تدخل في حوزتها – حدودها- في ظرف عشرين يوما اعتبارا من يوم التوقيع على هذه المعاهدة وكذلك الأمر بالنسبة للدولة العثمانية إخلاء الأراضي التي دخلت في إمارة الجبل في نفس المدة.

المادة33: يتحمل الجبل الأسود جانبا من الديون العثمانية العمومية مقابل الأراضي الجديدة التي دخلت في حوزته. يحدد نواب الدول الأجنبية في الآستانة بالاتفاق مع الباب العالي ذلك المبلغ على أصول عادته.[1]

المادة34: الاعتراف باستقلال إمارة الصرب.

المادة35: لا يجوز التمييز في الاعتقادات الدينية في الصرب وتمتع جميع المواطنين بالحقوق المدنية والسياسية والوظائف العمومية أو مختلف الصنائع والحرف، ولجميع الأهالي التابعين للصرب أو الأجانب الحرية الدينية والمذهبية.

المادة36: تعيين حدود إمارة الصرب.

المادة37: لا يغير شيء من الشروط فيما يخص العلاقات التجارية بين الدول الأجنبية وإمارة الصرب إلى غاية إجراء اتفاقيات جديدة، وكذلك لا يجوز أخذ الضرائب على البضائع التي تمر على الأراضي الصربية إلى جهات أخرى، وكذلك احتفاظ الرعايا الأجانب بامتيازاتهم وحمايتهم.

المادة38: تعهدات الباب العالي مع دولة النمسا والمجر أو مع شركة سكة الحديد في الروم إيلي الشرقية أو إتمام السكك الحديدية في الأراضي التي دخلت في حوزة الصرب تبقى مرعية التطبيق مع إمارة الصرب على أن يجرى الاتفاق بين النمسا والمجر والباب العالي والصرب وبلغاريا لتسوية هذه المسائل.[2]

1- المصدر نفسه، ص690-691

2- المصدرنفسه،ص691-693.

المادة39: المسلمون الذين يملكون مصالح في الأراضي التي انضمت إلى الصرب ويريدون أن يستوطنوا خارجها لهم الحرية في أن يبقوا مالكين لعقاراتهم أو إيجارها...وتؤلف لجنة من الباب العالي والصرب لتسوية المسائل المتعلقة بكيفية نقل أملاك الوقف والأملاك العمومية للباب العالي.

المادة40: تطبيق القوانين والأحكام العثمانية على رعايا الصرب القاطنين في الدولة العثمانية أو المسافرين فيها.

المادة41: إخلاء العساكر الصربية للأماكن التي استولت عليها ولم تدخل في حدود إمارتهم في ظرف خمسة عشر يوما، وكذلك الأمر بالنسبة للعساكر العثمانية تخلي الأراضي التي دخلت في حدود الصرب في نفس المدة.

المادة42: تتحمل صربيا جانبا من الديون العمومية العثمانية مقابل الأراضي الجديدة التي تحصلت عليها، ويعين المبلغ من سفراء الدول الأجنبية في الآستانة بالاتفاق مع الباب العالي حسب قيمة الأراضي المذكورة بصورة عادلة.

المادة43: اعتراف الموقعون باستقلالية رومانيا حسب الشروط الآتية في المواد التالية.[1]

المادة44: عدم التمييز في الاعتقادات الدينية في رومانيا ضد أيّ أحد، فكل الأهالي التابعين لرومانيا والأجانب الحرية الدينية والمذهبية، ومعاملة الجميع على قدم المساواة.

المادة45: تعيد رومانيا إلى روسيا أراضي بيسارابيا التي كانت قد انفصلت عن روسيا بموجب معاهدة باريس 1856م؛ وتعيين حدودها في الغرب من مجرى نهر البروث وفي الجنوب من نهر كيليا وضم أستاري إلى استانبول.

1- المصدر نفسه، ص 693.

المادة46: تضم رومانيا الجزر الثلاث على نهر الطونة (الدانوب) وجزر بلان طاع وسنجقية طولجي، ويعطى لها أيضا الأراضي الجنوبية من دبروجه إلى شرقي سيلسترية، ويمتد إلى البحر الأسود على جنوب منغاليه ويكون تعيين تلك الحدود من طرف اللجنة الأوروبية التي تعين حدود البلغار.

المادة47: مسألة تقسيم المياه والصيد تعرض على لجنة الدانوب (الطونة) الأوروبية فتكون حَكَمًا عليها.[1]

المادة48: لا يجوز وضع رسومات أو عوائد في رومانيا على السلع التي ترد إليها لإرسالها إلى جهات أخرى.

المادة49: يحق لرومانيا عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية حول الامتيازات ووظائف قناصلهم، فيما يتعلق بحماية رعاياهم في الإمارة، وتبقى الحقوق جارية مادام لم يحصل اتفاق بين رومانيا والدول.

المادة50: الرعايا الرومانيين في الدولة العثمانية أو العكس يتمتعون بالحقوق التي تشمل رعايا باقي الدول الأوروبية إلى غاية عقد معاهدة لتسوية الامتيازات.[2]

المادة51: تعهدات الباب العالي فيما يتعلق بإتمام الأشغال النافعة في الأراضي التي دخلت في حوزة رومانيا تعود إلى هذه الأخيرة.

المادة52: حرية السفر في نهر الطونه (الدانوب)، لذلك يجب هدم جميع المصون والقلاع، ولا يجوز بناء غيرها، ولا مرور السفن الحربية فيه إلا البواخر الصغيرة المعينة لخدمة الشرطة في النهر والجمارك والحراسة على أن تسافر إلى غاية غلاتس.

المادة53: تبقى لجنة الدانوب الأوروبية مقررة في وظائفها، ولرومانيا فيها نائب وتجرى عمال وظائفها إلى غلاتس بحرية تامة مستقلة عن مداخلة مأموري تلك الأراضي.

المادة54: قبل نهاية الأجل المقرر لبقاء لجنة الدانوب الأوروبية بسنة واحدة يجب على الدول أن يتفقوا على تمديد سلطتهم أو إجراء تعديلات مناسبة.

1- المصدر نفسه، ص693-694.

2- المصدر نفسه، ص 694.

المادة55: جميع النظامات المتعلقة بالسفر في النهر ووظائف الشرطة يكون تنسيقها من طرف اللجنة الأوروبية بمساعدة نواب من طرف الممالك الكائنة بسواحل النهر.

المادة56: يلزم لجنة الدانوب الاتفاق مع الدول بما يتعلق بالفنارات الكائنة على جزر بلان طاغ.

المادة57: تفويض النمسا-المجر بأشغال إزالة موانع السفر التي تحدث مع أبواب الحديد والشلالات، ويجب على الممالك المجاورة لهم تقديم التسهيلات لمصلحة تلك الأشغال. وكذلك تبقى المادة الرابعة من معاهدة لندن التي أمضيت في 13 مارس سنة 1871م فيما يتعلق بأخذ ضرائب مؤقتة لسد مصاريف تلك الأعمال منوطة بدولة النمسا والمجر.

المادة58: تسليم الباب العالي إلى روسيا جميع الأراضي في آسيا (الأناضول): أردهان وقارص وباطوم ومرسى باطوم: وجميع الأراضي الواقعة على تخوم روسيا وتركيا القديمة.[1]

المادة59: تعهد روسيا بجعل مرسى باطوم حرّ أي معفاة من جميع رسوم الدخول والخروج.

المادة60: تعيد روسيا إلى تركيا أودية الشغراء ومدينة بايزيد، وسلّم الباب العالي إلى مملكة إيران مدينة قطور وأراضيها، كما أقرّ عليه رأي اللجنة الإنجليزية والفرنسية المكلفة بتعيين تخوم تركيا وإيران.

المادة61: تعهد الباب العالي بإجراء إصلاحات في أراضي الأرمن، وتعهده بتأمينهم من تعدي الجراكسة والأكراد عليهم، ومراقبة الدول الكبرى كيفية إجراء ذلك.[2]

المادة62: تعهد الباب العالي بإبقاء أصول الحرية الدينية وتوسيع مداها توسيعا مطلقا، وعدم التمييز في الاعتقاد الديني بين مختلف أطراف السلطنة العثمانية. وتمتع جميع المواطنين بالحقوق المدنية والسياسية، وتولّي المناصب والوظائف العمومية ومختلف الحرف والصنائع، ويسمح لجميع الناس بأن يؤدّوا الشهادة في المحاكم دون تمييز

1 المصدر نفسه،ص695-696

2 المصدر نفسه، ص696-697.

بينهم في الدّين...وللقناصل ونوّاب الدول الأجنبية حق حماية المسافرين في الأناضول أو الروم إيلي وفي المناطق العثمانية المختلفة، وحماية أملاكهم ومحلاتهم الدينية حماية رسمية في الأماكن المقدسة أو غيرها...

المادة63: تبقى معاهدة باريس التي أمضيت في 30 مارس 1856م، ومعاهدة لندن الممضية في 13 مارس 1871م، جارية التطبيق وذلك فيما يتعلق بالمواد التي لم ترد في هذه المعاهدة.

المادة64: تقع المصادقة على هذه المعاهدة بعد ثلاثة أسابيع أو أقل إن أمكن للشهادة، لذلك أثبت المفوضون أسماءهم على هذه المعاهدة بعد أن وضعوا أختامهم.

- (حرّر في برلين في 13 جويلية سنة 1878م).[1]

1- المصدر نفسه، ص697.

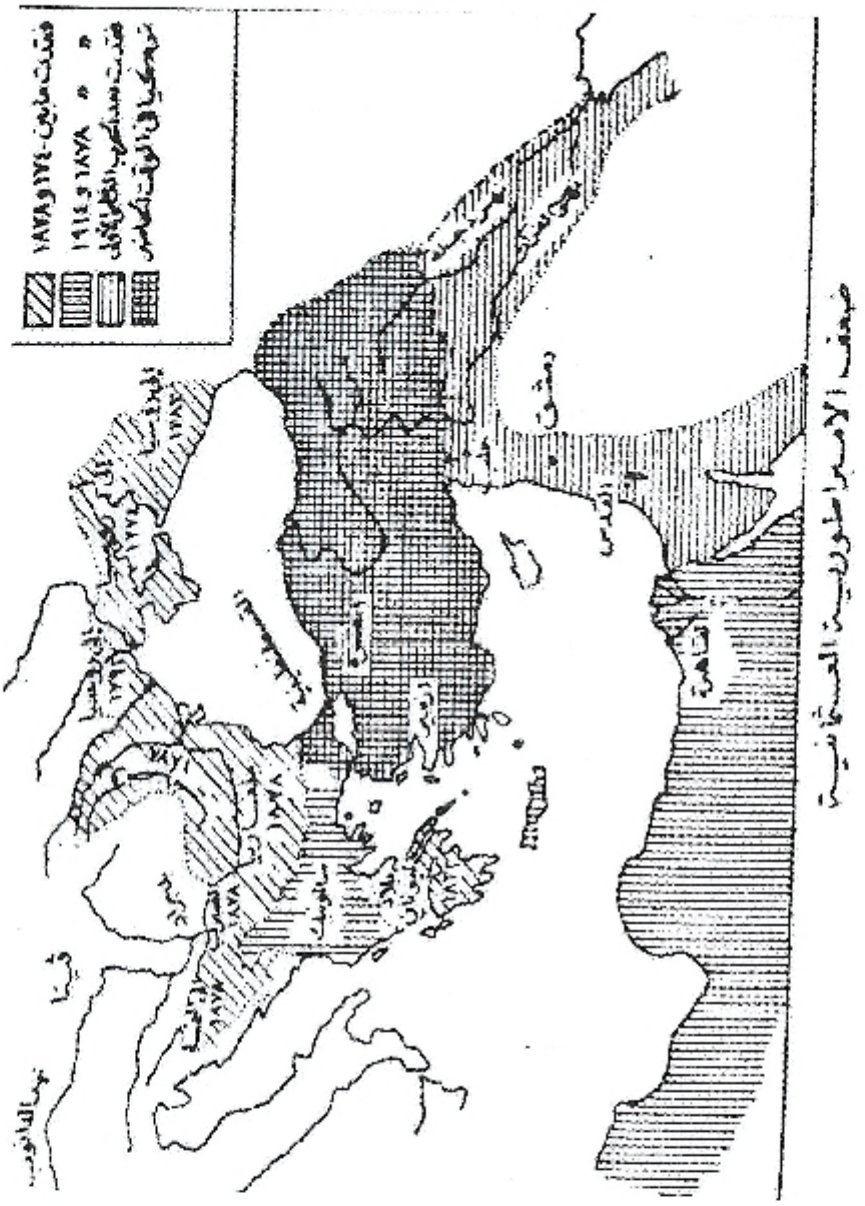

الملحق رقم 02:ضعف الدولة العثمانية

نقلا عن: إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص297.

الملحق رقم 03: عصر الدول القومية البلقان من 1871-1908م.

نقلا عن: هيرمن كندر، فيرنر هيلغيمين، هانزهنريت بوكور: أطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر مع 249 لوحة بيانية ملونة، إلياس عبدو الحلو، ط2، المكتبة الشرقية، بيروت، 2007م، ص358.

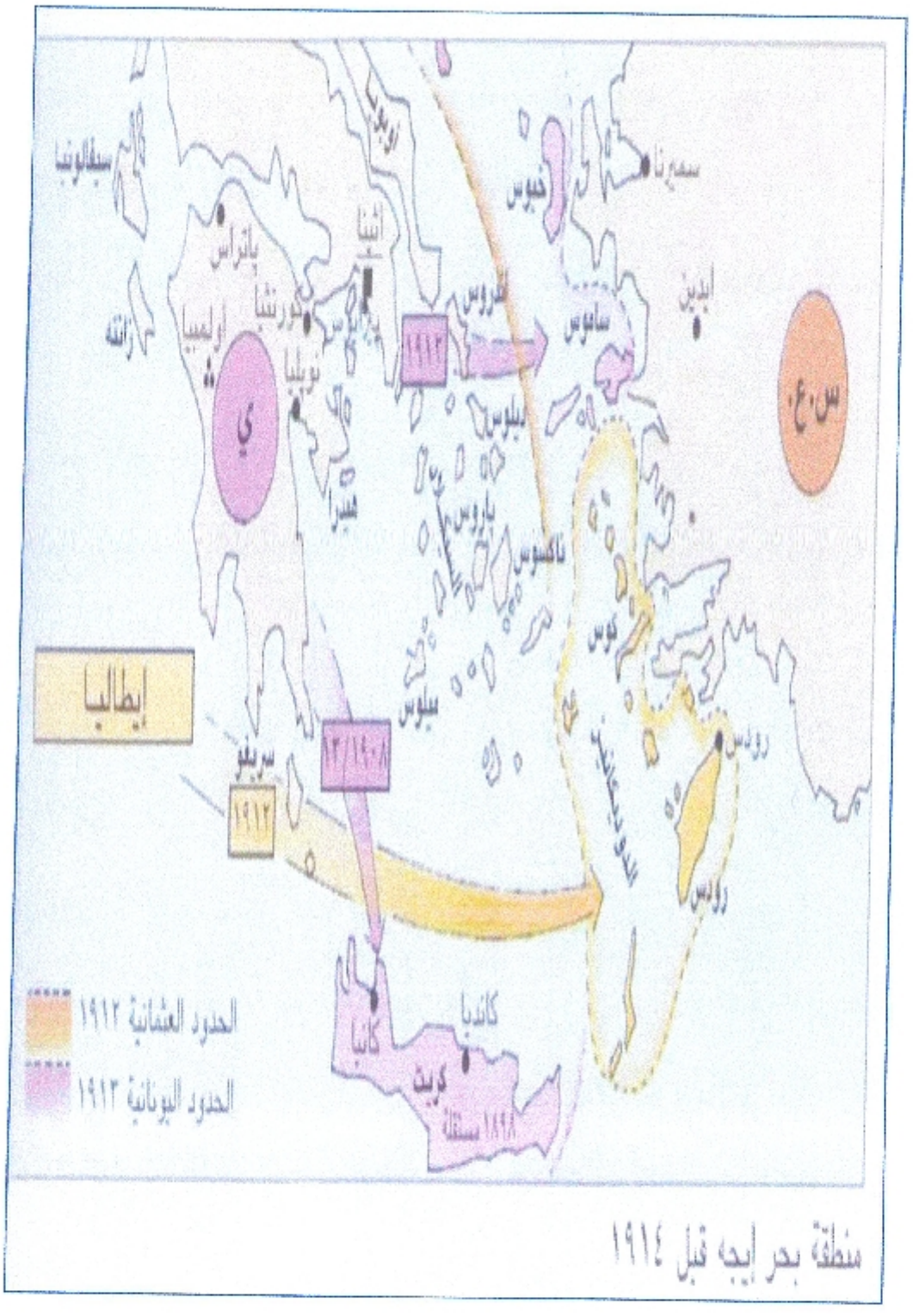

منطقة بحر ايجه قبل ١٩١٤

الملحق رقم 04:منطقة بحر ايجه قبل 1914م.

المرجع نفسه، ص396.

الملحق رقم 05: اقتسام تركيا الأوروبية 1908م - 1913م.
- شعوب البلقان قبل 1914م.

المرجع نفسه، ص398.

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

1-إبراهيم حليم بك: تاريخ الدولة العلية المعروف بالتحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط 1 ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1988م.

2- أغاسي رفعلتو أحمد نيازي: خواطر نيازي أو صحيفة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير، تع: ولي الدين يكن، مطبعة علي تنكر أحمد، مصر، 1909م.

3-أمين واصف بك: معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، 1916م.

4-جفري براون: تاريخ أوروبا الحديث، تر: علي المرزوقي، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.

5- حقي العظم: تاريخ حرب اليونان والدولة العثمانية، ط1، مطبعة الشرقي، مصر، 1902م.

6-س. موستراس: المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية، تر: عصام محمد السادات، ط3، دار ابن حزم، بيروت، 2002م.

7-سليمان بن خليل بن بطرس جاويش: التحفة السنية في تاريخ القسطنطينية، ج1، ط2، المكتبة العمومية، بيروت، 1995م.

8- عائشة عثمان أوغلي: مذكرات الأميرة عائشة (والدي السلطان عبد الحميد الثاني)، تر: صالح سعداوي صالح، ط1، دار البشير، عمان، 1991م.

9-عبد الحميد الثاني: مذكراتي السياسية 1891-1908م، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.

10-عزتلو يوسف بك آصاف: تاريخ سلاطين آل عثمان من أول نشأتهم حتى الآن، تق: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995م.

11- كارل برو كلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، تر: نبيه أمين فارس،منير البعلبكي، ط 7، دار العلم للملايين، بيروت، 1977م.

12-لامين بن إبراهيم شميل: الوافي في المسألة الشرقية (الحرب الأخيرة بين الروس والعثمانيين1877م-1294ه، مرا: سليم بن خليل نقلا عن صاحب جريدة الأهرام، ج1، ط1، 1879م.

13- ماري ملزباتريك: صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي (السلاطين العثمانيون الخمس الذين حكموا تركيا)، ط1، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.

14-محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفاس، بيروت، 1981م.

15- مصطفى كامل باشا: المسألة الشرقية، ج1، ط2، مطبعة اللواء، مصر، 1909م.

ـ المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم الداقوقي: صورة الأتراك لدى العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م.

2- إبراهيم أبو خزّام: الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.

3- أحمد آق كوندز، سعيد أوزتوك: الدولة العثمانية المجهولة (303 سؤال وجواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية)، وقف البحوث، السعودية، 2008م.

4-أحمد داوود أوغلو: العمق الإستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، تر: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، مرا: نافع وبرها كوروغلو، ط2، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011م.

5- أحمد عبد الرحيم مصطفى: أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، القاهرة، 1993م.

6-أحمد نوري النعيمي: الدولة العثمانية واليهود، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006م.

7- إريك نوران: حرب كوسوفو (الملف السري)، تر: الأوديسة للثقافة والإعلام، ط1، عويدات للنشر والتوزيع، بيروت، 1999م.

8-إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.

9- إسماعيل العربي: فصول في العلاقات الدولية،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1990م.

10- إسماعيل نوري الربيعي: تاريخ أوروبا السياسي المعاصر، ط1، دار الحامد، عمان، 2002.

11-أكرم عبد علي: تاريخ أوروبا الحديث، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.

12- أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى (تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، النضال بين العرب والترك)، مج:1 ، مكتبة مدبولي، القاهرة،1999.

13-أمين محمد سعيد: ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم(137 معاهدة ووثيقة سياسية)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

14- أنور الجندي :تصحيح أكبر خطأ في تاريخ الإسلام الحديث (السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية)، ط1،دار الكتب السلفية،دار ابن زيدون،القاهرة،بيروت،1987م.

15- إياد علي الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م

16- بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل: مدخل إلى العلاقات الدولية، منشورات البحر المتوسط، منشورات عويدات، باريس، بيروت.

17-تشالز بيلافيتش، باربارا بيلافيتش: تفكيك أوروبا العثمانية (إنشاء دول البلقان القومية 1804-1924م)، تر: عاصم الدسوقي.

18-جاوان حسين فيض الله :الدبلوماسية الألمانية 1870ـ1914م.

19-ج.جرانت، هارولد تمبرلي: أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789-1950م، تر: محمد علي أبو درة، لويس اسكندر، مرا: أحمد عزت عبد الكريم، ج2، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1978م.

20-جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر، ج1، ط3، مكتبة الحياة، بيروت.

21- جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، علي أحمد لبن: أخطاء يجب أن تصحح في تاريخ الدولة العثمانية 699-1343ه-1699-1924م، ج2، ط1، دار الوفاء للنشر، المنصورة، 1995م.

22- جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، علي لبن: المجتمع الإسلامي المعاصر (المدخل)، ط2، دار الوفاء للنشر، 1995م.

23-جمال عبد الهادي محمد مسعود، وفاء محمد رفعت جمعة، علي أحمد لبن: تاريخ الأمة الواحدة (صفحات من تاريخ الدولة العثمانية، 699ه-1323ه، 1299م-1924م)،الدار الإسلامية للتوزيع والنشر.

24-جمال محمود حجر: من قضايا التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م.

25-جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر حتى الحرب العالمية الأولى، ج2، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية.

26- جلال يحيى: العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998م.

27- حسان حلاق: تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر، ط1، دار

النهضة العربية، بيروت، 2000م.

28- خليل اينالجيك: الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد م الأرناؤوط، ط1، المدار الإسلامي، بيروت، 2002م.

29- خليل اينالجيك: التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، تر: عبد اللطيف الحارس، مج1، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م.

30-رأفت الشيخ غنيمي: تاريخ العرب الحديث، عين للدراسات،2005م.

31-رعد مجيد العاني: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر (الصراع والتحالفات 1789-1914م)، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2007م.

32-رفيق شاكر النتشة: عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991م.

33-روبير شنسريب: تاريخ الحضارات العام القرن 19م، إشراف: موريس كروزيه، تر: فريد م داغر، يوسف أسعد داغر، مج6، بيروت، 2006م.

34-روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، تر: بشير السباعي، ج2، ط1، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1993م.

35-زهدي عبد المجيد سمور: تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008م.

36-زينب أبو سنة: تركيا الإسلامية الحاضر ظل الماضي، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2008م.

37-سليمان بن صالح الخراشي: كيف سقطت الدولة العثمانية، ط1، دار القاسم، الرياض،2000م.

38-السيد حسين جلال: تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م.

39-سليمان صالح الغويل: الدولة القومية (دراسة تحليلية مقارنة)، ط7، منشورات جامعة خان يونس، بنغازي، 2002م

40-شوقي عطا الله الجمل ،عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، ربا ب محمود عبد الحميد سلام: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر من مؤتمر فيينا 1815م إلى الآن، ج2، دار الثقافة للنشر، القاهرة.

41- شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000م.

42-صلاح أحمد هريدي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1789-1914م، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002م.

43-عايض بن حزام الروفي: حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1320-1321ه-1912-1913م، معهد البحوث العلمية، السعودية، 1996م.

44-عبد التواب أحمد سعيد: تاريخ أوروبا المعاصر، ط1، دار الفكر، عمان، 2010م.

45-عبد الرؤوف سنو: النزاعات الكيانية الإسلامية في الدولة العثمانية 1877-1881م (بلاد الشام، الحجاز، كردستان، ألبانيا)، ط1،بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998م.

46-عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1815-1960م، دار النهضة العربية، بيروت.

47- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية الحديثة والمعاصرة 1815-1970م، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006م.

48-عبد الحميد زوزو: تاريخ أوروبا والولايات المتحدة 1914-1945م (محاضرات ونصوص)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996م.

49-عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ الشعوب الإسلامية ، دار الفكر العربي، القاهرة.

50-عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين:التاريخ الأوربية الحديث من عصر النهضة حتى الحرب العالمية الأولى،دار الفكر العربي، 1999م.

51-عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعنعي: التاريخ المعاصر (أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية)، بيروت، دار النهضة العربية.

52-عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004م

53- عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج2، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2004م

54- عبد العظيم رمضان: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة(من تسوية مؤتمر فيينا 1815م إلى تسوية فرساي 1919م)، ج2، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

55-عبد الفتاح حسن أبو علية: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007م.

56- عبد الفتاح حسن أبو علية: الدولة العثمانية والوطن العربي الكبير، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض،2008م.

57-عبد المنعم الهاشمي: الخلافة العثمانية، ط1، دار بن حزم، بيروت، 2004م

58ـ عدنان العطار :الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط ،ط1،دار وحي القلم،دمشق ،2006م.

59- علي أحمد فليفل: الدولة العثمانية والمسلمون في جنوب إفريقيا (دراسة وثائقية للفترة من 1856-1878م)، ط1، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 2000م.

60-علي حسن باكيرا، إبراهيم أوزتوك : تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تح: محمد عبد العاطي، ط1، الدار العربية للعلوم، الدوحة، 2010م.

61-عمر عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919م، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000م.

62- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516-1922م، دار النهضة العربية، بيروت.

63- عمر عبد العزيز عمر: محاضرات في تاريخ الشعوب الإسلامية في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001م.

64-عمرو الديراوي: الحرب العالمية الأولى عرض مصوّر، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.

65-عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، ط1، عمان، 2008م.

66- عيسى الحسن: الحرب العالمية الأولى (وقائع الحرب التي أودت بحياة الملايين)، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2009م.

67-الغالي غربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2007م.

68 فائق طهبوب، محمد سعيد حمدان: تاريخ العالم الحديث والمعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007م.

69-فؤاد السيد، حسين حيدر: أعظم أحداث العالم من تاريخ ما قبل الميلاد حتى نهاية 2003م.

70-فاضل بيات: دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني (رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية)، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م.

71-فايز صالح أبو جابر: التاريخ السياسي الحديث (العلاقات الدولية المعاصرة)، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1989م

72-فرغلي علي تسّن: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001م.

73-قيس جواد العزاوي: الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط2، الدار العربية للعلوم، 2003م.

74-محمد حرب: العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، ط2، دمشق، 1999م.

75-محمد الخير عبد القادر: نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية (دراسة للقضية العربية في خمسين عام 1875-1925م)، دار التوفيق النموذجية، مصر

76-محمد خير فلاحة: الخلافة العثمانية من المهد إلى اللحد (دراسة موضوعية تبين أحوال السلاطين وما كانت عليه من حضارة التزيين ثم ما تلاها من تهور العابثين)، 2005م.

77-محمد رياض: الشرق الأوسط دراسة في التطبيق الجيوبولتيكي والسياسي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م.

78-محمد سعيد طالب: الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، ط1، دار الشروق، عمان، 1999م.

79ـ محمد سعيد أبو عامود :العلاقات الدولية المعاصرة ،ط1،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008م.

80-محمد سهيل طقوش: العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 698ه-1323ه، 1299-1924م،ط1، دار النفاس، بيروت، 1995م.

81-محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م.

82-محمد عادل عبد العزيز: انهيار الخلافة العثمانية وتوابعه على مصر، دار غريب للنشر، القاهرة، 2007م.

83-مجمد عبد الغني سعودي: أوروبا الجديدة في شخصية القارة والأقاليم، مكتبة الأنجلو مصرية، 2004م.

84-محمد عبد اللطيف هـــريدي: الحروب العثمانية الفارسية وأثرها في انحسار المدّ الإسلامي عن أوروبا، ط1، دار الصحوة للنشر، القاهرة، 1987م

85-محمد عمارة: الإسلام والأقليات (الماضي والحاضر والمستقبل)، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2003م.

86-محمد مراد: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة (الاقتصاد، الايديولوجيا، الأزمات)، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010م.

87-محمد مصطفى صفوت: انجلترا وقناة السويس 1854-1956م، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية.

88-محمد مصطفى الهلالي: السلطان عبد الحميد الثاني بين الإنصاف والجحود، ط1، دار الفكر، دمشق، 2004م.

89-محمد علي الصلابي: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، ط5، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2008م.

90-محمد علي القوزي: محاضرات في قضايا تاريخية معاصرة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004م.

91-محمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2002م.

92-محمد غريب جودة: موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث (تاريخ الأمة العربية، تاريخ مصر، تاريخ أوروبا والعالم حكام ودول)، مكتبة القرآن، القاهرة.

93-محمود ثابت الشاذلي: المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية 1299-1923م، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1989م

94-محمود السيد: تاريخ أوروبا والأمريكيين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.

95- محمود السيد: تاريخ الدولة العثمانية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م.

96-مرفت أسعد عطا الله: التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس 1869-1904م، تق: محمود السروجي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005م.

97- مصطفى حليمي: الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية(دراسة حول كتاب النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت، 2004م.

98-ممدوح نصار، أحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي (العلاقات السياسية بين القوى الكبرى 1815-1991م)، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، منشورات جامعة الإسكندرية.

99-موفق بني المرجة: صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مؤسسة صقر للنشر، الكويت، 1984م.

100-ميمونة حمزة المنصور: تاريخ الدولة العثمانية، دار الحامد، عمان، 2007م.

101-نادية محمود مصطفى: حول القومية والعلمانية والإسلامية من تاريخ البلقان إلى كوسوفو في مرحلة الاستعداد للاستقلال (أفكار من واقع خبرة زيارة كوسوفو بمناسبة الاشتراك في مؤتمر ستة قرون من إسلام الألبان الذي نظمه الإتحاد الإسلامي في كوسوفو، جامعة القاهرة

102- نادية محمود مصطفى: العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي (العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية)، ج11، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م.

103-نور الدين حاطوم: تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الأوروبية الوحدات القومية)، ج2، ط1، دار الفكر، دمشق، 1969م.

104- نور الدين حاطوم: تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الأوروبية الوحدات القومية)، ج3، ط1، دار الفكر الحديث، بيروت، 1969م.

105- نينل ألكسندروفينا دولينا: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينيات القرن التاسع عشر، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999م.

106-هدى دوريش: الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمي، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 1998م.

107-هنري كيسنجر: الدبلوماسية من القرن السابع عشر حتى بداية الحرب الباردة، تر: مالك فاضل البديري، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 1995م.

108-وديع أبو زيدون: تاريخ الإمبراطورية العثمانية من التأسيس إلى السقوط، ط1، الأهلية للنشر، عمان، 2003م.

109-يوسف الجهماني: سلسلة ملفات تركية (تركيا والأرمن)، ط1، دار حوران، دمشق، 2001م.

110-يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سليمان، مرا: محمد الأنصاري، مج2، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990م.

3 ـ المعاجم والدوريات والموسوعات:

1-بهيج بحليس: موسوعة أحداث القرن العشرين (الحرب العالمية الأولى ونتائجها)، ج1، ط1، دار نوبليس، بيروت، 2004م.

2- بهيج بحليس: موسوعة أحداث القرن العشرين (حروب جانبية وإقليمية)، ج6، ط1، دار نوبليس، بيروت، 2004م.

3-حسين مؤنس: أطلس تاريخ الإسلام، ط2، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م.

4-خليل أحمد خليل: ملحق موسوعة السياسة، ط1، المؤسسة العربية للنشر والدراسات، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، عمان، 2004م.

5-راغب السرجاني: الموسوعة الميسرة في التاريخ الإسلامي، إش: قاسم عبد الله إبراهيم، محمد عبد الله صالح، ج2، ط7، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2007م.

6-شاكر مصطفى: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، ج3، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1993م.

7-شوقي أبو خليل:أطلس دول العالم الإسلامي (جغرافي ،تاريخي،اقتصادي) ،ط2، دار الفك دمشق ،2003م.

8-عبد الحكيم العفيفي: موسوعة 1000مدينة إسلامية ،ط1، أوراق شرقية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2000م

9-عبد الرحيم عبد الرحمان: موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية التاريخ الحديث والمعاصر (الإسلام والمسلمون في إفريقيا وآسيا)، مج1 ، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008م.

19ـ مصطفى عبد الغني :معجم مصطلحات التاريخ العربي الحديث والمعاصر،الهيئة المصرية للكتاب ،القاهرة ،2003م.

20-مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ج3+4، دار أسامة للنشر، عمان، 2004م

21- مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)، دار أسامة ، عمان، 2003م.

22-منير البعلبكي: معجم أعلام المورد (موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد)، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م.

23-هيرمن كندر، فيرنر هيلغيمين، هارالدوروت بوكور: أطلس تاريخ العالم من البدايات حتى الزمن الحاضر مع 249 لوحة بيانية ملونة، تر: إلياس عبدو الحلو، ط2، المكتبة الشرقية، بيروت، 2007م.

24-وضاح زيتون: المعجم السياسي (أول معجم شامل لكل المصطلحات السياسية المتداولة في العالم وتعريفاتها)، ط1، دار المشرق الثقافي، عمان، 2006م.

٧- المراجع باللغات الأجنبية:

1-Edword j Ericksonm :The Ottoman Army in the Balkans 1912-1913 defeat in detail,libarary of congress cataloging in publication Data, London,2003.

2-Jacob Gould Schurman: The Balkan Wars 1912-1913, casino classics History, New yourk, 2005.

3-Meropi Anastassiadou: Salonique1830-1912 (Une Ville Ottomon á l'âge des reformes),copyright, 1997.

4- Robert Pearce: Contemporary Britain 1914-1979 , Long nam Advanced History.

5-Stanford, J.Shaw, Ezel kural Shaw: History of The Ottoman Empire and Modern Turkey (Reform Revolution and Republic The rise of Modern Turkey 1808-1975, v_2, cambridge university press, New yourk,1977.

6- William Norton Medlicott: The Congress of berlin and after; a diplomatic History of the Near Eastern Settlement 1878-1880, archon books, 1963.

7-William Miller M,A: The Ottoman Empire 1801-1913, cambridge at the university press, London.

فهرس المحتويات:

مقدمة.....أ-ج

الفصـــــل الأوّل:

-الثورات البلقانية وبروز المسألة الشرقية 1875-1878م- ص(10-36)

المبحث الأول: تمردات الولايات البلقانية ضد الحكم العثماني 1875-1878م.ص(10-21)

-1-ثورة البوسنة والهرسك.....ص(14-16).

-2-ثورة البلغار .....ص(16-18).

-3-ثورة الصرب والجبل الأسود.....ص(18-21).

المبحث الثاني: التدخل الروسي و معاهدة سان استيفانو 1878م.....ص(22-29).

المبحث الثالث:معاهدة برلين 1878م والمسألة الشرقية.....ص(30-36).

الفصـــــل الثّاني:

- تطورات المنطقة البلقانية بعد مؤتمر برلين والعلاقات الدولية – ص(39-55)

المبحث الأول: أزمة ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا 1885م، وثورة كريت ضد الحكم العثماني 1897م. (39-44)

-1-أزمة ضم الروم إيلي الشرقية إلى بلغاريا.....ص(39-41)

-2-ثورة كريت 1897م.....ص(41-44).

المبحث الثاني:
أزمة ضم البوسنة والهرسك لإمبراطورية النمسا والمجر.....ص(45-49).

المبحث الثالث:العصبة البلقانية - والحلف الرباعي - والحرب البلقانية التركية 1912 -1913م.....ص(50-55).

- الفصل الثالث :آثار وانعكاسات الحرمة الانفصالية في البلقان - ص (58-71)

المبحث الأول :آثارها على المسألة الشرقية. ص (58-64)

-1-إضعاف الدولة العثمانية.....ص(58-59).

-2- توجه الدولة العثمانية نحو ألمانيا.....ص(59-62).

-3- الاتجاه الطوراني .....ص(63-64).

-4- تقاص مساحة الدولة العثمانية .....ص(64).

المبحث الثاني : آثارها على الشعوب البلقانية و الأوروبية: ص(65-71)

-1- ظهور الدول الجديدة في البلقان.....ص(65-67).

-2 تأزم العلاقات الدولية .....ص(67-71).

خاتمة .....ص(73-74).

الملاحق.....ص(76-90).

قائمة المصادر والمراجع.....ص(92-109).

فهرس المحتويات .....ص(110-111)